الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع عام
E/ECWA/84/CONF.2/4
E/ECWA/SDP/84/WG.4/3/Rev.2
١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤

الأصل : بالعربية
ARABIC

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

شعبة التنمية الاجتماعية والسكان
مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية
فرع تقدم المرأة، فيينا
الاجتماع التحضيري الاقليمي للمؤتمر العالمي لعقد
الامم المتحدة للمرأة
بغداد ٣-٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤

تطور أوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا خلال عقد الامم المتحدة للمرأة

85-0216

المحتويـــــات

الصفحـــة

أولا - خلفية الدراســـة ١

ثانيا - المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقد (١٩٧٦-١٩٨٥) ... ١

ألف - تسريع عمليات التحديث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢

باء - انتقال العمالة بصورة كثيفة عبر منطقة غربي آسيا ٤

جيم - الاتجاهات الفكرية والتقاليد الاجتماعية ٥

دال - اشتداد حدة الصراعات المسلحة في المنطقة ٦

ثالثا - تطور أوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا خلال العقد ٧

ألف - نظرة عامة للتقدم المحرز في تطور أوضاع المرأة خلال العقد ٧

باء - تقييم التطور في قطاعات التنمية الأساسية ٨

١- المرأة والعمل ٩

٢- المرأة وفرص التعليم ١٣

٣- تطور الأوضاع الصحية للمرأة ١٩

٤- المساواة القانونية ٢٦

٥- المشاركة السياسية ٣١

٦- الاعلام وقضايا المرأة ٣٥

رابعا - المرأة العربية وقضايا السلم في منطقة غربي آسيا ٤٠

ألف - المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ٤١

باء - الحرب اللبنانية الاسرائيلية ٤٢

جيم - النساء الفلسطينيات في لبنان ٤٣

دال - الحرب العراقية الايرانيـــة ٤٤

خامسا - ملاحظات وقضايا عامـــة ٤٥

الهوامش ٥١

ملحق بالجداول الاحصائية

أولا ـ خلفية الدراســـة

١ ـ وضعت هذه الدراسة كجزء من التحضيرات الاقليمية لمنطقة غربي آسيا من أجل الاسهام في المؤتمر العالمي للمرأة الذى سيعقد في نيروبي صيف عام ١٩٨٥. وينعقد هذا المؤتمر العالمي في نهاية عقد الامم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ـ١٩٨٥)، ويهدف الى أمرين رئيسيين: أولهما: تقييم التطورات التي تحققت للمرأة خلال هذا العقد وما اعترض تنفيذ خطة العمل العالمية للمرأة (المكسيك ١٩٧٥)، وبرنامج العمل العالمي للمـــرأة (كوبنهاغن ١٩٨٠). وثانيهما: وضع أولويات استراتيجية لمواصلة العمل من أجل تحقيق أهداف العقد في المساواة والتنمية والسلام، وذلك على المستويات الوطنية والاقليميـــة والدوليـــة.

٢ـ وقد أنيط باللجان الاقليمية للامم المتحدة، ومنها الاكوا، بوضع وثيقة خاصة لكل من هدفي المؤتمر العالمي، تعكس أولاهما تقييم أوضاع المرأة خلال العقد، وثانيهمـــا استراتيجية لاستشراف تطورها حتى عام ٢٠٠٠، وذلك اسهاما من اللجنة في عرض وجهـــة النظر الاقليمية في المؤتمر العالمي.

٣ـ وهذه الوثيقة "تطور أوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا خلال عقد الامم المتحدة للمرأة" تمثل تقييما لما تحقق من منجزات وتقدم بصورة عامة، وفي مجالات التنمية الرئيسية بصفة خاصة، كما هو مبين في قائمة المحتويات.

٤ـ وقد عرض مشروع هذه الوثيقة والتي سوف تكون من وثائق الاكوا في نيروبي، علـى اجتماع لخبراء المنطقة (بغداد، ٢٩ـ٣١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٤)، كما عرضت عليـه وثيقة "استراتيجية تطوير أوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا حتى عام ٢٠٠٠". وأبدى المجتمعون ملاحظاتهم على الوثيقتين، وقامت الأمانة التنفيذية بتعديلهما مسترشدة بما طرح من تعليقات في ذلك الاجتماع، وهذه هي الصورة المعدلة للوثيقة.

ثانيا ـ المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقد (١٩٧٦ـ١٩٨٥)

٥ـ ان تطور أوضاع المرأة العربية في الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لا يتم في انعزال عن مجمل التطور والتغير في الاوضاع العربية خاصة في الدول الاعضـــاء. ولا يمكن الفصل بين النضال من أجل تقدم المرأة والنضال التحرري العام، ولا بين تمتـــع المرأة بالسلام وبين نجاحات النضال من أجل السلم في المنطقة. كما ان تنمية قدرات النساء ومشاركتهن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستفادتهن من نتائجها يرتبط ارتباطـا واضحا بطبيعة وتوجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ومدى النجاح أو الفشل في تحقيق الاهداف المحددة لها.

٦ــ من هذا المنطلق فان دراسة عن التقدم الذى حققته المرأة العربية في العقد الذى بدأ عام ١٩٧٥ تتطلب القاء نظرة سريعة على أهم ما ميز التطورات العامة في المنطقة خلال تلك الفترة. وقد شهدت هذه الفترة العديد من الاحداث والتطورات التي سيستحيل الاحاطة بها لذلك يكتفي بالاشارة الى أهم المعالم الرئيسية التي نرى لها أهمية خاصة بالنسبة لقضية المرأة وستعالج في هذا الاطار أربع قضايا رئيسية :

(أ) تسريع عملية التحديث ومحاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تراكم فوائض نقدية لدى بعض دول المنطقة؛

(ب) ما ترتب على تسريع عمليات التحديث ومحاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض الدول محدودة السكان من بروز وانتشار ظاهرة انتقال الايدى العاملة والسكان بين دول المنطقة وزيادة الهجرة غير العربية الى دول الخليج ودول المنطقة الاخرى؛

(ج) الاتجاهات الفكرية والتقاليد الاجتماعية التي تحول دون التصاعد المستمر للسياسات والخطط والبرامج المعنية باداماج المرأة في التنمية؛

(د) زيادة حدة الصراعات العسكرية داخل المنطقة موضع الدراسة وعلى أطرافها والمواجهات العسكرية الطويلة التي تعرضت لها بعض دول المنطقة.

أ**لف** ــ <u>تسريع عمليات التحديث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية</u>

٧ــ توجهت الدول العربية منذ حصولها على استقلالها الى تبني خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف الى الحد من التخلف وبناء مجتمعات حديثة وتنمية القدرات الانتاجية فيها. الا ان الفترة التي تلت تعديل أسعار النفط والارتفاع الكبير في عوائده وتكوين فائض من الاموال النفطية لدى عدد من الدول خلال الفترة التي تلت اكتوبر ١٩٧٣ حتى نهاية عام ١٩٧٩ قد أدت الى قفزات هامة في معدلات التحديث والتنمية في أغلب دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

٨ــ لقد أدت الزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات النفطية في دول الخليج والعراق الى قفزة كبيرة في مخصصات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد. وقد تبع هذا التسارع في معدلات التحديث والتنمية في البلاد النفطية سلوكا مماثلا وان بدرجات أقل في الدول غير النفطية ايضا. فقد سعت هذه الدول الى الاستفادة من الفوائض المالية لدى عدد من الدول المصدرة للنفط للحصول على تمويل اضافي لمشروعاتها. هذا بالاضافة الى ان الهجرة الواسعة للقوى العاملة من الاقطار ذات الكثافة السكانية العالية الى الدول النفطية ذات الكثافة السكانية

المنخفضة في الخليج وشمال افريقيا قد اتاحت زيادة في المصادر المتاحة بالدول غير النفطية خاصة من النقد الاجنبي ساعدها في مواجهة العجز في ميزان المدفوعات وتمويل متطلبات تنميتها في الخارج . هذا بالاضافة الى ان تدفق عوائد العمل الى الداخل قد خلقت طلبا اضافيا على السلع والخدمات في بلاد المصدر مما أدى بمعظم الحكومات الى محاولة مواجهته خلال محاولة تحقيق معدلات أعلى للنمو.

٩ــ ورغم ان الارتفاع في العوائد النفطية كان هو العامل الحاسم في تسريع معدلات النمو في المنطقة فان انخفاض الصادرات النفطية لدول المنطقة وانخفاض أسعار النفط بعد عام ١٩٨٠ لم تؤد حتى الان الى اتجاه معاكس . الا انه أدى الى جانب تأثير الهجرة على التركيب السكاني في عدد من دول المنطقة الصغيرة، الى توجه جديد لدى المخططين واتجاه الى اعادة النظر في مدى جدوى تسريع معدلات النمو والتحديث خاصة لدى الدول قليلة السكان. الا ان اضطرار الدول النفطية الى تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية التي كانت قد بدأتها من قبل وتوفر فوائض مالية متراكمة لديها وحصولها على عوائد متزايدة من استثماراتها الخارجية قد حد من تخفيض معدلات النمو فيها . مما حدّ ايضا من التأثير العكسي الذى يمكن ان يترتب من انخفاض معدلات التشغيل والنمو في الدول المستوردة للعمال على أسواق واتجاهات التنمية في البلاد المصدرة للعمل في المنطقة.

١٠ــ ولن نحاول هنا التعرف على أنماط تخصيص الاستثمار ولا على توجهات خطط التنمية التي سادت في المنطقة والتي تباينت بدرجة ما بين دول اخرى. ونكتفي بالاشارة الى بعض الاتجاهات التي يحتمل ان يكون لها تأثيرها على الموضوع الذى تعالجه. ونشير أولا الى أن جزءا هاما من الانفاق الاستثمارى قد وجه في أغلب دول المنطقة الى بناء أو اعادة تجديد الهياكل الاساسية والبنى التحتية فيها ، سواء كنتيجة للتخلف الشديد في هذه البنى من قبل أو نتيجة للتدهور الذى أصابها خلال فترة ركود معدلات النمو نتيجة للجهد لمواجهة العدوان الاسرائيلي في الفترة بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

١١ــ والى جانب بناء الهياكل الاساسية وجهت أغلب الدول جزءا هاما من انفاقها التنموى لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وان تفاوتت مدى عناية الدول المختلفة بهذه الخدمات ومدى التقدم الذى تم احرازه فيها. وفي جميع الحالات كان نظام التعليم أداة فعالة في عمليات التحديث والتنمية. وشهدت سنوات العقد قيام هيكل النظام التعليمي بمراحله الثلاث في الدول الخليجية حديثة الاستقلال نسبيا ، كما وفر التعليم لأقطار المنطقة كوادر مؤهلة على مختلف المستويات من الرجال والنساء للعمل في أجهزة الدولة وقطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعي . هذا فضلا عما أتاحه التعليم من تطوير في القيم والاتجاهات وأنماط السلوك والعادات الشخصية والاجتماعية.

١٢ــ وقد أدى النمو السريع في الدخل في المنطقة الى زيادة دخول الافراد . ورغم اقتران ذلك بزيادة التفاوت في متوسط الدخل الفردى بين دول المنطقة وزيادة حدة الفروق ايضا داخل كل دولة فقد أدى ارتفاع الدخل خاصة في الدول النفطية الى اتباع وانتشار أنماط استهلاكية جديدة تتضمن حيازة واستخدام قدر متزايد من السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج والتي هي نتاج أحدث التطورات التكنولوجية في الدول الصناعية المتقدمة.

وقد انتشرت هذه الانماط الاستهلاكية — وان بدرجة أقل — من الدول النفطية الى العديد من الدول الأقل دخلا في المنطقة نتيجة لما أحدثته المشاهدة من تأثير على المهاجرين للعمل. واضطرت الدول غير النفطية الى تحويل وارداتها من هذه السلع من عوائد العمل في الخارج. ولم تقتصر هذه الانماط الاستهلاكية على المدن بل انتقلت ايضا الى البادية والريف. وقد أدت هذه التطورات الى زيادة التعرض لقيم المجتمعات الغربية بالنسبة لقطاعات كثيرة لم تكن تتعرض لها بكثافة من قبل. وقد انتقلت هذه القيم الى المجتمعات العربية خلال أجهزة الاعلام المحلية خصوصا التليفزيون وشرائط الفيديو التي شاع استعمالها كثيرا. وايضا من خلال الاختلاط باعداد متزايدة من الخبراء ورجال الاعمال الغربيين ونتيجة لانتشار عادات السفر الى الدول الغربية لعائلات بأكملها وباعداد كبيرة لقضاء فترة الصيف في الخارج. وهكذا أدى انتشار أدوات الاعلام وسهولة الحراك الجغرافي الى انتهاء عزلة القرى والبادية واختراق المجتمعات التقليدية بقيم وأنماط حياة جديدة عرضتها لضغوط شديدة.

باء — انتقال العمالة بصورة كثيفة عبر منطقة غربي آسيا

١٣ — واذا كان ارتفاع الدخول النفطية قد مكّن الحكومات في أغلب بلدان المنطقة من زيادة انفاقها على برامج التنمية وأدى الى توسع قطاعات الخدمات فيها فان ذلك قد ولّد طلبا كبيرا على القوى العاملة كان من الصعب مقابلته بالاعتماد على القوى العاملة المحلية في بلدان المنطقة التي يتميز أغلبها بكثافة سكانية ضعيفة. وقد لجأت الى القوى العاملة غير المحلية والتي جاء جانب كبير منها من الدول العربية الأخرى المتميزة بكثافة سكانية عالية كما جاء قسم آخر من دول غير عربية.

١٤ — وقد كان ارتفاع مستوى دخول العاملين في البلدان المصدرة للنفط حافزا قويا لهجرة فئات عديدة من العاملين من البلدان العربية كثيفة السكان نسبيا والتي كانت تواجه اما صورا متعددة من البطالة الصريحة أو المقنعة في اغلب الاحوال والتي ما زال دخول العاملين فيها يقل كثيرا عن متطلبات اشباع حاجاتهم الاساسية وتطلعاتهم المشروعة الى مستوى معيشة كريم. وهكذا فقد تدفق مئات الالوف بل ملايين من أبناء تلك البلدان ليس فقط الى البلدان المصدرة للنفط وقليلة الكثافة السكانية والتي صارت تعرف بالدول العربية الغنية وانما الى دول أخرى تحتل موقعا وسيطا على سلم متوسطات الدخل بين البلدان العربية.

١٥ — ولقد كان لهذه الهجرة سمات هامة. ومع أنها شملت كل القطاعات وكل المهارات تقريبا الا أن أغلب المهاجرين كانوا عادة من الرجال الشباب سواء من المتزوجين أو غير المتزوجين وكانوا يتركون أسرهم في بلدانهم الاصلية تنتظر عودتهم وتعيش على ما يرسلونه من تحويلات وتستثمرها الى حين رجوعهم.

١٦ — ولقد كان لهذه الهجرة آثار عديدة ليس المجال مناسبا هنا لتفصيلها ، الا أنه يمكن اجمال أهم آثارها . لقد أدت تحويلات العاملين المهاجرين من ناحية الى ارتفاع مستويات دخل بعض القطاعات في مجتمعاتهم الاصلية والتي استفادت من هذه التحويلات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وأدى ذلك بدوره الى انتشار أنماط استهلاكية جديدة والى الاسراع من بعض صور عملية التحديث في مجتمعاتهم . كما استفادت البلدان المصدرة للعمالة الى حد ما من تلك التحويلات التي نشطت الحياة الاقتصادية فيها . ومن ناحية أخرى فان هجرة العمالة الماهرة وغير الماهرة من هذه البلدان قد ولّد بدوره نقصا هاما في الايدى العاملة في بعض القطاعات . بل ان نقص العمالة قد أصبح ملموسا أيضا داخل القطاعات الموصوفة بالتقليدية والتى تعتمد على العمل الأسرى . وأخيرا فان تحويلات العاملين التي لم تجد الطريق في أغلب الاحوال الى قطاعات انتاجية قد ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية في البلدان المصدرة للعمالة مما أدى الى تدهور مستويات معيشة ذوى الدخول الثابتة والمنخفضة عموما ودفعهم الى البحث عن مصادر دخل اضافية سواء بأداء أعمال أخرى أو بتشغيل أفراد الاسرة الذين لم يكونوا يعملون في السابق خضوعا لقيم تقليدية أو لانشغالهم بالدراسة .

١٧ — وفى هذه الظروف أصبح خروج المرأة للعمل ضرورة اقتصادية لكثير من الأسر ، فزادت عمالة النساء في قطاعات الزراعة وفي الاعمال غير الماهرة وكذلك في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص . بل ان نقص العمالة فى البلدان قليلة الكثافة السكانية أدى الى اضعاف المعارضة لخروجها للعمل . فأصبح وجود العاملات المحليات أمرا طبيعيا ومقبولا في بعض قطاعات الخدمات وخصوصا قطاعي الصحة والتعليم .

جيم — الاتجاهات الفكرية والتقاليد الاجتماعية

١٨ — شهدت فترة العقد في المنطقة تفاعلات فكرية واجتماعية متلاطمة ومتناقضة أحيانا فيما يتعلق بدور المرأة ووضعها في المجتمع . واذا كانت الفترة قد مثلت عناصر ايجابية في المناخ الفكرى لانطلاق المرأة في جهود التنمية والمشاركة فيها والانتفاع بها ، الا ان هذا الخط لم يكن متصاعدا في الاتجاه الايجابي على طول امتداده . وقد تعرض لحركات من التذبذب والتوقف والانحسار احيانا ، بفعل المتغيرات الخارجية والداخلية السريعة والمتلاحقة ، وبفعل المراجعة لنمط التنمية ومسيرتها وذلك في اطار تحديد الهوية الحضارية لهذه المنطقة وخصوصياتها الذاتية وفي اطار حل المعادلة بين مقومات الاصالة والمعاصرة . هذا فضلا أن المناخ الفكرى والثقافي في البيئات الريفية والمجتمعات المحلية المنعزلة ما يزال مثقلا بالعادات والاعراف التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في مختلف مجالات الحياة المتاحة لها .

دال — اشتداد حدة الصراعات المسلحة في المنطقة

١٩ — وأخيرا فقد كان من أكثر التطورات المزعجة في منطقة غربي آسيا خلال الفترة موضع الدراسة اشتداد حدة الصراعات المسلحة فيه وعلى أطرافه. وقد جرت هذه الصراعات في ميادين متعددة ومتباينة. فقد استمرت المواجهة بين المحتل الصهيوني والجماهير الفلسطينية العزلاء داخل الاراضي المحتلة، وامتدت هذه المواجهة خارجها بصورة متقطعة في غارات على المخيمات الفلسطينية في لبنان تصاعدت الى مواجهات شاملة في خريف ١٩٧٨ عندما احتلت اسرائيل جنوب لبنان لمدة ثلاثة شهور ثم بصورة أكثر بشاعة في صيف ١٩٨٢ عندما غزت قواتها لبنان وحاصرت بيروت ثم جلت عنها في صيف العام التالي لتواصل احتلالها للجنوب. يضاف الى هذا نشوب الحرب العراقية الايرانية والتي بدأت عام ١٩٨٠ وتدخل الان عامها الخامس.

٢٠ — ولكن ضحايا الحرب لا يقتصرون فقط على المحاربين، فقد امتدت هذه الصراعات ايضا الى المدنيين فتساقط الالاف في لبنان نتيجة الغارات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية وغزوها المتكرر للجنوب اللبناني وحصارها لبيروت. كما يشمل ضحايا الحرب ايضا من المدنيين مئات الالوف من المشردين الذين قدر عددهم في حالة الجنوب اللبناني بحوالي نصف مليون. فضلا عن اضطرار العديد من الأسر الى الهجرة للابتعاد عن مسرح القتال وهذا هو ما عرفه اللبنانيون منذ اندلاع الحرب الاهلية على أرض بلادهم. كذلك تفرق هذه الصراعات أفراد الاسرة الواحدة اما لانخراط بعضهم في صفوف المقاومة بعيدا عن أماكن اقامتهم الاصلية او اضطرارهم للرحيل الى بلدان اخرى او لأن نتيجة الحرب قد وضعت أفراد الاسرة الواحدة تحت حكم سلطتين مختلفتين كما هو الحال في الوقت الحاضر في جنوب لبنان. وبطبيعة الحال لا ينبغي نسيان ان ضحايا الحرب المباشرين من بين المقاتلين هم ايضا افراد أسر آباء وأزواج أو أبناء. ومن ثم فان الصراع المسلح حتى ولو ابتعد عن المناطق الآهلة بالسكان فانه يمس سكانها ايضا. كذلك كان للحرب العراقية الايرانية آثارها من الخسائر البشرية، ومن تحويل لقسم من القوى العاملة الى ساحات القتال، كما كان لها آثارها في تدمير بعض المناطق المدنية من جراء القصف المدفعي وضحاياه من الرجال والنساء والاطفال.

٢١ — وقد كان لهذه الحروب آثار اقتصادية تمثلت في تكلفة القتال المباشرة من سلاح وذخيرة. وهناك التكلفة غير المباشرة التي تمثلت في تدمير او تخريب بعض المرافق الانتاجية، وهناك ايضا بطء النمو الاقتصادي نتيجة تحول القوى العاملة والموارد الاقتصادية الاخرى الى خدمة مجهود الحرب وقلة الموارد المتاحة لخطط التنمية الاقتصادية.

٢٢ — وهناك الاثار الاجتماعية للحروب التي تمثلت في فقدان عائل للاسرة أو انخفاض نسبة الشباب وارتفاع نسبة النساء مع ما يصحب ذلك من آثار، وما ينتج عن الضغوط التضخمية التي تولدها من اضطرار الى البحث عن موارد الرزق من أي طريق. والخلاصة هي ان حدة الصراعات المسلحة في المنطقة فرضت عليها ان يكون لهدف السلام من بين أهداف العقد الاولوية الحاكمة، من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة والسيادة الوطنية، مما أدى بدوره الى تقليص الموارد المتاحة لبرامج التنمية ومشروعاتها.

ثالثا ـ تطور أوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا خلال العقد

٢٣ ـ على ضوء ما أشرنا اليه سابقا حول أهم المعالم التي ميزت تطور المنطقة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ سنتناول في التالي تطور أوضاع المرأة العربية في المنطقة. وقد اعتمد في دراسة هذه التطورات على البيانات التي وردت في اجابات بعض دول المنطقة على الاستبيان الذى أعدته الامم المتحدة وأرسلته لحكومات المنطقة. هذا بالاضافة الى البيانات المنشورة والاحصاءات سواء الدولية او المحلية. ويلاحظ في هذا الشأن أن عدد الحكومات التى استجابت للاستبيان هى سبع حكومات فقط من حكومات المنطقة الثلاثة عشر. كما يلاحظ ايضا ان بعض الاجابات على الاستبيان قد جاءت عامة وغير تفصيلية. ومع ذلك فان بعض المؤشرات في السنوات الثلاث الماضية فى بعض دول المنطقة، وبخاصة في الجمهورية العربية اليمنية تشير الى قفزات في تطور أوضاع المرأة التعليمية والصحية، مما لم يرد تفصيل له نتيجة للقاعدة الزمنية الموحدة لها.

٢٤ ـ ومن ناحية ثانية فان الاحصاءات والبيانات المنشورة تفتقر الى قاعدة موحدة ولا تغطى نفس الفترات الزمنية. ولا تتوفر الا سلاسل زمنية محدودة بالنسبة لبعض القضايا مما يصعب معه المقارنة بين الدول أو عبر الزمن. وقد ترتب على ذلك بالضرورة عجز فى القدرة على تغطية الموضوع تغطية كاملة وعجز أيضا فى تغطية الموضوع فى كل الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا. واذا كانت البيانات الرسمية المتاحة للمقارنة تقف عند عام ١٩٨٠ فانه من المتوقع ان يكون هناك تحسن فى بعض المؤشرات خلال السنوات الاربع اللاحقة.

ألف ـ نظرة عامة للتقدم المحرز في تطور أوضاع المرأة خلال العقد

٢٥ ـ لقد شهدت المنطقة خلال عقد الامم المتحدة للمرأة جهودا ملحوظة على المستويين الوطنى والاقليمى من أجل النهوض بأوضاع المرأة فيها. وقد ارتبط ذلك بالادراك المتزايد لدورها فى حياة المجتمع، وبالتحول فى النظرة الى قضاياها من مجرد الرعاية الاجتماعية الى السعى لمشاركتها في مجالات الحياة المختلفة. وتضاعفت هذه الجهود من خلال برامج التنمية العامة التى حسنت من أوضاع الرجال والنساء معا، كما شملت تلك الجهود البرامج والمشروعات الخاصة بالمرأة واذا كانت الجهود قد تباينت فى شمولها ووتيرتها ونتائجها فيما بين الاقطار العربية، فان ذلك يعزى للتفاوت فى الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاقطار وللتفاوت فى مواردها المادية والبشرية. وقد حرصت الجهود المبذولة على الحفاظ على خصوصية المرأة العربية فى اطار القيم الحضارية للمنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بدورها فى تماسك الاسرة، وتكافل الاسرة الممتدة، والحرص على تواصل الأجيال.

٢٦— وتظهر معالم التطور في أوضاع المرأة في المنطقة بصورة خاصة في ميادين التعليم، اذ تحقق نمو مطرد في معدلات التحاق البنات بمختلف مراحل التعليم. ويظهر ذلك في التوسع والتحسن في الخدمات الصحية عامة، وفي مراكز الامومة والطفولة خاصة، وفي تدني معدل الوفيات، وارتفاع متوسط توقع الحياة. وفتحت أمام المرأة آفاقا أوسع في فرص العمل في القطاعين العام والخاص وخاصة قطاعات الخدمات والادارة والمال.

٢٧— وتدل المؤشرات الاحصائية على ان المعدل الوسطي لمشاركة المرأة في قوة العمل بأجر قد ارتفعت من ١٨ في المائة الى اكثر من ٢٠ في المائة في الحالات العليا، وارتفعت في مستوياتها الدنيا من ٣٫٥ في المائة الى ٤٫٥ في المائة في الفترة من بداية العقد حتى هذا العام. وتتراوح معظم الاقطار بين هاتين النسبتين في نهايات العقد.

٢٨— والصورة اكثر اشراقا في مجال التعليم حيث تم القضاء على الأمية أو يكاد في قطرين من أقطار المنطقة. وقد ارتفعت نسبة استيعاب الاناث في سن التعليم الالزامي الى اكثر من ٧٠ في المائة كمعدل وسطي في احسن الحالات في عام ١٩٨٤ بينما لم يتجاوز ٦٥ في المائة في أوائله. وفي عدد من أقطار المنطقة تتساوى نسب البنين والبنات من مجموع الطلاب في المرحلتين المتوسطة والثانوية.

٢٩— ويشير عدد من المؤشرات الى تحسن الأوضاع الصحية للمرأة كما ينعكس في التناقص في معدل وفيات الأطفال، وان كان ثمة تفاوت بين الذكور والاناث، والى ارتفاع في متوسط توقع الحياة، والى التحسن في معدل الاطباء والهيئات الصحية بالنسبة لعدد السكان.

٣٠— ومع ما أحرز من تقدم في مجال مشاركة المرأة في جهود التنمية مسهمة ومنتفعة، الا انه لم يتناسب مع طموحات الاقطار العربية ولا مع ما رسمته الخطة العالمية للمرأة أو برنامج العمل العالمي للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة. ولا شك في أن كثيرا من المشكلات والعوائق التي حالت دون استمرار تقدم المرأة في خط متصاعد قد جاءت بفعل عوامل خارجية، من أهمها اشتداد حدة الصراع المسلح في المنطقة، فضلا عن ما كان منتظرا أن يحدث بصورة تلقائية من منافع التنمية لم يصل اليها فعلا. هذا فضلا عن أن ما اتيح للمرأة من فرص في بعض الحالات لم يشد اهتمام المرأة أو يستحث وعيها بالدرجة الكافية للاستفادة من تلك الفرص، نتيجة لعمق بعض العادات والتقاليد التي تضمنتها بعض الثقافات المحلية.

باء— <u>تقييم التطور في قطاعات التنمية الاساسية</u>

— دور المرأة في العمل المنتج ومدى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في هذا المجال؛

— فرص التعليم المتاحة للمرأة ومدى التقدم في تحقيق المساواة مع الرجل في هذا المجال؛

— تطور الأوضاع الصحية للمرأة؛

- مدى التقدم في تحقيق المساواة القانونية بين المرأة والرجل في دول المنطقة؛
- مدى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الواقع؛
- الاعلام والوعي بقضايا المرأة.

١ — المرأة والعمل

دور المرأة في العمل المنتج ومدى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل

٣١ — لا تشير اجابات الاستبيان الذى طرحته الامم المتحدة الى وجود سياسات محددة لتشجيع توظيف النساء في خطط التنمية الا في حالات مصر والعراق واليمن الديمقراطية والاردن. فبينما اقتصرت استجابات مصر والاردن واليمن الديمقراطية على ذكر وجود مثل هذه السياسات دون توضيح لأهدافها، فان العراق أوضح ان أهداف السياسات الخاصة لتوظيف النساء في العراق تتركز في زيادة مشاركة المرأة في جميع القطاعات مع الاهتمام بقطاع الصناعة التحويلية وقطاع التوزيع وتطوير مساهمتها في قطاع الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة.

٣٢ — وتشير ست من الدول السبع التي أجابت على الاستبيان الى ان دساتيرها أو القوانين الخاصة بالعمالة فيها (مصر — والبحرين — والعراق — والاردن — والكويت — واليمن الديمقراطية) تنص صراحة على مبدأ عدم التمييز في العمالة على أساس الجنس. وان فرصا متساوية تتاح للرجال والنساء المتساويين في المؤهلات والظروف.

٣٣ — كما أشارت حكومتا الاردن واليمن الديمقراطية الى أنهما قد أنشأتا هيئات خاصة لمعالجة القضايا المتعلقة بتشغيل النساء تهدف الى زيادة ادماج المرأة في العمل المنتج. فقد أنشأت الاردن قسما خاصا بشؤون المرأة لمعالجة مشاكل النساء العاملات ضمن وزارة العمل، بينما أوكل مثل هذا الدور الى اتحاد نساء اليمن في اليمن الديمقراطية. وفي العراق يقوم الاتحاد العام لنساء العراق بالتعاون مع مختلف الوزارات المعنية بتدريب النساء وتطوير مهاراتهن من خلال دورات تدريبية ملائمة وذلك لتمكينهن من ملء الوظائف الشاغرة، كما استحدثت في الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق امانة متخصصة معنية بجوانب التدريب والعمالة للمرأة.

٣٤ — الا ان المساواة الدستورية والتأكيد على عدم التمييز بواسطة القانون لا تنعكس في الواقع بصورة كافية من المساواة بين المرأة والرجل، ونوضح ذلك فيما يلي:

مشاركة النساء في القوة العاملة

٣٥ — يتأثر مدى نمو مشاركة المرأة في العمل بمدى الطلب على القوى العاملة وعلى التطور في هيكل المهارات المطلوبة من ناحية، كما يتأثر ايضا بجانب العرض الذى هو نتاج لمدى طلب المرأة نفسها للعمل ومدى توفر الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي تتيح لها العمل خارج الاسرة وتوفر لها البدائل المناسبة لعملها خارج المنزل ومدى تمتعها بالمهارات اللازمة لشغل الوظائف المتاحة، من ناحية اخرى.

٣٦— ويرتبط جانب الطلب على العمل عموما — وعلى المرأة ايضا — بمعدلات النمو الاقتصادى المتحققة وبنماذج التنمية والتحديث المتبعة. اما في جانب العرض، فالامر يتعلق أساسا بالتطورات الاجتماعية والثقافية التي قد تكون اكثر بطأ في الكثير من الاحيان.

٣٧— ويبرز التحليل الاقتصادى الاجتماعي لمنطقة دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا انه بينما زاد الطلب على العمل زيادة كبيرة خلال الفترة ١٩٧٥—١٩٨٤، وبرغم حدوث خلل واضح بين مجمل الطلب والعرض في المنطقة فان استجابة العرض للطلب خاصة عن طريق تشغيل المزيد من النساء بقيت محدودة.

٣٨— ان جزءا هاما من الزيادة على الطلب من القوى العاملة قد تم في الدول النفطية التي سارعت عمليات التحديث فيها وسعت الى بناء جهاز دولة قادر على أداء خدمات ذات مستوى مرتفع لمواطنيها. والتي قامت ببناء أو استكمال القاعدة التحتية لاقتصادها الى جانب انشاء العديد من الصناعات الحديثة. وقد أدى ذلك الى طلب كبير على العمالة من مختلف المستويات وخاصة على العمال المهرة والفنيين. ان محدودية الكثافة السكانية في هذه البلاد من جانب ومحدودية العمال ذوى المهارات اللازمة لعمليات التحديث والبناء فيها قد الجأها الى الاعتماد على العمالة الوافدة. ورغم الانتقال الواسع للعمالة من الدول العربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة الى الدول النفطية ذات الكثافة السكانية الأقل، فان العرض الكلي من العمالة العربية والعرض من المهارات المختلفة الضرورية لم يكن كافيا للوفاء باحتياجات هذه الدول، مما أدى الى هجرة واسعة من خارج المنطقة العربية الى منطقة الاكوا. ولم تقتصر هجرة القوى العاملة غير العربية على الهجرة الى الدول العربية النفطية بل شملت ايضا هجرة "احلالية" لدول مصدرة للعمالة كما في حالة الاردن والجمهورية العربية اليمنية.

٣٩— ورغم ان قدرا من الاختلال بين العرض من قوة العمل العربية وبين الطلب عليها قد يعود الى قدر من سوء استخدام القوى المتوفرة فعلا، كما ان قدر من استخدام العمالة غير العربية قد يعود الى سياسات اتبعتها الدول المستوردة للعمالة، الا ان الحجم الكبير لهجرة القوى العاملة الاجنبية لمنطقة الاكوا وخاصة الهجرة "الاحلالية" يدل على عجز هام في العرض وخاصة من المهارات المطلوبة لاتمام عمليات التحديث والتنمية وفق النماذج السائدة. ورغم أن عددا من الدول الاعضاء في اللجنة اشارت في اجاباتها على الاستبيان الى انها اتبعت سياسات محددة لادماج المرأة في جهود التنمية (مصر والعراق واليمن الديمقراطية) والى انها اتخذت سياسات واجراءات لزيادة توظيف النساء وزيادة مشاركة المرأة في جميع القطاعات — وخاصة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التوزيع وتطوير مساهمتها في قطاع الخدمات الاجتماعية كما أشارت العراق — فان البيانات المتوفرة لا توضح الصورة الحقيقية لمدى تطور العمالة بين النساء خلال الفترة.

٤٠ـ وتتصف البيانات المتعلقة بعمالة المرأة في المنطقة بقدر من عدم الدقة يحد من امكان الاعتماد عليها في دراسة التطورات الخاصة بمشاركة المرأة في العمل المنتج. وتتضارب البيانات الخاصة بمدى مساهمة النساء في قوة العمل في عدد من الدول كما لا تتوفر بيانات كافية للمقارنة عبر الزمن خلال الحقبة الماضية للعدد الاكبر من الدول (١).

٤١ـ ورغم ذلك فيمكننا استنادا للبيانات المتوفرة ان نستنتج امرين في نفس الوقت. الاول هو ان نسبة مشاركة المرأة العربية في قوة العمل كانت لم تزل محدودة في عام ١٩٨٠. فبالاستناد الى البيانات المتوفرة عن نسبة العاملات من النساء الى مجموع العاملين ضمن المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ايار/مايو ١٩٨٢ عن عام ١٩٨٠ فان نسبة العاملات كحد أعلى لا تتجاوز ١٧٫٣ في المائة من مجموع العاملين وكحد أدنى يصل الى نحو ٤٫٥ في المائة (جدول رقم ١). وتبرز البيانات الخاصة بمعدلات المشاركة الخام في المنطقة المستقاة من نفس المصدر (جدول رقم ٢) ان نسبة النساء المشاركات في العمل الى مجموع النساء في سن العمل في عام ١٩٨٠ قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٣٫٧ في المائة وحد أعلى يصل الى ٩٫٤ في المائة.

٤٢ـ الامر الثاني الذى تشير اليه البيانات القليلة المتوفرة التي تسمح بالمقارنة عبر الزمن في عدد من الدول هو ان قدرا من الزيادة في مشاركة المرأة في العمل قد تحقق ولو ان الزيادة في نسبة العاملات الى مجموع العاملين قد بقيت محدودة. فتشير البيانات المستقاة من المجموعة الاحصائية عن دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن السنوات ١٩٧١–١٩٨٠ ومن بيانات تعدادى البحرين والكويت في سنوات (٧١، ٨١)، (٧٥، ٨٠) على التوالي، الى تزايد في نسبة المشتغلات من النساء الى مجموع المشتغلين فى كل من مصر والجمهورية العربية اليمنية والبحرين والكويت. لقد ارتفعت نسبة المشتغلات من النساء الى مجموع المشتغلين فى مصر من ٧٫٥ فى المائة عام ١٩٧٥ الى ١٠٫٤ فى المائة في عام ١٩٨٠ وارتفعت النسبة المشابهة في اليمن من نحو ٤٫٩ في المائة في عام ١٩٧٥ الى اكثر من ١٠ فى المائة فى عام ١٩٨٠ (٢). اما فى البحرين فقد ارتفعت نسبة النساء العاملات بين التعدادين من ٥٫٥ الى نحو ١٣ فى المائة وارتفعت نسبة العاملات فى الكويت من نحو ٧٫٨ في المائة في عام ١٩٧٥ الى نحو ١٢ فى المائة عام ١٩٨٠. ويلاحظ بهذا الشأن ان الزيادة في تشغيل النساء فى كل من البحرين والكويت تعود الى زيادة في توظيف المواطنات، كما تعود ايضا الى زيادة مشاركة الوافدات فى العمل (٣) أكثر مما كانت نتيجة لزيادة المواطنات من كلا الدولتين. اما بالنسبة لمصر واليمن فالاغلب ان الزيادة في نسبة العاملات من النساء قد ارتبطت بهجرة الرجال للعمل في الدول العربية النفطية حيث أدت الهجرة الواسعة من الرجال فى كلا الدولتين الى ندرة فى العمالة فى بعض المجالات خاصة بالنسبة للعمل الزراعي واضطرار النساء في العديد من الحالات للحلول محل الرجل لا في العمل الحقلي فقط بل وفى ادارة الشؤون المالية والأسرية كذلك.

٤٣— وتبرز البيانات الخاصة بسورية انخفاضا في معدل تشغيل النساء بين عامي ١٩٧٥، ١٩٧٩ على ان مثل هذا الانخفاض قد يكون نتيجة لعدم دقة الارقام أكثر مما يعبر عن ظاهرة حقيقية حدثت في الواقع(٤) .

٤٤— وبينما لا تتوفر بيانات احصائية تسمح بالمقارنة عبر الزمن خلال عقد المرأة عن باقي الدول العربية فمن المعتقد ان قدرا من الزيادة في استخدام النساء وفي نسبة مشاركتهن في العمل المنتج قد تحققت في باقي الدول العربية وان كانت الزيادة لم تزل محدودة. فقد تعود محدودية الزيادة في تشغيل النساء رغم الخلل بين الطلب والعرض على قوة العمل العربية خلال عقد المرأة الى طبيعة المهارات التي تطلبتها عمليات التحديث والتنمية في المنطقة ومدى توفرها لدى النساء. كما تعود ايضا الى الاطار الاجتماعي الثقافي الذي لم يزل سائدا في بعض الدول .

٤٥— ويبدو من دراسة الارقام الخاصة بقوة العمل الوافدة للدول العربية الرئيسية المستوردة للعمالة تركيز الطلب على العمال في قطاع الانشاءات يليه قطاع الخدمات فالتجارة والمال . وتبرز بيانات البنك الدولي عن الهجرة عام ١٩٧٥ (٥) ان نسبة المشتغلين في القطاعات الثلاثة المذكورة من بين الوافدين كانت في حدود ٧٧ر٦ في المائة منهم ٣٥ر٢ في المائة في قطاع الانشاءات، ٢٨ر٦ في المائة في قطاع الخدمات، ١٣ر٨ في المائة في قطاع التجارة والمال .

٤٦— ويبدو من البيانات القليلة المتوفرة عن التوزيع القطاعي للزيادة في الوافدين في بعض الاقطار العربية بين عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ استمرار نفس التركيب القطاعي للطلب على العمالة الوافدة. فالمقارنة بين البيانات الواردة في تعداد الكويت عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠ تبرز ان نصيب القطاعات الثلاثة السابق الاشارة اليها في الزيادة الكلية في العمالة الوافدة بين التعدادين كانت ٨٢ر٤ في المائة منها ٣٩ر١ في المائة في قطاع الانشاءات والتشييد ، ٢٨ في المائة في قطاع الخدمات، ١٥ر١ في المائة في قطاع التجارة والمال (٦) . واذا كان قطاع الخدمات هو من بين القطاعات التي يتركز فيها العمل النسائي فان قطاع الانشاءات والتشييد هو من أقل القطاعات استخداما للنساء .

٤٧— وتبرز البيانات الخاصة بتوزيع السكان ذوي النشاط الاقتصادي حسب اقسام النشاط الاقتصادي والجنس في منطقة الاكوا لآخر سنة متاحة (جدول رقم ٣) ان الجزء الاكبر من النساء يشتغلن في الزراعة وفي الخدمات، ويزداد التركيز في قطاع الزراعة في الدول كثيفة السكان التي تعتمد على الزراعة كنشاط رئيسي كما هو الحال في مصر والاردن والعراق وسورية واليمن واليمن الديمقراطية والسعودية بينما يتركز نشاط الاناث في القطاعات الخدمية في الدول النفطية خاصة قطر والامارات والكويت.

٤٨ـ ان توزيع النساء الناشطات اقتصاديا طبقا للمهن (جدول رقم ٤) يبرز اختلافا كبيرا بين الاقطار العربية المختلفة وان أبرز محدودية عمل المرأة في المهن الانتاجية في الصناعة وأعمال النقل وما شابهها . وبينما يتركز الجزء الاكبر من العاملات من النساء في فئات الاختصاصيين والمهنيين ، وعمال الكتابة وعمال الخدمات في دول مثل قطر والامارات والكويت والبحرين . فان الجزء الاكبر من النساء يعملن في المهن الزراعية في كل من سورية والعراق والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية . وتتوزع النساء بدرجة أكبر من المساواة مع تركيز على فئة المهنيين وعمال الخدمات في كل من مصر ولبنان .

٤٩ـ وبالنظر لأن الدول المصدرة للعمالة تعاني هي نفسها من العجز في فئات الاختصاصيين والمهنيين وبالنظر الى محدودية العمل النسائي في مجال التشييد الذى نما نموا كبيرا خلال عقد المرأة فقد كان من الطبيعي ان يكون تأثير زيادة الطلب على العمالة في المنطقة ذو تأثير محدود على زيادة مشاركة النساء . خاصة وان زيادة العرض من المهنيين والاختصاصيين تتطلب فترة زمنية طويلة للاعداد والتعليم .

٥٠ـ على ان محدودية استجابة العرض من القوى العاملة من الاناث لزيادة الطلب تعود بالاضافة الى ذلك الى تأثير العادات والتقاليد وارتفاع معدلات الأمية بين النساء وانخفاض مستوى التعليم خاصة التعليم الفني وهو ما سنشير اليه فيما بعد .

٥١ـ ورغم محدودية الارقام والبيانات الخاصة بالبطالة بين النساء في اجابات الاستبيان الذى طرحته الامم المتحدة على دول المنطقة ، وعدم دقة الارقام المنشورة المتوفرة بهذا الشأن ، الا أن البيانات القليلة المنشورة (جدول رقم ٦) توضح انخفاض نسبة المتعطلات عن العمل من النساء في المنطقة عن المتعطلين من الرجال في دول المنطقة . ورغم ان الانخفاض في نسبة المتعطلات من النساء قد يعبر عن عدم انتظام عمل مكاتب التسجيل او عدم اقدام النساء العاطلات على تسجيل أنفسهن بين الباحثات عن العمل فان البيانات تشير بصفة عامة الى محدودية عدد النساء الباحثات عن عمل في سوق منطقة غربي آسيا .

٢ـ المرأة وفرص التعليم

تعليم النساء وتحقيق المساواة بين الذكور والاناث

٥٢ـ بينّا فيما سبق ان عدم المساواة في فرص العمل بين الرجال والنساء وعدم الاستجابة للزيادة في الطلب على العمالة عن طريق تشغيل مزيد من النساء يعود في جانب منه الى انخفاض المستوى التعليمي للمرأة في المنطقة وعدم توفر المهارات اللازمة لديها . وأشرنا من قبل الى ان جهود التنمية في اغلب دول المنطقة قد تضمنت قدرا كبيرا من التوسع في التعليم وزيادة ضخمة في الموارد المخصصة لهذا الغرض . وقد أدى هذا التوجه الى احداث قدر هام

من التقدم في المستوى التعليمي لكل من الرجال والنساء وان كان مدى التقدم قد تفاوت بين دولة وأخرى طبقا للقدرات الاقتصادية المتوفرة ، ولمدى الجهد الذى بذل في مواجهة التخلف في هذا المجال . وقد انعكست هذه الجهود بصفة أساسية في مواجهة الامية والحد منها لدى كل من الرجال والنساء وفي نشر التعليم الالزامي المجاني في دول المنطقة وفي زيادة نسب المسجلين في التعليم الى من هم في سن التعليم في أغلب دول المنطقة .

٥٣ــ ويلاحظ ان دساتير أغلب دول المنطقة قد نصت على المساواة التامة بين جميع الافراد ذكورا واناثا في كل المجالات بما في ذلك التعليم . وقد اهتمت حكومات أغلبيـــة البلدان باتخاذ التدابير اللازمة لاقرار حق التعليم لكل المواطنين دون تمييز . وذلك عن طريق تعميم التعليم واخضاعه لاشراف الدولة ونشره ليصل الى سكان القرى والمناطق النائية . وأخذت أغلبية دول المنطقة بمبدأ التعليم الالزامي لجميع أبناء الأمة ذكورا واناثا واخضعت الجنسين لنفس نظم الامتحانات ومعايير النجاح والقبول ولنفس حدود السن في مختلف مراحل التعليم . على ان هذا الاعتراف من جانب دول المنطقة بمبدأ تكافؤ الفرص لم يقض بعد على الفروق في التعليم بين المرأة والرجل ولم ينه بعد حالة الأمية المنتشرة في بعض هذه المجتمعات وخاصة بين النساء .

٥٤ــ وقد تم خلال الفترة موضع البحث بعض التطورات الهامة في النظم التعليمية في بعض دول المنطقة ، نشير الى ثلاث منها . وهي مد مرحلة التعليم الالزامي في مصر والاردن ليصبح تسع سنوات بدلا من ستة وهو ما سمي بالتعليم الاساسي ، واقرار مجانية التعليم في العراق (عام ١٩٧٤) ، واعلان الزامية التعليم الابتدائي (قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦) واعلان بداية الحملة الوطنية لمحو الأمية التي بمقتضاها يكون محو الامية الزاميا لكل مواطن تجاوز الخامسة عشر ولم يتعد الخامسة والاربعين من العمر ولا يعرف القراءة والكتابة ، وتغيير نظام التعليم في اليمن الديمقراطية بعد المؤتمر التربوى الاول في عام ١٩٧٥ والذى دعى الى انشاء رياض للاطفال واستبدال المرحلة الابتدائية (٦ سنوات) والمرحلة الاعدادية (٣ سنوات) بمرحلة موحدة للتعليم الاساسي الالزامي لمدة ثمانية سنوات . كما قرر توسيع التعليم الثانوى الاكاديمي ومده من ثلاث الى اربع سنوات . كما نشير الى صدور قانون بتنظيم حملة شاملة لمحو الامية في اليمن الديمقراطية عام ١٩٨٣ الزم كافة المؤسسات العامة والحكومية بمحو أمية العاملين فيها .

٥٥ــ وسنحاول فيما يلي ان نتبين مدى ما حقق من تطور في تعليم المرأة في دول المنطقة ومدى تمتعها بفرص مساوية للرجل في مراحل التعليم المختلفة ومدى نجاح الجهود لتخفيض الأمية بشكل عام وأمية النساء بصفة خاصة . وسنبدأ بقضية الأمية .

محو الأمية بين الرجال والنساء

٥٦— يتوقف مدى النجاح في جهود محوالأمية على أمرين،في نفس الوقت، شمول التعليم لكل من هم في سن التعلم — خاصة في المرحلة الابتدائية أو مرحلة التعليم الاساسي — واستمرارهم في التعلم (أى عدم تسربهم) من ناحية والجهود المبذولة لتعليم الكبار وانهاء أميتهم من ناحية أخرى. وتبين الاحصاءات والبيانات الخاصة بالتعلم نجاح عدد من الدول في منطقة غربي آسيا في استيعاب كل من هم في سن التعلم من البنين والبنات في مرحلة التعليم الابتدائي (جدول رقم ١٠). وقد أدى ذلك الى نجاح هذه الدول نفسها في الحد من معدلات الأمية لديها. أما الدول التي لم تصل بعد الى استيعاب جزء هام من أبنائها فقد زادت نسبة الأمية فيها أو لم تنخفض الا انخفاضا محدودا (جدول رقم ٨). ويلاحظ ان نسبة استيعاب النساء خاصة في الدول التي لم تنجح في استيعاب اطفالها في سن التعلم هي أقل بين النساء، ومن ثم فان نسبة الأمية بين النساء قد بقيت أعلى في هذه الدول عنها بين الرجال. وقد أمكن تحقيق الاستيعاب الكامل لكل من هم في سن التعلم من الذكور والاناث في كل من البحرين والعراق والكويت وقطر وتم بالاضافة الى ذلك استيعاب كل من هم في سن التعلم من الذكور في اليمن الديمقراطية ولبنان وسورية. اما بالنسبة للنساء فان نسبة الاستيعاب لم تزل في هذه الدول أقل من مجموع الاناث في سن التعلم. أما باقي دول المنطقة فهي لم تستوعب بعد كل الذكور وكل الاناث لديها. وان كان استيعابها للذكور في سن التعليم هو أعلى في كل الحالات (جدول رقم ١٠).

٥٧— وتبين البيانات الخاصة بنسب الأمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان كل دول المنطقة قد نجحت في تخفيض نسبة الأمية فيها سواء بين الرجال أو النساء، وذلك باستثناء مصر والجمهورية العربية اليمنية حيث ارتفعت نسب الأمية في كل منهما في عام ١٩٨٠ عن نسب الأمية في عام ١٩٧٥ سواء بالنسبة للذكور أو الاناث. فقد ارتفعت نسبة الأمية في مصر لمن هم في سن الخامسة عشر فاكثر من ٤٣ في المائة بالنسبة للذكور، ٧١ في المائة بالنسبة للاناث في عام ١٩٧٥ الى ٤٤ في المائة، ٧٥ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٠. وارتفعت النسبة المشابهة في الجمهورية العربية اليمنية من ٧٥ في المائة، ٩٨ في المائة الى ٨٤ في المائة، ٩٩ في المائة.

٥٨— على ان النجاح في الحد من الأمية بين الرجال كان أكبر في كل الاحوال وقد استمرت نسبة الأمية بين النساء أعلى منها بين الرجال في كل الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سواء في ذلك تلك التي نجحت في الحد من الأمية أو التي لم تنجح في ذلك. ان لبنان التي حققت بالفعل أقل نسبة من الأمية بين الرجال (١٤٪ في عام ١٩٨٠) تبلغ نسبة أمية النساء فيها ثلاثة اضعاف نسبة أمية الرجال (٤٣٪ عام ١٩٨٠) وينطبق نفس

الامر على الاردن والبحرين والعراق وسورية حيث تبلغ معدلات الأمية بين النساء نحو ضعف معدلات الأمية بين الرجال. ويبلغ التفاوت بين الرجال والنساء حده الأدنى في الكويت والامارات العربية المتحدة التي حققتا نجاحا ملحوظا في تحجيم الأمية لديها وفي الجمهورية العربية اليمنية التي لم تزل الأمية سائدة فيها سواء بين الرجال أو النساء.

٥٩ــ ويلاحظ ان نسبة الأمية هي أكثر ارتفاعا في الدول ذات الكثافة السكانية الأكبر وان الفرق بين نسب أمية النساء والرجال اكبر في هذه الدول. كما تبرز البيانات المتوفرة عن الأمية في الحضر والريف ارتفاع نسبة الأمية لدى سكان الريف عموما وخاصة النساء (جدول رقم٩). ونخلص مما تقدم الى ان نسبة الأمية لم تزل مرتفعة لدى الجزء الاكبر من سكان المنطقة وانها أشد ارتفاعا بين النساء وخاصة في القرى والارياف وبين البدو.

مدى المساواة بين الذكور والاناث في مراحل التعليم المختلفة

٦٠ــ رغم الحقوق المتساوية لكل من الذكور والاناث في التعليم فلم يزل الذكور يحظون بفرص اكبر في التعليم من النساء في دولة المنطقة. وحتى في مرحلة ما قبل سن الالزام والتي يلتحق بها في العادة ابناء الطبقات الوسطى والعليا في المجتمع فان نسبة الملتحقين من الذكور تكاد تبلغ ضعف نسبة الملتحقات من الاناث. وتشير احدى الدراسات التي أعدت حول مناهج التعليم في البلاد العربية ومناسبتها لدور المرأة "ان مرحلة ما قبل الالزام في البلاد العربية مرحلة ضامرة جدا مع انها أساسية وبالغة الاهمية في تشكيل سلوك الطفل وتكوين شخصيته". وتتسم هذه المرحلة في البلاد العربية ككل بنسبة مشاركة ضعيفة من جانب الفتيات. فقد أوضحت احصائيات عام ١٩٨٠ الخاصة بالاطفال من الجنسين الذين يترددون على دور الحضانة ورياض الاطفال ان نسبة الاناث لم تتجاوز الثلث الا بقليل اذ بلغت نسبتهن على وجه التحديد ٣٥ في المائة من المجموع الكلي لهؤلاء الاطفال (٧). وتشير الدراسة الى ان هذه النسبة لم يحدث فيها تغييرات ملحوظة في الفترة ١٩٧٥ــ١٩٨٠.

٦١ــ وقد سبق لنا ان أشرنا الى اختلاف نسب استيعاب الذكور والاناث في التعليم الابتدائي في دول المنطقة وان هناك عدد محدود من الدول قد قاربت ان تحقق الاستيعاب الكامل للاطفال الذين هم في سن الالزام سواء من الذكور أو الاناث، وهي البحرين والعراق وقطر والكويت يليها لبنان. وان عددا آخر من الدول قد أصبح يستوعب كل الذكور دون الاناث وهي اليمن الديمقراطية وسورية. وان باقي الدول لم تزل لا تستوعب اى من الذكور والاناث. وأشرنا ايضا الى اختلاف نسبة استيعاب الذكور عن نسبة استيعاب الاناث في هذه الدول. وتوضح الارقام ان نحو ٨٨ في المائة من الاناث في سن الالزام لا يلتحقن بالتعليم الابتدائي في الجمهورية العربية اليمنية بينما تبلغ النسبة المقابلة من الذكور نحو ٥٠ في المائة ويبقى نحو ٤٧ في المائة من الاناث في سن الالزام دون تعليم في المملكة العربية السعودية مقابل نحو

٢٠ في المائة من الذكور. وفي عمان يبقى نحو ٥٣ في المائة من الاناث دون تعليم مقابل أقل من ٢٠ في المائة من الذكور. اما في مصر واليمن الديمقراطية فان نحو ٤٠ في المائة من الاناث لا يحصلن على التعليم الالزامي مقابل ١٣٫٥ في المائة من الذكور في مصر واستيعاب كامل الذكور في اليمن الديمقراطية.

٦٢- ويلاحظ من مقارنة البيانات الخاصة بمعدلات الاستيعاب في اعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠ ان عددا من الدول قد حقق تقدما كبيرا في نشر التعليم الابتدائي بين النساء خلال الفترة. وتأتي في مقدمتها العراق التي قفزت نسبة استيعاب الاناث فيها من ٦٣٫٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى نحو ١٠٤٫٩ في المائة في عام ١٩٨٠. ويبرز الجدول رقم ١١ نسبة الملتحقات من الاناث الى مجموع التلاميذ في مراحل التعليم المختلفة. ويتبين من هذا الجدول ان أعلى نسبة لمشاركة الاناث في التعليم الابتدائي قد تحققت في قطر والامارات العربية المتحدة يتلوها الكويت والاردن، فالبحرين. وان نسبة الاناث تكاد تبلغ نسبة الذكور في هذه الدول. بينما لا تزيد نسبة الاناث عن ١٢ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية، ٣٢ في المائة في اليمن الديمقراطية وعمان وتتراوح النسبة بين ٣٨ في المائة، و ٤٣ في المائة في باقي دول المنطقة.

٦٣- وبينما تصل نسبة الاناث في التعليم الاعدادى والثانوى الى معدلات مرتفعة ايضا في البحرين والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والاردن، تنخفض نسبة الملتحقات بهذا التعليم عن نسبة الملتحقات بالتعليم الابتدائي في باقي دول المنطقة باستثناء الجمهورية العربية اليمنية حيث تصل نسبة الملتحقات بالتعليم الاعدادى الى مجموع التلاميذ في اليمن الديمقراطية ٢٦ في المائة مقابل ٣٢ في المائة في الدراسة الابتدائية وتبلغ نسبة الملتحقات بالتعليم الاعدادى والثانوى في العراق ٣٠ في المائة، ٢٨ في المائة على التوالي مقابل ٤٣ في المائة في التعليم الابتدائي. وتصل نسبة الملتحقات في التعليم الاعدادى والثانوى في عمان ٢٢ في المائة، ٢٥ في المائة مقابل ٣٣ في المائة في التعليم الابتدائي وتصل النسب المقابلة في المملكة العربية السعودية ٣٢٫٧ في المائة، ٢٩ في المائة، ٣٨ في المائة.

٦٤- ان البيانات السابق الاشارة اليها تبرز انه بالرغم من تحقق درجة أعلى من المساواة بين الذكور والاناث في مرحلة التعليم الابتدائي في المنطقة، فان النساء لم يزلن يتمتعن بحظ أقل خاصة في التعليمين الاعدادى والثانوى.

٦٥- واذا كانت بعض الدول قد حققت درجة عالية من المساواة بين الذكور والاناث في التعليم الثانوى العام، فان نصيب النساء في التعليم الثانوى الفني أو المهني فيها إما منعدما أو محدودا. ان قطر والامارات العربية المتحدة التي ترتفع فيها نسبة مشاركة النساء في التعليم الثانوى لا يوجد بها تعليم ثانوى فني على الاطلاق. والبحرين والكويت والاردن التي تبلغ نسبة الملتحقات بالثانوى العام فيها اكثر من ٤٢ في المائة تصل نسبة الاناث في التعليم الثانوى الفني فيها الى أقل من الثلث. وتقل هذه النسبة الى الربع في اليمن الديمقراطية مقابل ٣١ في المائة في الثانوى العام. أما الجمهورية العربية اليمنية فتكاد نسب الملتحقات بالتعليم الفني تكون مساوية للملتحقات بالتعليم الثانوى العام.

٦٦— وتبرز البيانات الخاصة بتوزيع الاناث بين الاختصاصات المختلفة للتعليم الفني في البلاد التي يتوافر فيها مثل هذا التوزيع (جدول رقم ١٣) ان الجزء الاكبر من الفتيات يلتحقن بالتعليم التجاري وادارة الاعمال وهو تعليم يؤهل للوظائف الحسابية ووظائف السكوتارية. ويتلو التعليم التجاري في الاهمية التعليم الفني النسائي حيث يتم تعليم فنون التطريز والحياكة وغيرها. أما التعليم الصناعي والزراعي فان نسب الاناث فيهما متدنية. فالالتحاق بالتعليم الصناعي يتراوح بين ٨ في المائة في مصر، ٦ في المائة في سورية، ١٩ في المائة في العراق. ويقتصر التعليم الزراعي للفتيات على حالات مصر والعراق حيث كانت نسبة الاناث في عام ١٩٧٩ هي ٣ في المائة، ٧ في المائة وعلى عكس التعليم الفني ترتفع نسبة التحاق الاناث بمدارس المعلمين والمعلمات حيث تزيد نسبة الملتحقات عن ٥٠ في المائة في تسع دول من دول المنطقة وتبلغ النسبة بين ٤٠، ٥٠ في المائة في ثلاث دول أخرى وتنخفض الى ٢٥ في المائة في دولة واحدة هي اليمن الديمقراطية (جدول رقم ١٢).

٦٧— أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فقد ارتفعت نسبة التحاق الاناث بالتعليم العالي عن نسبة الذكور في الكويت (٥٨٪)، وقطر (٦٤٪). وقد يرجع ذلك الى عدة أسباب منها ارسال بعض الشباب من الذكور الى الخارج لتلقي دراساتهم الجامعية، ومنها ايضا انشغال بعض الشباب من الذكور في ادارة المال في حين ان طريق الفتاة الوحيد لاكتساب مكانه هو التعليم، ومنها ايضا ان التعليم في هذه البلدان غير مختلط مما يشجع الأهالي على ارسال بناتهم الى الجامعة.

٦٨— أما معظم دول المنطقة فالمرأة تمثل فيها فيما بين ربع وثلث مجموع الطلبة، وهذا هو الحال في البحرين (٣٦٪) ومصر (٣١٪) والعراق (٣٠٪) والمملكة العربية السعودية (٢٣٪) وسورية (٢٦٪). أما اليمن الديمقراطية فقد بذلت جهودا جبارة في مجال التحاق الفتاة بالجامعة خلال الفترة ١٩٧٥—١٩٨٠ اذ ارتفعت هذه النسبة من ٢٢ في المائة في بداية الفترة الى ٤٢ في المائة في نهايتها.

٦٩— غير ان نسبة مشاركة الفتاة في التعليم العالي مختلفة عن نسبة الفتيات الملتحقات الى مجموع الفتيات اللاتي في السن المقابل وهو ما يسمى بمعدلات التسجيل. فقد تظهر مثلا الاحصاءات نسبة مرتفعة لمشاركة الفتيات في التعليم العالي، هذا مع قلة نسبة الفتيات اللاتي اتيحت لهن هذه الفرصة. ويرجع ذلك مثلا الى ان الالتحاق بالتعليم العالي ضئيلا لكل من الفتى والفتاة. فالنظر الى معدلات التسجيل (جدول رقم ١٤) يبين أن اعلى معدلات التسجيل في التعليم العالي توجد في الكويت (١٤٫٦٪) ولبنان (١٢٫٨٪) ثم سورية ومصر (١٠٪). أما دولة قطر فرغم ان عدد الاناث الملتحقات بالتعليم العالي يفوق عدد الذكور، الا ان معدلات التسجيل فيها تصل فقط الى ٩٫٤ في المائة عام ١٩٨٠. وبالطبع تقل معدلات الذكور عن ذلك اذ تصل الى ٧٫١ في المائة فقط في العام ذاته.

٧٠— هذا ويلاحظ ان الجامعة انشئت في دولة الامارات العربية المتحدة فيما بين عامي ١٩٧٥—١٩٨٠، وانه لا يوجد حتى الآن جامعة في عمان غير ان الطلبة العمانيين يتوجهون الى خارج بلادهم لتلقي التعليم العالي (١٧٤ طالبة في مقابل ٦٣٩ طالب أى بنسبة ٢١٫٤٪).

٧١— ويهمنا هنا ايضا ان نشير الى توزيع الاناث في مرحلة التعليم العالي حسب نوعية هذا التعليم. ورغم ان البيانات المتاحة لنا ليست كاملة سواء في تغطيتها لنوعيات التعليم المختلفة او للدول العربية المدرجة في المنطقة محل الدراسة الا أن (جدول رقم ١٥) يعطينا جزءا من الصورة العامة. فالجدول يبين نسب الاناث في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وفي كليات الهندسة في بعض البلدان العربية. هذه النسب تتزايد بشكل عام فيما بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٨٠ وكلها عموما وفيما عدا الكويت أقل من مثيلاتها بالنسبة للذكور.

مساهمة المرأة في التنمية التعليمية

٧٢— تعتبر مشاركة المرأة في التدريس في المراحل الابتدائية من الادوار التقليدية التي قامت بها المرأة في معظم بلدان العالم لأن كثيرا ما يعتبر ان التدريس في هذه المرحلة ما هو الا امتداد لدورها كمربية أطفال. وبالفعل نجد ان في بعض دول المنطقة تفوق نسبة النساء لنسبة الرجال في هذا النوع من التدريس فتصل نسبتهن الى ٦١ في المائة في الكويت و٦٠ في المائة في قطر و٥٨ في المائة في الاردن و٥١ في المائة في البحرين و٥٣ في المائة في دولة الامارات العربية المتحدة. وأقل نسبة للمساهمة هي في اليمن الديمقراطية وعمان حيث بلغت ٣١ في المائة (جدول رقم ١٦).

٧٣— وتتناقص نسبة المدرسات في مراحل التعليم الاخرى حتى تصل الى نسب ضئيلة جدا في المرحلة الجامعية. فالاردن مثلا تصل فيها نسبة الاستاذات الجامعيات الى ١٥ في المائة وفي الكويت ٩ في المائة وقطر ١٣ في المائة والمملكة العربية السعودية ٢١ في المائة. وقد يرجع الارتفاع النسبي للاستاذات الجامعيات في المملكة العربية السعودية الى ان التعليم العالي في هذه الدولة غير مختلط والى ضرورة الالتجاء الى الاستاذة الجامعية في أقسام البنات في الكليات.

٣- تطور الأوضاع الصحية للمرأة

الخدمات الصحية

٧٤— يعتبر التقدم في الأوضاع الصحية للمرأة أحد المؤشرات الهامة التي تعبّر عن مدى الفائدة التي تجنيها النساء من جهود التنمية. ان تحقيق مستوى صحي ملائم هو حق من الحقوق الأساسية للانسان هذا فضلا عن انه شرط أساسي لتنمية القوى البشرية في المجتمع وزيادة قدرتها الانتاجية.

٧٥ــ وقد أشارت حكومات المنطقة في اجاباتها على الاستبيان الى أنها تتخذ جهودا حثيثة لتطوير الأوضاع الصحية في مجتمعاتها وخاصة لدى النساء وركزت أغلب الحكومات في هذا الشأن على :

- زيادة الخدمات الصحية بصفة عامة واقامة مزيد من المستشفيات العامة والمراكز الصحية والوحدات الصحية ؛
- زيادة عدد مراكز الامومة والطفولة خاصة في الاماكن النائية ؛
- زيادة عدد الأطباء وبعثات التدريب خاصة في مجال النساء والولادة والأطفال وزيادة المعاهد الصحية ومعاهد التمريض ؛
- انشاء وتطوير نظم للفرق الصحية لنشر الوعي الصحي والوصول للنساء في المنـــازل (البحرين ــ والعراق ــ واليمن الديمقراطية) ؛
- تطبيق مبدأ التأمين الصحي والتوسع فيه (مصر ــ الاردن ــ العراق) ؛
- اصدار اللوائح لاجبار الشركات والمؤسسات على توفير الرعاية الطبية للعاملين فيها (مصر ــ العراق) ؛
- تحقيق مجانية العلاج واعتباره حق تضمنه الدولة .

٧٦ــ وأشارت الدول في اجاباتها الى بعض العقبات والعوائق التي تعيق تحقيق مستوى صحي ملائم . وأشارت بصفة خاصة الى انتشار الأمية وانتشار المفاهيم الصحية الخاطئة والخرافات . وأشارت بعض الدول (مصر ــ الاردن ــ الجمهورية العربية اليمنية ــ اليمن الديمقراطية) الى نقص الامكانات والموارد المالية كأسباب لمحدودية ما تستطيع ان تقدمه من خدمات صحية بينما أشارت دول أخرى الى نقص الكوادر الصحية المؤهلة خاصة بين النساء ، كعامل هام يحد من امكانيات تقديم الخدمة الصحية الملائمة خاصة في مناطق الريف والبادية .

٧٧ــ وتبرز دراسة المؤشرات الصحية المتاحة أن أغلب دول المنطقة قد حققت تقدما بطيئا في المجال الصحي خلال عقد المرأة . ومما يؤسف له أن المؤشرات الصحية الدوليـــة المتاحة لا تميز بين الرجل والمرأة ولذلك فان التعرف على تطور الأوضاع الصحية للمرأة سيعتمد على قراءة عامة للمؤشرات الدالة على التطور الصحي العام وخاصة تلك التي قد تتعلق أكثر بأوضاع المرأة . ويفترض في هذا الاطار ان أى تقدم في الاوضاع الصحية بصفة عامة ينطبق على الرجال والنساء بدرجة متساوية . وفي التالي بعض من أهم المؤشرات الصحية التي تدل على التطـــور الصحي في المنطقة أو لدى النساء .

معدل وفيـــات الأمهـــات

٧٨ــ يعتبر هذا المؤشر احد المؤشرات الهامة الأساسية التي تعبر عن مدى العناية بالأمومة والنساء ومدى تطور صحة المرأة بصفة عامة . وللأسف فهو أقل المؤشرات توفرا من الناحية الاحصائية حتى بالنسبة للهيئات الدولية المختلفة . ويبدو أن ذلك يعود أساسا الى نقص عملية

تسجيل البيانات الخاصة بهذا المؤشر في الدول المعنية. ولا تتوفر بيانات تمكن من المقارنة عبر الزمن الا بالنسبة لعدد محدود من دول المنطقة ويبين (الجدول رقم ١٧) معدل وفيات الامهات بسبب الحمل في الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال عدد من السنوات. وتوضح البيانات المتاحة انخفاضا هاما في هذا المعدل في حالة البحرين ومصر والعراق وقطر خلال فترة السبعينات. الا ان هذا المعدل لم يزل مرتفعا في بعض الاقطار مقارنا بالمعدلات السائدة في الدول المتقدمة.

معدل وفيات الاطفال الرضع

٧٩ـ يرتبط هذا المعدل ارتباطا مباشرا بتقدم الاوضاع الصحية للمرأة ومدى القدرة على حماية الطفولة وتطور الاوضاع الصحية العامة في المجتمع. وتشير البيانات المتوفرة عن هذا المؤشر الى استمرار ارتفاع معدل الوفيات من الاطفال في عدد من دول المنطقة حتى أوائل الثمانينات. وتشير ايضا الى انخفاض هام تم تحقيقه في بعض الدول ويبرز (الجدول رقم ١٨) معدل وفيات الاطفال الرضع لكل الف من المواليد الاحياء والتطور في هذا المعدل خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات. وقد كان هذا المعدل يزيد عن مائة طفل من كل ألف في اوائل السبعينات في كل من اليمن الديمقراطية ومصر والعراق والاردن وعمان وسورية والامارات العربية المتحدة، وكان يزيد عن مائتي طفل في كل ألف في الجمهورية العربية اليمنية. وقد حققت أغلب الدول تخفيضا هاما في معدل وفيات الرضع بها خلال السبعينات خاصة العراق والكويت وقطر وسورية والامارات العربية المتحدة. ورغم التقدم الذى أحرزته الدول الاخرى ايضا، فان معدلات وفيات الرضع من الاطفال لم تزل مرتفعة في المنطقة مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول المتقدمة، وان كانت المعدلات السائدة في قطر والامارات العربية المتحدة والكويت والبحرين قد أصبحت مساوية أو قريبة من المعدلات السائدة في بعض الدول المصنعة.

معدل الخصوبة الكلية

٨٠ـ قد لا يعكس هذا المؤشر الاوضاع الصحية للمرأة ولكنه يدل على تطور وضعها الاجتماعي والاقتصادى والثقافي ويشير الى مدى نجاح خدمات تنظيم الاسرة. وتبرز البيانات الخاصة بهذا المؤشر ان معدل الخصوبة الاجمالي قد انخفض في أغلب دول المنطقة خلال السبعينات وان استمر مرتفعا عن المعدلات المشابهة في الدول المتقدمة. وتحقق مصر أقل معدل للانجاب في المنطقة. وقد يعود ذلك الى توفيرها لخدمات تنظيم الاسرة في المدن والريف. والى اهتمامها بالحد من الزيادة الكلية للسكان على عكس أغلب الدول العربية الاخرى الاعضاء في المنطقة. ويعكس ارتفاع هذا المعدل (يبلغ في المتوسط ٦ر٦) في المنطقة استنزافا عاليا مستمرا لصحة المرأة العربية ومعوقا لاسهامها في العمل الاقتصادى والاجتماعي (جدول رقم ١٩).

توقع الحياة عند الميلاد

٨١— ارتفع توقع الحياة في معظم دول المنطقة خلال السبعينات وان كان بنسب متفاوتة. وتعتبر الكويت هي اكثر الدول تقدما في هذا المجال. حيث وصل فيها توقع الحياة عند الولادة الى ٧٣ عاما بالنسبة للنساء مقارنا بثلاثة واربعين عاما في الجمهورية العربية اليمنية، وثمانية واربعين عاما في اليمن الديمقراطية، واثنين وخمسين عاما في المملكة العربية السعودية (جدول رقم ٢٠).

المؤشرات الخاصة بمدى توفر الخدمات الصحية

٨٢— تبين المؤشرات الخاصة بعدد الاطباء بالنسبة للسكان وعدد المرضات القابلات بالنسبة للسكان وعدد الاسرّة في المستشفيات مدى التقدم في توفير الخدمات الصحية للمواطنين وبالتالي فهي مؤشر على مدى التقدم في توفير الخدمات الصحية للمرأة بافتراض الاستخدام المتساوى لها بواسطة كل من الرجال والنساء. وفي التالي تبين التطور في هذه المؤشرات خلال فترة عقد المرأة.

عدد الأطباء بالنسبة للسكان

٨٣— يتزايد معدل الاطباء الى السكان باستمرار في المنطقة وذلك باستثناء انخفاض محدود في المملكة العربية السعودية في اوائل الثمانينات عما كان عليه في نهاية السبعينات. ورغم ان هناك عدد من الدول يمكن ان تقف في مصاف الدول المتقدمة صناعيا عند المقارنة (لبنان — الكويت — الامارات العربية المتحدة) الا أن بقية الدول تظل متخلفة عن الاوضاع في الدول الصناعية المتقدمة. وبشكل خاص تبدو اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية في حالة منخفضة عند مقارنتها بالدول المتقدمة (جدول رقم ٢٣). ويلاحظ وجود ارتباط قوى بين متوسط توقع الحياة وعدد الاطباء لكل الف من السكان. فلبنان والكويت والامارات العربية المتحدة هي الدول التي تتمتع بأعلى توقع للحياة لكل من رجالها ونسائها وهي في نفس الوقت الدول التي تتمتع بأحسن مستوى بالنسبة لعدد الاطباء لكل الف من السكان. كذلك اليمنين والمملكة العربية السعودية هم أكثر الدول التي تعاني من انخفاض توقع الحياة وهي في الوقت ذاته اكثر الدول التي تعاني من قلة عدد الاطباء لكل ألف من السكان.

عدد المرضات والقابلات بالنسبة للسكان

٨٤— يتزايد هذا العدد بشكل عام وبنسب عالية في معظم بلاد المنطقة وبشكل خاص اليمن الديمقراطية وعمان والمملكة العربية السعودية وسورية (جدول رقم ٢٤). وهذا المعدل أهم من غيره من المؤشرات العامة الاخرى لأنه يتضمن عدد القابلات وهو ما يرتبط ارتباطا مباشرا

بصحة المرأة. والارتفاع فيه يعكس اكثر من غيره تقدما في الخدمات المقدمة للمرأة. ويلاحظ وجود ارتباط مباشر بين عدد الممرضات والقابلات ومعدل وفيات الأمهات. فالبحرين مثلا تتميز بأعلى معدلات لهذا المؤشر، وفي الوقت نفسه تتميز بأدنى معدلات لوفيات الأمهات.

٨٥ـ وتزايد هذا المؤشر قد يكون له علاقة وثيقة بمراكز الامومة والطفولة في كل من مصر واليمن الديمقراطية والمملكة العربية السعودية.

عدد الاسرّة في المستشفيات

٨٦ـ انخفض هذا المعدل في بداية الثمانينات عنه في بداية السبعينات في كل من مصر والعراق وقطر والبحرين. وقد انخفض ايضا بشكل خاص في بداية الثمانينات عنه في نهاية السبعينات في العراق والكويت والامارات العربية المتحدة (جدول رقم ٢٥). ومما لا شك فيه ان هذه الظاهرة ترتبط مباشرة بانخفاض الانفاق الصحي العام في معظم هذه الدول.

التدابير الوقائية ذات التأثير على المستوى الصحي العام

٨٧ـ لا تعبر هذه المؤشرات عن مدى التقدم في المستوى الصحي أو مدى توفر الخدمات الصحية كالمؤشرات السابقة رغم انها قد تبين مدى توفر الخدمات الاساسية التي قد يكون لها تأثير على المستوى الصحي العام للمواطنين، و ستركز هنا على ثلاثة امور توفر المياه النقية للسكان والحالة الغذائية عند النساء والفتيات وخدمات تنظيم الاسرة.

توفر المياه النقية للسكان

٨٨ـ يبين (الجدول رقم ٢٦) النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه نقية في الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الحضر والريف. ويبرز الجدول ان عددا محدودا من الدول هو الذي وفر المياه النقية لكل سكان الريف والحضر. وتأتي البحرين في مقدمة هذه الدول حيث توفر المياه النقية لكل سكانها. وبينما توفر أغلب الدول المياه النقية لنسبة عالية من سكانها في الحضر فلا زال الريف شديد التخلف بهذا الشأن في عدد كبير منها.

تحسين الحالة الغذائية عند النساء والفتيات

٨٩ـ لا تتوفر احصاءات دولية أو قطرية عن المستوى الغذائي ونوع التغذية عند النساء في دول منطقة الاكوا. الا ان اجابات الاستبيان تشير الى بعض الدراسات بهذا الشأن في كل من مصر والعراق والكويت والبحرين.

٩٠ — ورغم أن نتائج هذه الدراسات لم يتم توضيحها ، الا أن بعض الاشارات العامة قد وردت في استبيان بعض الدول ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

— درجات من سوء التغذية عموما لدى النساء الحوامل ؛

— انتشار الانيميا (فقر الدم) بين الحوامل ؛

— معدل استهلاك الطاقة اليومي للحوامل أقل من المطلوب.

٩١ — وهذه المشاكل موجودة بدرجات متفاوتة بين السكان في أقطار المنطقة وعلى الأخص في الريف. وقد يعود ذلك الى :

— انخفاض متوسط دخل الفرد بالنسبة لقطاعات واسعة من السكان . وهذا وان كان مؤشرا عاما الا أنه ينعكس بشكل خاص على أوضاع النساء في ارتباطه مع العوامل الاخرى ؛

— الأمية وانتشارها بشكل خاص بين النساء في دول المنطقة وهن المسؤولات أساسا عن غذاء الأسرة ، بما يعنيه ذلك من تدني الوعي الغذائي لدى قطاعات واسعة منهن ؛

— الأوضاع الاجتماعية التي تجعل المرأة في وضع دوني بالنسبة للرجل وما يتعلق بذلك من وضع الأولوية في الغذاء والمواد البروتينية بشكل خاص للرجال ثم للأبناء ثم تبقى النساء في النهاية.

٩٢ — وتشير الحكومات الى عدد من الاجراءات التي اتخذتها لتحسين حالة التغذية خاصة للنساء والفتيات :

— دعم الحكومات للمواد الغذائية الأساسية :
وهو ما أشارت اليه مصر ، العراق ، البحرين ، اليمن الديمقراطية ، وان كان حجم الدعم والتأثير على التغذية غير معروف ؛

— تقديم بعض المعونات الغذائية من خلال مراكز رعاية الأمومة وغيرها من الجهات المختصة ، وهو ما أشارت اليه كل الدول التي أجابت على الاستبيان تقريبا دون بيان حجم هذه المعونات. ويلاحظ أن الكويت تراجعت عن تقديم الوجبة الغذائية المجانية لطلبة المدارس وأصبحت تقدمها بسعر رمزي في ظل ما أسمته بسياسة الترشيد ، وهو وضع تشارك فيه دول أخرى مثل مصر ؛

— التوعية بالتغذية الصحية من خلال الجهات المختصة كمراكز رعاية الأمومة والطفولة وبعض الأقسام في المستشفيات العامة ومن خلال وسائل الاعلام كما تشير الى ذلك مصر والكويت والبحرين .

خدمات تنظيم الأسرة

٩٣ — لا تتوفر خدمات تنظيم الاسرة الا في عدد محدود من دول المنطقة، وهي التي اعتمدت سياسة سكانية رسمية في هذا الصدد. وقد كانت مصر من أول الدول اهتماما بهذا المجال حيث بدأ تطبيق برنامج قومي لتنظيم الاسرة منذ عام ١٩٦٥ وانشئ جهاز للسكان وتنظيم الاسرة يتم تعزيزه بصفة مستمرة. وقد أشارت البحرين في اجاباتها على الاستفتاء الى وجود جمعية تنظيم الاسرة البحرينية. اما في الاردن فتوجد الجمعية الوطنية لتنظيم ورعاية الاسرة وهي مرتبطة بالاتحاد العالمي لتنظيم الاسرة، وان كانت سياسة الدولة العامة هي عدم التدخل في هذا المجال. وقد انشئت في اليمن الديمقراطية كذلك جمعية الاسرة اليمنية التي تتضمن اهتماماتها تنظيم الاسرة وهي مرتبطة بالاتحاد العالمي لتنظيم الاسرة، هذا فضلا عن ما تقدمه مراكز رعاية الامومة والطفولة من خدمات في مجال تنظيم الاسرة.

الانفاق على الصحة

٩٤ — رغم ازدياد الانفاق على الصحة في أغلب دول المنطقة الا ان نسبة النفقات الصحية الى مجمل النفقات الحكومية قد تراجعت في أغلب الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، كما تراجع ايضا نصيب الفرد من النفقات الحكومية المركزية. وتبرز المقارنة بين الانفاق الصحي في عام ١٩٧٢، ١٩٨٠ ان نسبة الانفاق الصحي والانفاق على التعليم قد انخفضت نتيجة لزيادة الانفاق على الدفاع في المنطقة. وقد كان هذا الانخفاض شاملا لدول المنطقة باستثناء المملكة العربية السعودية واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية (جدول رقم ٢٢). ورغم ان نسبة الانفاق على الصحة قد زادت في مصر في منتصف السبعينات الا انها عادت للانخفاض في أوائل الثمانينات وقد سجلت الكويت انخفاضا واضحا في الانفاق الصحي بالنسبة للفرد الواحد من السكان بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠. فقد انخفض الانفاق الصحي بالنسبة للفرد الواحد من ٢٠٦ دولارا الى ١٥٤ دولارا خلال الفترة المذكورة (جدول رقم ٢١). ولا شك ان انخفاض نسبة الانفاق الصحي هي أحد العوامل المؤثرة على مدى سرعة احراز تقدم في المستوى الصحي العام للمواطنين.

مساهمة المرأة في التنمية الصحية

٩٥ — تشير اجابات بعض الدول في الاستبيان المطروح من الامم المتحدة، الى ان النساء يلعبن دورا في اتخاذ القرارات الصحية ويشاركن في تخطيط وتنفيذ برامج الرعاية الصحية الاولية كما أوضحت اجابات مصر والعراق. ففي مصر توجد النساء بوظيفة استشارى بوزارة الصحة، كما توجد النساء في نقابات الأطباء. وفي العراق ازدادت نسبة النساء في مناصب اتخاذ القرارات من ٩ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٣. كذلك يقوم بعض التنظيمات النسائية بدور فعال على صعيد التنفيذ في التوعية الصحية والخدمات الوقائية وتشترك في الحملات التي تتم في المناطق النائية لتعقيم المياه.

٩٦ — وتشارك النساء ايضا في مجال التعليم والتدريب الطبي . فهناك وجود قوى للنساء في كليات الطب في مصر (٤٠٪) وفي اليمن الديمقراطية (٥١٪) مع زيادة النساء في معظم البلدان في مجال التمريض . وتتضح أهمية مساهمة النساء في المجال الصحي في الدول التي تمنع الاختلاط، اذ أن نساء هذه الدول لا يمكن ان يعالجن الا عن طريق الطبيبات وليس الأطباء .

٤- المساواة القانونية

٩٧ — ان تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة لا يحتمل ان يتم الا من خلال عملية طويلة للتغير الاجتماعي الذى يتضمن تغيرا في المفاهيم والقيم والمؤسسات وفي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . ان المساواة لا تتحقق بمجرد تحقيق المساواة القانونية ومع ذلك فان القانون هو أداة هامة من أدوات أى تغيير في اتجاه المساواة . ومن هنا فقد اهتم الاستبيان الذى أعدته الامم المتحدة بالتعرف على القواعد التي تحكم العلاقات القانونية بين الرجل والمرأة ومدى المساواة بينهما أمام القانون ، ومدى تحقيق المساواة في الواقع الفعلي . وسنحاول فيما يلي استعراض الاحكام التي تتضمنها دساتير دول المنطقة والقوانين المنظمة للعمل وللأحوال الشخصية والأهلية والجنسية والمشاركة في الحقوق السياسية في دول منطقة الاكوا . وسنعتمد في ذلك اعتمادا أساسيا على ما ورد في اجابات الاستبيان بالاضافة الى ما هو منشور من بيانات حول هذه القضايا .

النصوص الدستورية المتعلقة بقضية المساواة

٩٨ — يقتصر التحليل الحالي على الوضع الدستورى في ثمان من دول المنطقة الثلاثة عشر، نظرا لتوفر البيانات عنها ، ونظرا لعدم وجود دساتير لدى بعض دول المنطقة . وتتفاوت دساتير الدول في معالجتها لقضية المساواة بين الرجال والنساء . والأغلب ان تعالج هذه القضية ضمن المواد التي تحرّم التمييز بين المواطنين . ومن الملاحظ ان الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة قد اقتصر على النص على عدم التمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي . ولم يتضمن الدستور الاشارة الى عدم التمييز على أساس الجنس ، كما تنص عادة أغلب الوثائق الدستورية .

٩٩ — وعلى عكس دستور دولة الامارات العربية المتحدة، تأتي دساتير الدول الأخرى في المنطقة . فالدستور الاردني الصادر في عام ١٩٦٠ يكفل المساواة بين الرجل والمرأة ويحظر التمييز على أساس من الجنس . أما الدستور الكويتي الصادر في عام ١٩٦٢ فينص في مادته التاسعة والعشرين على ان " الناس سواسية في الكرامة الانسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين" . وجاءت دساتير العراق (١٩٧٠) ، والجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٧) والبحرين بعبارات مماثلة لما تقدم .

١٠٠ — أما دستور اليمن الديمقراطية فقد تناول موضوع المساواة بين الرجل والمرأة بشيء من الاستفاضة. فقد نص دستور ١٩٧٨ على ان الدولة تضمن " حقوقا متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة، وتعطي المرأة العاملة رعاية خاصة للتأهيل المهني، كما تؤمن الدولة رعاية خاصة للنساء العاملات والاطفال، وتقوم بانشاء دور حضانة ورياض الاطفال وغير ذلك من وسائل الرعاية المبينة في القانون".

١٠١ — ويلاحظ ان النص لم يقتصر على اعلان المساواة بشكل عام بل انه تناول مجالات الحياة التي يجب ان يتساوى فيها الرجل والمرأة، كما أنه عرض المشكلات الخاصة بالمرأة التي تحول دون تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين وهي مشكلة التأهيل المهني ومشكلة رعاية الاطفال أثناء غياب الأم.

١٠٢ — أما الدستور المصري لعام ١٩٧١ فقد جمع بين الصيغتين السابقتين، اذ نص في مادته الرابعة على ان المواطنين " متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم وذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة". ثم جاء في مادته الحادية عشرة ان الدولة " تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية".

١٠٣ — وقد أشارت عدة من دول المنطقة الا أنها قد اتخذت خطوات لوضع مبدأ المساواة المذكور موضع التنفيذ وراجعت القوانين والاجراءات التي تشكل تمييزا ضد المرأة. فأشارت العراق والاردن والبحرين والجمهورية العربية اليمنية الى انها ألغت كل الممارسات بما فيها الاحكام الجزائية التي تشكل تمييزا ضد المرأة. كما أشير ايضا الى ان الدستور والقانون قد وفر للمرأة التظلم من أي قرارات تتناقض مع الدستور وتمثل اجحافا بها. فقد تضمن دستور العراق ان للمرأة المتضررة من قرار ما أو تصرف صادر من الادارة مراجعة القضاء بما له من ولاية عامة عن طريق رفع دعوى معارضة للتظلم أو التصرف المخالف لمبدأ المساواة ويكون للقضاء استبعاد القرار الاداري.

١٠٤ — وقد ذكرت الجمهورية العربية اليمنية انها اتخذت تدابير خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٤ لكفالة المساعدة القضائية للمرأة دون ان تشير الى ماهية هذه المساعدات. وتستطيع المحاكم في مصر الالتجاء الى المحكمة الدستورية للنظر في عدم دستورية أي تشريع مخالف لمبدأ المساواة الذي يقره الدستور اذا أثير هذا الدفع لدى المحاكم المختصة سواء كان ذلك لدى القضاء العادي أو الاداري. ورغم هذا الادعاء بالغاء كل الممارسات التي

تتضمن تمييزا ضد المرأة، فان مراجعة للقوانين التي تضع مثل هذه النصوص الدستورية موضع التنفيذ توضح انه لم يزل هناك قدر من التمييز بين معاملة المرأة والرجل في عدد من القضايا التي تتعلق بالأحوال الشخصية أو الجنسية أو ممارسة الحقوق السياسية رغم حدوث قدر من التقدم في هذه المجالات في بعض دول المنطقة.

القوانين الخاصة بالعمالة وتشغيل النساء

١٠٥ — لم تتوفر بيانات تفصيلية عن القوانين الخاصة بالعمالة وتشغيل النساء الا عن أربع دول من دول المنطقة هي مصر وسورية واليمن الديمقراطية والعراق التي صدرت فيها قوانين أو لوائح بهذا الشأن خلال فترة عقد الامم المتحدة للمرأة. وهي قانون الموظفين السوري الصادر في عام ١٩٧٥، وقانون العمل الاساسي رقم ٤ لعام ١٩٧٨ في اليمن الديمقراطية، والقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ في مصر الذي جاء معدلا للقوانين السابقة المنظمة لعمل المرأة وضمانا لحمايتها. كما صدر في الاردن أخيرا قانون العمل الجديد الذي يشمل تفصيلات عن حقوق المرأة العاملة.

١٠٦ — وينص قانون الموظفين في سورية على عدم جواز تشغيل النساء في الفترة بين الثامنة مساء والسابعة صباحا. وعلى عدم جواز تشغيلهن في الاعمال الضارة صحيا أو أخلاقيا ويضمن القانون للمرأة اجازة وضع مدتها خمسون يوما بمرتب يوازي ٧٠ في المائة من مرتبها الأصلي. ويضمن القانون أجرا متساويا للرجال والنساء للأعمال المتماثلة.

١٠٧ — ويتجه قانون العمل الأساسي في اليمن الديمقراطية نفس الاتجاه حيث يمنع تشغيل النساء في الاعمال الشاقة والمضرة صحيا واجتماعيا، وينص على وضع القواعد اللازمة لحماية المرأة العاملة الحامل، وتنظيم اجازات الحمل والولادة وحقوقها في الأجر خلال الفترة.

١٠٨ — أما بالنسبة لمصر، فالقوانين الخاصة بتنظيم عمل النساء قديمة في مصر وقد نص الدستور المصري الصادر في عام ١٩٥٦ على ضرورة "ضمان التوفيق بين عمل المرأة في المجتمع وواجباتها في الاسرة" (المادة ١٩ من دستور ١٩٥٦). ثم جاء قانون العمل الموحد لعام ١٩٥٩ ينص على ضرورة المساواة بين الرجال والنساء في جميع ظروف العمل بما في ذلك فرص التوظيف وساعات العمل والاجور. كما نص على ضرورة توفير دور حضانة للعاملات اذا زاد عددهن في أية منشأة عن ١٠٠ عاملة. ثم جاء الميثاق الصادر في عام ١٩٦٢ ليؤكد دور المرأة في التنمية والعمل، فأكد على أنه لا بد ان تتساوى المرأة بالرجل وان تسقط الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وايجابية في صناعة الحياة.

١٠٩ — وقد جمع القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ في مصر القواعد السابقة المتعلقة بعدم جواز تشغيل النساء في الاعمال الشاقة او الضارة والخاصة بتنظيم ساعات تشغيل النساء وحقها في اجازة وضع وفي الاعفاء من العمل ساعات معينة لارضاع الاطفال. وقد منح القانون المصري المرأة الحق في اجازة وضع لمدة ثلاثة شهور بأجر كامل، فضلا عن حقها في الحصول على اجازة بدون مرتب لمدة عام مع احتفاظها بوظيفتها.

١١٠ — وفي العراق وفرت مختلف القوانين (الخدمة المدنية، قانون العمل، قانون التقاعد والضمان الاجتماعي) ضمانات المساواة بين الرجل والمرأة في الأجور وحق التشغيل مع مراعاة ظروفها البيولوجية مما وفر لها امتيازات خاصة برعايتها كأم وبرعاية وليدها، وما يترتب على ذلك من اجازات الحمل والولادة والأمومة وحقوقها في الأجر.

قوانين الأحوال الشخصية وقوانين الأسرة

١١١ — طرأ على قوانين الاحوال الشخصية عدد من التعديلات التدريجية اقتضتها المتغيرات المجتمعية التي أثرت في أوضاع المرأة. فقد أصبحت معظم دول المنطقة تحدد سنا أدنى لزواج كل من الفتى والفتاة، وان كان السن الأدنى للفتاة أقل في أغلب التشريعات. كذلك تنص أغلب القوانين على منع الزواج بالاكراه، وتنص معظم القوانين على ضرورة تسجيل الزواج حماية للمرأة.

١١٢ — وقد ظهرت تعديلات أكثر أهمية خلال عقد المرأة في ثلاث دول هي اليمن الديمقراطية (١٩٧٤) والعراق (١٩٧٨)، ومصر (١٩٧٩). لذلك يقتصر التحليل على قوانين الدول الثلاثة المذكورة.

١١٣ — وقد سعى القانون في اليمن الديمقراطية على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. ومن أهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون انه أقر المساواة التامة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالطلاق. فيستطيع كل من الزوج والزوجة طلب الطلاق أمام المحكمة في ظروف متساوية. وليس للرجل حق الطلاق بدون الرجوع الى المحكمة، وليس للمحكمة ان تعطي اذن الطلاق الا بعد احالة الطلب الى اللجان الشعبية التي تقوم بمحاولات صلح بين الطرفين. واذا فشلت هذه المحاولات أذنت المحكمة بالطلاق. ويلاحظ ان هذا القانون يقيّد حرية الرجل التقليدية في الطلاق اذ جعل الطلاق دائما أمام المحكمة، والمحكمة لا تأذن بالطلاق الا اذا تأكدت من وجود أسباب موجبة له. كذلك حدد القانون السن القانونية للزواج، وقيمة المهر وحضانة الاطفال والنصيب من الميراث حسب قواعد الشريعة الاسلامية.

١١٤ — وقد قيّد ايضا هذا القانون تعدد الزوجات ونص على عدم جوازه الا باذن كتابي من المحكمة الجزائية، ولا يجوز للمحكمة ان تمنح الاذن الا اذا ثبت لديها أحد هذين الأمرين: عقم الزوجة أو مرضها مرضا مستعصيا أو معديا. وواضح ان هذه القوانين من شأنها أن تصون الأسرة وتحميها وتعزز مركزها.

١١٥ — وجاء القانون في العراق (١٩٧٨) بتعديلات مختلفة تحقيقا للمساواة بين الرجل والمرأة. فهو أعطى حق التفريق القضائي للزوجين في حالات معينة، كما انه منع الزواج بثانية دون موافقة المحاكم. كما أعطى القانون مجالات أوسع للمرأة في طلب التفريق، وفرض عقوبات على كل من يجبر أو يمنع الفتاة من الزواج. ومن التدابير القانونية التي ينفرد بها العراق أنه جعل الحد الأدنى لسن الزواج ١٨ سنة لكل من الفتى والفتاة، كما انه جعل الحضانة للأم حتى سن ١٥ سنة لكل من الفتى والفتاة وبعدها يختار الطفل. وأخيرا فقد تناول تعديل قانون الميراث، فأعطى للبنت الوحيدة أو للبنات اللاتي ليس لديهن أخ الحق في الميراث بأكمله بعد استقطاع نصيب الوالدين. ففي هذه المجالات الثلاث ساوى القانون العراقي بين الرجل والمرأة مساواة تامة.

١١٦ — ثم جاء القانون المصرى (١٩٧٩) أقلهم تحقيقا للمساواة بين الرجل والمرأة. فلم يعط حقوقا متساوية للرجل والمرأة بالنسبة للطلاق . فترك الرجل حق الطلاق المنفرد وان أجبره بتوثيق هذا الطلاق. أما الزوجة فعليها ان تطلب التطليق أمام المحاكم وهو ما يتطلب اجراءات طويلة ومعقدة ومكلفة ولا تقدر المرأة عليها في الطبقات الشعبية. كما أن القانون لم يقيّد تعدد الزوجات بل اقتصر على اعطاء الزوجة الاولى حق طلب الطلاق .

قوانين الأهلية القانونية

١١٧ — تتمتع المرأة في جميع دول المنطقة بأهلية قانونية كاملة، فلها الحق في ابرام العقود وحيازة الممتلكات والتصرف فيها وادارتها . كما أنها تتمتع بالحق في المعاملة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل الاجراءات في الجهات القضائية والمحاكم. وتتساوى في ذلك المرأة المتزوجة وغير المتزوجة. ولأن هذا الحق مستمد من الشريعة الاسلامية فهو حق تتمتع به المرأة في هذه المنطقة منذ أقدم العصور.

قوانين الجنسيـــة

١١٨ — ليس لدينا بيانات عن قوانين الجنسية الا بالنسبة لسبع دول فقط هي مصر والبحرين والاردن والكويت والعراق والجمهورية العربية اليمنية وسورية.

١١٩ — ويلاحظ ان في جميع هذه الدول — باستثناء الاردن — تتمتع المرأة بنفس حقوق الرجل فيما يتعلق باكتساب جنسيتها او تغييرها أو الاحتفاظ بها . أما في الاردن فينص القانون على ضرورة موافقة الزوج أو ولي الامر على ذلك. وتتفق جميع هذه الدول على انه لا يؤثر الزواج من أجنبي تلقائيا على جنسية الزوجة.

١٢٠ — أما فيما يتعلق بجنسية الأبناء فتختلف هذه الدول فيما بينها . فنجد البحرين مثلا تسوّى بين المرأة والرجل فيما يتعلق بجنسية أبنائها ، بينما نجد ان الاردن على نقيض ذلك اذ لا تتساوى فيها المرأة مع الرجل فيما يتعلق بجنسية أبنائها سواء ولدوا في نطاق الزوجية أو خارجها . فالاطفال يتبعون جنسية الزوج وليس الزوجة. وتتخذ الدول الاخرى موقفـــا متوسطا بين هذين النقيضين : ففي الكويت يمكن ان يحصل طفل المرأة الكويتية على جنسية أمه بمرسوم، وذلك اذا حافظ على اقامته في الكويت حتى سن الرشد وكان ابوه قد طلق امه أو توفى قبلها . وفي العراق يعتبر أطفال الأم العراقية عراقيون اذا كان الأب مجهولا أو عديم الجنسية. أما في مصر فلا يكتسب أبناء الأم المصرية الجنسية المصرية الا في حالات معينـــة حددها القانون .

١٢١ — ويرجع هذا التشدد في اعطاء جنسية الأم للأبناء الى ان النسب الأبوى هو السائد في المنطقة، وبالتالي لا بد ان ينسب الطفل الى دولة أبيه.

٥- المشاركة السياسيـــة

حقوق المشاركة السياسيـــة

١٢٢- المقصود بحق المشاركة السياسية حق المشاركة في انتخاب السلطات التشريعية وحق عضويتها وحق المشاركة في الأحزاب والنقابات والمجالس والهيئات البلدية والمحلية. ويمكن تصنيف دول المنطقة بهذا الشأن الى ثلاث مجموعات أساسية:

(أ) دول لا توجد بها دساتير أصلا ويمتنع فيها مشاركة أى من الرجـال والنساء؛

(ب) دول تحرّم قوانينها صراحة المشاركة السياسية للمرأة أو لا تسمح القوانين فيها بمشاركة المرأة في الانتخاب أو التواجد في المجالس التشريعية؛

(ج) دول تعترف قوانينها بحق المرأة في المشاركة السياسية.

١٢٣- وتأتي في رأس المجموعة الاولى من الدول المملكة العربية السعودية وعمان وهي تعتمد في قوانينها وتشريعاتها على أحكام الشريعة الاسلامية، ولا توجد بها هيئات تشريعية منتخبة أو معينة. ويقتصر نشاط المرأة العام في مثل هذه الدول على المشاركة في الجمعيات النسائية التي هي ذات طابع خيرى تركز بصورة أساسية على رعاية الأمومة والطفولة وبعـــض الأنشطة المماثلة.

١٢٤- وتتمثل المجموعة الثانية بصفة أساسية في الكويت والبحرين ودولة الامـارات العربية المتحدة. ويختلف الامر بين هذه الدول فيما يتعلق بطريقة اشراك مواطنيها في السلطة التشريعية. فبينما يتم اشراك ممثلين منتخبين في التشريع في حالة كل من الكويـت والبحرين، فان المشاركة تتم في الامارات العربية المتحدة بواسطة مجلس معين تطرح عليـه بعض الموضوعات للمناقشة دون ان يكون رأيه ملزما. وفي كل هذه المجتمعات لم تحصل المرأة بعد على حق المشاركة السياسية رغم نضال المرأة الكويتية والبحرانية لنيل هذا الحـــق. وبالرغم من ان الدستور الكويتي مثلا ينص على عدم التمييز على أساس الجنس الا ان قانـــون الانتخاب ينص على الذكور كشرط من شروط الناخب. ورغم تعديل هذا القانون في عـــام ١٩٨٠ الا انه أبقى هذا الشرط.

١٢٥- وفي الامارات العربية المتحدة فان الدستور ذاته لا يستبعد دخول المرأة كعضو في المجلس الوطني الاتحادى، الا ان العرف والواقع الاجتماعي قد حال دون مشاركة المرأة في هذا المجال.

١٢٦- ورغم أن هذه الدول الثلاث لا تقر تنظيم الأحزاب أو التنظيمات النسائية، الا أن ذلك لم يمنع النساء في هذه الدول من المشاركة في النشاط السياسي وتنظيم أنفسهن في منظمات ديمقراطية في بعض الاحوال. ففي الكويت مثلا تلعب لجنة المرأة العاملة في الاتحاد

العام لعمال الكويت دورا أساسيا في طرح مطالب المرأة العاملة والمطالبة بحقوقها النقابية والاجتماعية والسياسية. وقد رفعت النساء الكويتيات عريضة لمجلس الأمة الكويتي تطالب بمشاركة المرأة السياسية في عام ١٩٧١. وفي البحرين ارتفعت الدعوات أكثر من مرة لايجاد وتشكيل الاتحاد النسائي البحراني.

١٢٧ — أما المجموعة الثالثة من الدول، فيأتي على رأسها مصر التي كانت الدولة الأولى في المنطقة العربية التي أعطت للمرأة حقوقا مساوية للرجل في المشاركة السياسية وان لم تسوّ بين الرجال والنساء في الواجبات. فاذا كان القانون قد أقر حق ترشيح المرأة في المجالس التشريعية وأكد حق المواطنين في تكوين أحزابهم ونقاباتهم وجمعياتهم دون تفرقة بين رجل وامرأة فقد فرّق قانون الانتخاب بين المرأة والرجل في القيد في الجداول الانتخابية. فبينما يوجب القانون تقييد الذكور الذين يبلغون ثمانية عشر عاما في الجداول الانتخابية، فان القيد في جداول الانتخابات بالنسبة للنساء قاصر فقط على من يتقدمن بطلب قيدهن. وقد ترتب على ذلك ان نسبة المقيدات في الجداول الانتخابية لا تتعدى ١٢ في المائة من اجمالي المقيدين. وتبرز بعض الدراسات ان مشاركة المرأة في التصويت الفعلي لم تزل ضئيلة.

١٢٨ — وقد مارست المرأة حقوقها السياسية في العراق في عام ١٩٨٠، وقد شاركت النساء لأول مرة في المجالس التشريعية وبلغت نسبتهن الى مجموع أعضاء هذه المجالس أكثر من ١٣ في المائة في عام ١٩٨٤ وتشارك كذلك في عضوية المجالس والهيئات البلدية والمحلية. ويحق للمرأة المشاركة في الحياة السياسية الحزبية وفي النقابات. ويقوم الاتحاد العام لنساء العراق في انضاج وعي المرأة للمشاركة في مجالات الحياة السياسية. ومما تجدر الاشارة اليه أن عدد الناخبات في انتخاب المجلس الوطني الاخير (١٩٨٤) كانت أكثر من عدد الناخبين.

١٢٩ — وفي اليمن الديمقراطية أعطيت الفرصة للمرأة للمرة الأولى لكي تصوّت في الانتخابات في انتخابات المجالس المحلية في عام ١٩٧٧. وقد رشحت في عدن ١٠ من النساء الأعضاء في اتحاد المرأة اليمنية انتخب منهن ثمانية، وقد كان أكثر من ثلث من أدلوا بأصواتهم في الانتخابات من النساء. وكما يتيح التشريع للنساء المشاركة في التصويت والتواجد في الهيئات التشريعية فهو يتيح ويحث المرأة اليمنية على الاشتراك في الحزب الاشتراكي اليمني وفي النقابات وينظم نشاط المرأة في الاتحاد العام للمرأة اليمنية الذى يمثل بعضوة على الأقل في كل مستوى من المستويات الحزبية وله الحق في ان يرشح نسبة من أعضائه في الهيئات التشريعية للمجالس المحلية وفي مجلس الشعب.

١٣٠ — وفي الاردن حصلت المرأة على حق الانتخاب للمجالس التشريعية عام ١٩٧٤، ولم تمارس هذا الحق الا في عام ١٩٨٤، كما أنها تمارس حق الانتخاب في المجالس البلدية والمحلية.

<u>حدود المساواة من الناحية الواقعية</u>

١٣١ — بغض النظر عما تسطره الدساتير وما تعلنه من مبادئ عن تحريم التمييز بين الرجل والمرأة وبغض النظر عن بعض التعديلات في قوانين الأحوال الشخصية التي تقدم حماية أكبر للمرأة أو حقوقا أوسع في بعض الأقطار، أو الاعتراف بحق المشاركة السياسية في هذا القطر

أو ذاك. فان درجة عالية من التمايز لا تزال تفرق بين أوضاع المرأة والرجل في دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وتختلف درجة التمايز من مجتمع لآخر طبقا لنوعية العادات والتقاليد السائدة ومدى التحرر منها والاطار التاريخي والاجتماعي المختلف. وحتى في داخل نفس القطر الواحد تختلف مدى ما حققته النساء من تحرر بين القرية والمدينة وبين المتعلمات وغير المتعلمات وبين نساء الطبقات الاجتماعية المختلفة.

١٣٢ — واذا كانت القوانين مثلا تحرم الاكراه في الزواج في أغلب أقطار المنطقة، فان درجة الحرية التي تتمتع بها المرأة في اختيار زوجها تختلف من مجتمع لآخر، وبين الفئات والطبقات الاجتماعية. ويتعرض العديد من النساء خاصة في بعض المجتمعات العشائرية والريفية لأنواع من الضغوط الأدبية والنفسية للقبول باختيارات العائلة بهذا الشأن. وبالرغم من ان الاسلام يتيح للمرأة الحق الكامل في ملكية أموالها وادارتها وتحديد أوجه صرفها واستخدامها، فان أموال النساء كثيرا ما تبقى في حوزة الرجال أو على الأقل تحت ادارتهم وسيطرتهم. وحتى لو كانت بعض الانظمة قد اعترفت بحق النساء في المشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجل فان ما تحقق في هذا المجال لم يزل محدودا للغاية.

١٣٣ — ويصعب التعرف على مدى التغير الذي تم في الواقع العملي في هذه المجالات المتعددة والكثيرة في أقطار مختلفة خلال عقد المرأة. ويكتفى فقط بالاشارة الى بعض الظواهر المجتمعية وللتطورات الحديثة التي تدل على ان المرأة لم تزل لم تحصل على نصيب عادل من الوظائف العليا في المجتمع، وعلى الضيق بل وحتى الرفض في بعض الحالات للحدود الضيقة للمساواة القانونية التي أحرزتها المرأة في مجال الأحوال الشخصية. وتوضح بعض البيانات مدى محدودية المشاركة السياسية للمرأة حتى في البلاد التي تتيح لها هذا الحق قانونا.

١٣٤ — ان المساواة القانونية بين النساء والرجال في شروط العمل وفي فرص التوظف لا تضمن دائما فرصا متساوية في الواقع. ويتبين ذلك بصفة خاصة من مراجعة نصيب النساء العاملات في الوظائف الادارية العليا في المجتمع. وقد توفرت مثل هذه البيانات عن دولتين فقط من دول المنطقة وهي العراق ومصر. على أن الارقام المتاحة لا تعطي صورة دقيقة عن مدى المساواة التي حققتها المرأة في هذا المجال. فتشير البيانات العراقية التي وردت في الرد على الاستبيان ان نسبة الاناث اللاتي يشغلن منصب المدير العام في القطاع الحكومي هي ٢ر٢ في المائة ممن يشغلون هذا المنصب، وان نسبة من هن في منصب مدير هي ١٨ر٨ في المائة من مجموع شاغلي هذه المناصب. ويلاحظ التفاوت الواضح بين نسب النساء في كلا الدرجتين. ولا تتوفر بيانات عن نسبة مشاركة النساء في مجموع الوظائف الحكومية ليمكن الحكم على ما اذا كانت نسبتهن في درجة المدير هي أكبر أو أقل من نسبتهن في مجموع الموظفين الفنيين والاداريين.

١٣٥— وتبرز البيانات المصرية أنه من بين ١٤٢٠٨ فردا يشغلون الوظائف العليا في الجهاز الحكومي توجد ١٨١ امرأة فقط أى بنسبة ٧ر٥ في المائة. وتزيد أعمارهن جميعا عن ٤٥ سنة، وتزيد أعمار نصفهن عن ٥٥ سنة. وان منهن ٢٣ في المائة حاصلات على مؤهلات فوق جامعية. أما بالنسبة للقطاع العام، فان البيانات تدل على أن عدد من يشغلن مناصب عليا في القطاع العام لا يتجاوز ٩١ سيدة ليس بينهن واحدة في الدرجة الممتازة. وتدل هذه الارقام على أن النساء لا يتمتعن بفرص متساوية في الترقي الى الدرجات العليا سواء في الحكومة أو القطاع العام.

١٣٦— أما بالنسبة للمشاركة السياسية فقد سبق أن أشرنا الى أن القيد في جداول الناخبين هو اجبارى بالنسبة للرجال فقط. أما بالنسبة للنساء فهو اختيارى في مصر، ولم يتجاوز عدد النساء المقيدات ١٢ في المائة من مجموع الناخبين. ومع ذلك فان ثمة وعي متزايد من قبل النساء والأحزاب من أجل توسيع قاعدة المشاركة للمرأة في الريف والحضر في التصويت والترشيح في الانتخابات على مختلف المستويات.

١٣٧— وتبدو ضآلة المشاركة السياسية للنساء من دراسة مدى مشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات العامة. وقد كان مجمل عدد النساء المرشحات في الانتخابات الأخيرة في في مصر هو ١٤٠ مرشحة من اجمالي المرشحين البالغ عددهم ١٩٩٨ مرشح. أى أن نسبة المرشحات من النساء لم تتجاوز ٧ في المائة. ويلاحظ في هذا المجال ان قانون الانتخاب ينص على ضرورة ترشيح المرأة بواسطة كل حزب من الأحزاب المشاركة في الانتخابات في ٣١ دائرة من عدد الدوائر الـ ٤٦ في مصر. ويعني هذا انه باستثناء المرشحات على مقاعد المرأة، فان مجمل المرشحات من النساء بواسطة كل الاحزاب لم يتجاوز أصابع اليدين. ان ذلك هو نتيجة طبيعية لمحدودية مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية ودورها الثانوى في ادارة أنشطتها أو قياداتها. وتقدر مشاركة النساء في الاحزاب السياسية في مصر بما يتراوح بين ٨—١٠ في المائة من حجم العضوية. أما المشاركة في الهيئات القيادية العليا للاحزاب فتكاد تكون معدومة حتى في تلك الاحزاب التي يتضمن برنامجها ضرورة النضال من أجل حرية المرأة ومساواتها بالرجل.

١٣٨ — وتبدو نفس الظاهرة بالنسبة للمشاركة في النشاط النقابي. فالنساء أعضاء مجالس ادارات النقابات العمالية لا يتجاوزن ٧ في المائة من مجموع الاعضاء. أما بالنسبة للمشاركة في مجالس ادارات النقابات المهنية فتكاد تكون معدومة. ويلاحظ في هذا الاطار ان المشاركة في عضوية النقابات المهنية ليس دليلا على المشاركة الاجتماعية أو السياسية سواء

بالنسبة للرجل أو المرأة. ذلك لأن القيد في عضوية هذه النقابات هو شرط اجبارى لمزاولة بعض المهن. ورغم عدم وجود عوائق قانونية تعوق النساء عن الترشيح والانتخاب لمجالس ادارات النقابات المهنية في مصر، فان مشاركتهن تكاد تكون معدومة.

١٣٩ — وتشير البيانات الخاصة بالعراق الى نفس الظاهرة، فالنساء في حزب البعث الحاكم لا يتعدين ٥ر٤ في المائة من مجمل العضوية. أما بالنسبة للحزب الكردستاني فهو ٥ر٢ في المائة، وتصل الى ٣ر٣ في المائة في الحزب الثورى الكردستاني. كما أن عضوية المرأة في أغلب النقابات العمالية منخفضة الا في نقابتي الغزل والخدمات. وقد تزايدت مشاركة المرأة في النقابات المهنية من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٢، الا أن ذلك يعكس تزايد النشاط المهني للمرأة اكثر مما يعكس نشاطها السياسي.

١٤٠ — ورغم بذل جهود خاصة في اليمن الديمقراطية لتشجيع المشاركة السياسية للنساء، فما تزال هذه المشاركة محدودة. فتمثيل المرأة في مجلس الشعب لا يتجاوز ٩ في المائة من أعضاء المجلس. أما في الحزب الاشتراكي فهي تبلغ حوالي ١٠ في المائة من الأعضاء، وتبلغ العضوات في اللجنة المركزية للحزب ٧ر٤ في المائة من مجموع أعضاء اللجنة المركزية. ورغم ان المرأة تمثل ثلث اعضاء الاتحاد العام للعمال اليمنيين، فانه من بين ٩٦ متفرغا للعمل في الاتحاد لا يوجد الى امرأة واحدة.

٦- الاعلام وقضايا المرأة

الاعلام وقضية المساواة وتنمية الوعي (٨)

١٤١ — ترتبط قضية المساواة وتحرير المرأة في جانب منها بتطور الأوضاع المادية للواقع الاجتماعي، وترتبط في الجانب الآخر بمدى التقدم الذى يحدث في النسق الثقافي والقيمي السائد، ذلك الذى يساهم بصورة أو بأخرى في تحديد شكل العلاقات والسلوك والأدوار والمكانة التى يتمتع بها كل من المرأة والرجل في المجتمع. لهذا فان الحديث عن تطور أوضاع المرأة لا يمكن أن يكتمل الا بابراز الوضع الذى تتميز به أجهزة الاعلام وسياساتها، تلك التى تلعب دورا هاما في تشكيل النسق القيمي والثقافي السائد في المجتمع، وما يترتب عليه من علاقات وسلوكيات. وتعد أجهزة الاعلام والسياسات المرتبطة بها، أداة ذات طبيعة مزدوجة، فهى اما أن تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية المتخلفة، فتسهم بذلك فى زيادة وعى الأفراد بواقعهم، وبالأدوار الجديدة التي تفرضها ظروف ومقتضيات التنمية والتطور، أو تساعد على تثبيت وتعميق القيم والمفاهيم والتصورات التقليدية، فتسهم عندئذ في تزييف وعى الافراد بواقعهم وذواتهم، وأدوارهم الحقيقية. فالى أى مدى لعب الاعلام

وسياساته في منطقة الاكوا دورا في تطوير وضع وصورة المرأة العربية؟ الاجابة على هذا السؤال تقتضي منا تحليل الآتي :

- أيديولوجية وسياسة الاعلام؛
- صورة المرأة كما يعبر عنها المحتوى الاعلامي ؛
- دور المنظمات النسائية في مجال الاعلام؛
- الاعلام والتعاون الدولي .

سياسة الاعلام وتوجهاته

١٤٢- تحدد التوجهات السائدة في أى مجتمع من المجتمعات، الى حد كبير، السياسة الاعلامية لوسائل الاتصال المختلفة، وبناء عليه يتحدد شكل ملكية هذه الوسائل، وشكل القوة الاجتماعية التي تعبر عنها معظم المجتمعات العربية. لقد وضح من اجابات الاستبيان التي اعتمدت عليها الدراسة، أن معظم الدول العربية الواقعة في منطقة الاكوا، تخضع وسائل الاتصال فيها من اذاعة، تليفزيون، صحافة، سينما للسلطة الرسمية، هذا مع اختلاف المسميات التي تطلق عليها . ومع هذا يمكن القول بأن الصحافة بدرجة أو بأخرى تتمتع بهامش من التحرر من التوجيه الحكومي الاعلامي في بعض دولة المنطقة، على سبيل المثال الصحف الحزبية في مصر (صحف المعارضة) ، وبعض الصحف التي تصدرها مؤسسات غير حكومية في العراق ، الاردن ، الكويت.

١٤٣- وفيما يتعلق بالسياسات المعتمدة للنهوض بالمرأة ودور الاعلام فيها فهي تعكس بطبيعة الحال موقف السلطات الرسمية من قضية المرأة. وجدير بالذكر أن معظم الدول المشاركة في الاستبيان قد أفادت باعتماد سياسات خاصة للنهوض بالمرأة تتم أساسا على صعيد حكومي ، وان كانت هناك بعض الجهود غير الحكومية التي تقوم بهـــا الاتحادات النسائية في كل من العراق والاردن واليمن الديمقراطية وسورية. الا ان هذه الجهود تخضع بشكل أو بآخر للسياسة العامة للحكومات المعنية، ولا تتبنى موقفا مختلفا أو مستقلا . ان دور الاتحادات النسائية يتميز أساسا باعطاء طابع مميز لمحتوى الصحافة النسائية ضمن السياسة العامة للاعلام في الدولة.

١٤٤- وتجدر الاشارة هنا الى أن الدول التي لم تعتمد سياسات رامية للنهوض بالمرأة، (الجمهورية العربية اليمنية، البحرين) قد أفادت بأنها لا تعتزم وليس لديها أى اتجاهات لاعتماد سياسات من هذا النوع. ويحتمل أن يكون ذلك هو حال بعض الدول الاخرى.

١٤٥ — وتتجه معظم السياسات الرامية للنهوض بالمرأة الى تطوير المحتوى الاعلامي بالقدر الذى يسمح بزيادة وعي المرأة وبدورها في المجتمع، وبأهمية مشاركتها في تطويره.

صورة المرأة كما يعبر عنها المحتوى الاعلامي

١٤٦ — ان سياسة معتمدة للنهوض بالمرأة، تظل محدودة القيمة والفاعلية، ان لم يقترن بها تطوير حقيقي، يعكس نفسه فيما تقدمه وسائل الاعلام من صور للمرأة وللأدوار التي تقوم بها. لقد أفادت الاجابات الرسمية للاستبيان بوجود تعزيز لصورة المرأة كعاملة ومساهمة في كافة مجالات التنمية وفي تزايد الادراك العام بأهمية دور المرأة وتزايد الاقبال على محو الأمية وتنظيم النسل وترشيد الاستهلاك ثم المشاركة السياسية. وتعكس الصورة غير الرسمية وضعا مختلفا تماما، فالصحافة العربية بشكل عام، تركز من ناحية على الأدوار التقليدية للمرأة (٩)، وتركز من ناحية أخرى على الجوانب المظهرية من اهتمامات المرأة.

١٤٧ — ويلاحظ أيضا أن الصحافة العربية لا تهتم بمشاكل الغالبية من النساء العربيات خاصة في الريف والبادية، ولكنها تهتم في الأساس بنساء المدن وبالشرائح العليا المثقفة منهن على وجه التحديد. أما نساء الطبقات الشعبية في المدن، فلا يحظين باهتمام الصحافة العربية عامة والصحافة النسائية على وجه الخصوص.

١٤٨ — وتركز الصحافة العربية — باستثناء الصحافة الفلسطينية وبعض الصحف الحزبية في العراق وسورية — على صورة المرأة كأنثى، وذلك على حساب وضعها وصورتها كمنتجة ومشاركة في التنمية وصنع القرار. ويساعد في تأكيد هذه الصورة الاعلان التجارى الذى يعمل على تعميق وتنمية الجانب الاستهلاكي غير المنتج في قيم ومفاهيم المرأة، وهذه الصورة تتسم بها بعض صحف المنطقة التي تطرح في الغالب نموذج المرأة الغربية بكل ما تحويه من قيم ومقاييس مستخلصة من واقع وثقافة المجتمعات الغربية (١٠).

١٤٩ — ولا تبتعد الصحافة النسائية في تقديمها لصورة المرأة عن تلك الصورة المشار اليها، فهي اما تؤكد على نمط ودور المرأة التقليدية، أو نمط المرأة الغربية ذات القيم الاستهلاكية. وفي الواقع فان الصحف النسائية تنتشر في معظم بلدان المنطقة، وتختلف فيما بينها بدرجة أو بأخرى في تقديم أحد الانماط والصور السابقة. وهي على سبيل المثال مجلة "حواء" بمصر، "الحسناء" بلبنان، "أسرتي" في الكويت "البيت العربي" في الاردن. أما اتحادات النساء في كل من العراق وسورية، فتصدر مجلات مختلفة في طابعها عن تلك الصحف النسائية مثل مجل (المرأة) في العراق ومجلة (المرأة العربية) في سورية. وتتميز هاتان المجلتان باعطاء صورة متقدمة نسبيا للمرأة كمنتجة ومساهمة في التنمية الاجتماعية.

١٥٠ـ وجدير بالذكر ، أن الصحافة الفلسطينية تتميز أيضا بأنها لها وضع خاص من هذه المسألة، بحكم كونها تعبر عن حركة تحرير وطنية لا زالت تكافح وتناضل ضد المستعمر الصيهوني .

١٥١ـ أما النقطة الجديرة بالاهتمام، فهي استمرار تقديم الأنماط والصور التقليدية للمرأة في مختلف أجهزة الاعلام، بالرغم من التزايد الملحوظ في اعداد النساء العاملات في مجال الاعلام. فقد كان من المتوقع عند زيادة مساهمة المرأة في مجال الاعلام ان تطرح وتعالج قضايا المرأة معالجة أكثر جدية، خاصة اذا ما وصلت المرأة في هذا المجال الى وظائف تستطيع من خلالها أن تشارك في صنع القرار. ولكن يبدو أن الزيادة الكمية لم تحمل تغيرا كيفيا ملحوظا فيما تقدمه وسائل وأجهزة الاعلام المختلفة.

١٥٢ـ وتعكس اجابات الاستبيان المدعومة في أحيان قليلة بالأرقام ان هناك تزايدا في أعداد النساء العاملات في مجال الاعلام بشكل عام في كل البلدان المشتركة في الاستبيان عدا البحرين. ولقد أصبح في الجمهورية العربية اليمنية ٤ نساء يعملن في الانباء وواحدة مساعدة مخرج، وهو تقدم، مهما كان محدودا. ويلاحظ ان الدول التي قدمت معلومات تفصيلية في هذا الجانب توضح أن نسبة كبيرة من هذه الزيادة تتجه الى المجالات التقليدية.

١٥٣ـ وتحظى مصر والعراق بالمرتبة الأولى من زاوية عدد النساء العاملات ومعدلات زيادتهن في مجال الاعلام تليهما الاردن ثم الكويت، فالجمهورية العربية اليمنية. كما يلاحظ أيضا تزايدا في اعداد النساء اللاتي يشغلن مناصب رئيسية مسؤولة عن اتخاذ القرار في المنظمات الاعلامية كما هو الحال في مصر والعراق. أما الاردن فقد وصلت المرأة فيه الى منصب وزيرة الاعلام، وفي اليمن الديمقراطية تولت المرأة منصب نائب وزير الثقافة والاعلام.

١٥٤ـ وتشغل مصر وضعا شديد التمايز في هذا المجال، وان كانت المناصب العليا في الصحافة بمصر تنحصر أساسا في المجالات التقليدية كالاطفال والمجلات النسائية. ومع ذلك فقد تبين أن مشاركة النساء في مناصب التحرير والادارة في المجالات التي كان ينظر لها على أنها حكر على الرجال، قد تزايدت خلال عقد المرأة. وهنا تبرز العراق باعتبارها البلد الوحيد تقريبا الذى حقق تقدما في هذا المجال اذا تجاوزنا عن نائبه مدير تحرير واحدة في مجلة الاهرام الاقتصادى بمصر.

المنظمات النسائية ومجال الاعلام

١٥٥ـ يقع على المنظمات النسائية في أى مجتمع من المجتمعات، عبء تطوير وتنمية وعي المرأة، لجذب اعداد أكبر من النساء للمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. هذا بالاضافة الى الدور الأساسي للمنظمات والهيئات النسائية في المطالبة بحقوق المرأة، وبتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة لها والتي تسهم بشكل أو بآخر حتى في تغيير

الصورة التقليدية للمرأة. فالاتحاد العام لنساء العراق ،على سبيل المثال ، يحرص على تقديم مطبوعات ومنشورات دورية وغير دورية في اطار تطوير الخدمة الاعلامية والتثقيفية للمرأة. ويتميز الاتحاد ايضا بأن له اتصال في مباشر بوسائل الاعلام الرسمية ، فهناك مثلا مندوب لوكالة الأنباء العراقية في اتحاد النساء العراقي ، موجود بشكل دائم. كذلك للاتحاد النسائي السوري دور واضح في تطوير صورة المرأة في وسائل الاعلام ، وله قنوات منظمة للتعاون مع الأجهزة الرسمية للاتصال الجماهيري. كما يوجد اتصال رسمي مباشر ايضا بين الاتحاد النسائي الاردني وأجهزة الاعلام الاردنية. أما في الكويت فقد قامت الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية ، وكذلك نادي الفتاة ، بعمل بعض الدراسات والبحوث عن بعض الظواهر الاجتماعية التي تعوق من تطور وضع المرأة. وفي اليمن الديمقراطية يقوم الاتحاد العام لنساء اليمن بجهود ملحوظة في مجال الاعلام والتثقيف للمرأة من خلال قنوات ووسائل الاتصال المختلفة.

الاعلام والتعاون الدولي

١٥٦ـ ينقص معظم بلدان المنطقة الامكانات المادية أو الفنية اللازمة لتطوير أجهزة الاعلام بها وتوفير الكوادر الفنية المدربة(١٢). وتلجأ هذه البلدان في الغالب الى المنظمات الدولية ، لتلقى المساعدات المالية اللازمة للتنمية في مجالاتها المختلفة بما في ذلك مجال الاعلام والتثقيف. وتقدم الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة مساعدات فنية لعدد من دول المنطقة كمصر والاردن. ولكن يظل هناك احتياج واضح عبرت عنه اجابات الاستبيان ـ لتوفير معلومات توضح امكانات وكالات الامم المتحدة المختصة بموضوع المرأة والاتصال لتحديد المساعدة المطلوبة. كما أفادت معظم البلدان عن حاجتها للمساعدة ، سواء على صعيد برامج التدريب ، والبحوث والتوثيق ، والوسائل التعليمية أو على الصعيد المالي.

١٥٧ـ ويمكن مما سبق استنتاج الموقف التالي فيما يتعلق بالاعلام وقضايا المرأة :

- محدودية التقدم في مجال التدريب ، بل أن قلة الكوادر النسائية المدربة تعتبر من العوائق الأساسية أمام قيام المرأة بدور فعال في مجال الاعلام ؛
- محدودية التقدم في تغيير الصور والأنماط التقليدية للمرأة ، وهذا بدوره يؤثر على الوضع الاجتماعي للمرأة ، وعلاقتها بالرجل ، ودورها في التنمية ؛
- ضعف حجم العمالة النسائية في مجال الاعلام ، وبالذات في وظائف المستويات العليا مع استثناء مصر والعراق من هذا الوضع.

رابعا — المرأة العربية وقضايا السلم في منطقة غربي آسيا

١٥٨ — تتشابك أهداف عقد الامم المتحدة للمرأة، حيث تؤثر قضايا المساواة والتنمية والسلام في بعضها، كما تتأثر ببعضها. بيد أنه من الطبيعي ان الأولوية الملحة لأى من هذه الأهداف تعطى له أسبقية خاصة، وذلك في ضوء التحديات التي تهدد الأمن الوطني أو القومي وتحديات التنمية ومطالبها. وقد فرضت أولوية السلم في منطقة غربي آسيا نفسها خلال العقد. وقد هددت الصراعات العسكرية ومآسي الاحتلال الاجنبي استقرار المنطقة وعوّقت كثيرا من الجهود التي كان من الممكن أن تبذل في دعم التنمية وتحقيق مستلزمات المساواة بين البشر.

١٥٩ — لم يمر عام واحد منذ بداية عقد المرأة العالمي ١٩٧٥ دون أن تكون هناك حرب دائرة في هذا القطر أو ذلك من بلدان منطقة الاكوا. وللأسف فان الحروب في المنطقة لها طابعها الشامل بحيث انها لا تقتصر على الدولتين أو الدول المتحاربة — المعلن بينها حالة الحرب — فقط بل يمتد تأثيرها الى العديد من دول المنطقة.

١٦٠ — لذا لم يكن للنساء في منطقة الاكوا ترف المساهمة في الدفاع عن السلم العالمي ودرء الأخطار النووية، ونزع السلاح الى آخر ما يمكن أن تساهم فيه المرأة في الدول المصنعة، لأنها مستنزفة في مواجهة آثار الحروب في المنطقة التي تهدد حياتها وحياة أطفالهـــا وأسرتها، وتمثل خطرا أساسيا ومباشرا في هذه الفترة.

١٦١ — وهذه النقطة التي أدرجها استبيان الامم المتحدة تحت البند الخاص بالمرأة والسلم، انما تنعكس في هذه المنطقة على تأثير الحروب على أوضاع المرأة العربية ومشاركتها في جهود التنمية.

١٦٢ — توضح دراسة معهد ستكهولم لبحوث السلام في حوليته المنشورة في ١٩٨١، ان حجم النفقات العسكرية يتزايد في البلدان النامية عموما، وفي بلدان الشرق الأوسط خصوصا، فقد زادت النفقات العسكرية في المنطقة، والتي كانت تمثل ١٨ في المائة من النفقات العسكرية للدول النامية عام ١٩٥٥ لتصل الى أكثر من ٥٠ في المائة عام ١٩٨٠. وان ما ينبغي التأكيد عليه.. هو أن حجم الانفاق العسكرى المتزايد لا بد وأن يكون بالضرورة على حساب الانفاق التنموى في بلدان المنطقة، حتى وان لم يكن هناك اشتراك مباشر في الحرب، وذلك طبعا بالاضافة الى الخسائر المباشرة الاقتصادية والبشرية الناجمة عن العمليات العسكرية في الدول التي تعيش حالة الحرب. وقد أوضحت الدراسات(١١) أن معدل زيادة الناتج القومي في العالم الثالث حوالي ٥ في المائة بينما زيادة معدل الانفاق الحربي ٧ في المائة.

١٦٣ — ان الانفاق الضخم والمتزايد باستمرار على مقومات الدفاع والأمن في المنطقة يستنزف ثرواتها، ويشكل عائقا أساسيا أمام التنمية في أقطارها. فالصراع العربي الاسرائيلي يشد الى دائرته لبنان والفلسطينيون وسورية والاردن ومصر. ويمتد تأثير الحرب العراقية الايرانية الى دول الخليج المجاورة. والجدول (رقم ٢١) يوضح كيف تلتهم ميزانيات الدفاع ميزانيات التعليم والصحة سواء في الدول المتأثرة مباشرة بهذه الحروب أو بالدول التي لا تجرى الحروب على أرضها ولا تشترك فيها بقواتها.

١٦٤ — واضافة الى ذلك هناك الخسائر الاقتصادية المباشرة من تدمير للمنشآت الاقتصادية، تدمير أفرع بكاملها من الاقتصاد، وهجرة الأيدي العاملة، وبطء وتيرة التنمية بالنسبة لأهدافها المخططة. هذا فضلا عن الخسائر البشرية من قتلى وجرحى ومعوقين، والمشردين واللاجئين والمفقودين.

١٦٥ — واذا كانت المرأة لا تمثل عنصرا رئيسيا في القتال المباشر الا أنها برغم ذلك تتحمل أعباء الحرب مضاعفة. ففي معظم الأحوال تصبح هي العائل الأساسي — باعتبار الاضطرار لتشغيل الأطفال — أو العائل الوحيد للأسرة سواء من حيث تدبير الدخل أو توفير الرعاية للأطفال والمسنين والمعوقين أو بالتكيف مع الأوضاع الجديدة الناجمة عن الهجرة.. التي ربما تتكرر عدة مرات كما في أوضاع المرأة الفلسطينية مثلا.

١٦٦ — وقد كان من بين الضرورات التي فرضتها الحروب في المنطقة أن دفعت بالمرأة الى دخول مجالات عمل جديدة، والى سد النقص في الأعمال العادية التي تركها الرجل الى ساحات القتال.

أ لف — المرأة الفلسطينية في الاراضي المحتلة

١٦٧ — يعاني الفلسطينيون نساء ورجالا وأطفالا على السواء في الضفة الغربية وقطاع غزة من أشكال القمع المستمر في كافة مجالات حياتهم نتيجة للاحتلال الاسرائيلي. وهنا ينبغي الاشارة الى ان كل ما يمارس على هذا الشعب هو معاناة مكثفة للمرأة الفلسطينية حتى وان لم تتوفر الاحصاءات التفصيلية.. فهي تعاني من نفس الاوضاع التي تعانيها النساء في المجتمعات النامية سواء على صعيد مشاركتها في الانتاج أو على صعيد الخدمات المتاحة لها، تعليم، صحة، أو على الصعيد الاجتماعي، ويضاف الى ذلك القهر الخاص الذى تفرضه السلطات الاسرائيلية.

١٦٨ — وقد انعكس الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان على هذه الأوضاع ليؤدى الى تفاقمها حيث قلّصت الاونروا مساعدتها، وألغت حصص الاعاشة التي كانت تقدم للاجئين الفلسطينيين من المسجلين لديها، مع العلم ان الوكالة أصلا تقدم مساعدتها الى ٤٧ في المائة فقط من اللاجئين الفلسطينيين. خاصة وأن الوكالة تعاني من تقلص مواردها المالية بسبب انقاص العديد من الدول لحجم مساهمتها في ميزانيتها.

١٦٩ — وتلقي سياسات القمع الاسرائيلية بظلالها الكثيفة على أوضاع النساء في كل فلسطين وفي كل المجالات. واذا ما ركزنا على الاراضي المحتلة فاننا نجد أن الأحوال التعليمية والصحية ايضا تتأثر بهذه السياسات. فالسلطات الاسرائيلية تجاهد لتضييق نطاق التعليم أمام الطلاب والطالبات العرب بكل الوسائل كما تواصل تدخلها لحذف كل ما يتصل بالعروبة أو يؤكد على هوية الفلسطينيين.

١٧٠ — وفي مجال الصحة أدى السماح بنقل النفايات والقمامة من المستوطنات الاسرائيلية وتكديسها في القرى العربية الى تلويث المياه في قرية زيف وانتشار التسمم بين سكانها ، فضلا على أن تقليص سلطات الاحتلال من الخدمات الصحية يؤدى الى تدهور الأوضاع الصحية في الاراضي المحتلة والى تفاوت كبير في المؤشرات الصحية لكل من العرب واليهود في المستوطنات الاسرائيلية . وتمتد مظاهر القمع الى سجن أعداد كبيرة من الفلسطينيين والفلسطينيات . وتحرم الفلسطينيات المسجونات من حق توكيل محام أو حضور أحد أفراد عائلاتهن للتحقيق معهن ، كما يجبرن على العمل لصالح سلطات الاحتلال الاسرائيلي . ورغم ان أعدادا ضخمة من الفلسطينيين قد اضطرت الى هجرة الاراضي المحتلة . وفيما يتعلق بالنساء فقد أقمن لجانا للعمل النسائي في ٤٥ قرية و١٤ مدينة و٩ ٢ مخيم ، ويسعين لاقامة منظمة نسائية واحدة ، ويشاركن في أعمال الاعتصام ويشكلن لجانا للدفاع عن المعتقلين ويصدرن نشرات تغطي أخبار النضال ، كما يحاولن بجهودهن الذاتية التعويض عن تضييق السلطات الاسرائيلية من الخدمات التعليمية والصحية .

باء — الحرب اللبنانية الاسرائيلية

١٧١ — منذ بداية العقد العالمي للمرأة ١٩٧٥ تعيش المرأة اللبنانية حالة الحرب بشكل دائم . ففي البداية كانت الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥—١٩٧٦ . ثم تلاها الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في ١٩٧٨ ، وأخيرا الاجتياح الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ ، والذى ما زالت نتائجه والمتمثلة في استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي اللبنانية حتى الآن ، وما ترتب عليه من تدمير للاقتصاد اللبناني ومن تمزق اجتماعي وجغرافي .

١٧٢ — تستوعب المناطق اللبنانية المحتلة بالاضافة الى بيروت ، ٣٥ في المائة من المؤسسات الصناعية العامة في لبنان ويعمل بها ٢٠ في المائة من الأيدى العاملة في الصناعة . وقد أدت الاضرار الناجمة عن الحرب الى تعطيل تلك المؤسسات أو تدميرها ، كما أدت الى هجرة السكان والفلاحين المزارعين من ريف الجنوب والأيدى العاملة من المدن (انخفضت العمالة الصناعية بمعدل الثلث تقريبا حيث هاجر بين ٥٠٠ر٠٠٠ الى ٦٠٠ر٠٠٠ عامل صناعي الى دول الخليج) (١٣) .

١٧٣ — بالاضافة الى ذلك تأتي التدبيرات الاسرائيلية المنظمة لتدمير الاقتصاد اللبناني والحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي . وقد ترتب على هذه الحرب حسب بعض التقديرات :

— تدمير ١٥٠ مصنعا ، والمصادرة المنظمة للمؤسسات الصناعية والتجارية تحت ذريعة ان أصحابها ينتمون الى المقاومة الوطنية ؛

— اقتلاع واتلاف أشجار الموز والموالح على طول الطريق الساحلي من صور الى صيدا بحجة الكشف عن مخابئ الفدائيين . في نفس الوقت الذى تغرق فيه الاسواق اللبنانية بالفاكهة والخضار الاسرائيلية (تحتاج اعادة هذه الزراعة الى خمس سنوات على الأقل) ؛

- قصف منشآت النفط في الزهراني مما أدى الى ارتفاع أسعار المحروقات واضطرار اللبنانيين لاستهلاك البنزين الاسرائيلي بضعف سعر البنزين اللبناني ؛
- اغلاق الموانئ اللبنانية ومطار بيروت لأطول فترة ممكنة وتحويل التجارة الى طريق حيفا . ومحاولة تغيير شبكات الطرق في اتجاه الموانئ الاسرائيلية، مما أدى الى تقليص الجمارك اللبنانية التي كانت تشكل ٤٧ في المائة من ايرادات الدولة سنة ١٩٧٤ الى ٢٣ في المائة سنة ١٩٨٠، ثم الى ٥ر١٣ في المائة سنة ١٩٨١ ؛
- اجبار المستوردين على دفع نصف قيمة البضائع بالعملة الاسرائيلية(١٤) ؛
- شراء الاراضي لحساب شركات عقارية صهيونية(١٥) .

١٧٤ — كما أوضحت الدراسات(١٦) أن مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي أصبحت محدودة بالمقارنة بالأوضاع السابقة. فقد كانت مساهمة النساء في القطاع الزراعي قبل الحرب مرتفعة بل وفاقت نسب الرجال في بعض الأقضية ٥٢—٥٦ في المائةمن النساء. ويمكن فهم ذلك اذا علمنا ان اكثر القطاعات التي تدهورت مع الحرب هو قطاع الزراعة. وهو ما يعني اغلاق أحد المنافذ الرئيسية لعمل المرأة اللبنانية في الجنوب — الساحة الرئيسية للحرب — وبذلك فان المرأة اللبنانية التي كانت منتجة في ريف الجنوب أصبحت عاطلة في المدن التي هجرت اليها .

جيم — النساء الفلسطينيات في لبنـــان

١٧٥ — ان الأوضاع القاسية التي ذكرناها آنفا والتي تعاني منها النساء اللبنانيات والفلسطينيات على السواء، تضاف اليها مصاعب خاصة بالنساء الفلسطينيات ذلك أن أهداف الغزو الاسرائيلي لم تكن طرد المقاومة الفلسطينية من لبنان فحسب، وانما استكمال حلقة في مخطط ابادة الشعب الفلسطيني . ولذا كانت المجازر الجماعيةكما في مخيمي صبرا وشاتيلا، وكان تدمير المؤسسات المختلفة التابعة للانروا، وتدمير المخيمات، وتدمير الهيئات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

١٧٦ — لقد أدى تدمير منشآت الاونروا، واعادة اصلاح المخيمات الى تفاقم الأزمة المالية التي تعاني منها الاونروا، خاصة بعد أن انخفضت مساهمات الدول فيها . وكانت الاونروا تدفع اعانة مالية لكل عائلة مسجلة قبل الحرب، فألغيت جميع الاعانات المالية بعد الحرب واقتصرت على توزيع الملابس والأحذية والبطاطين . وكان هذا في حد ذاته يعني مزيدا من المصاعب أمام الأرامل والنساء المسؤولات عن اعاشة عائلاتهن .

١٧٧ــ كذلك أدى خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان ، وحصار نشاط المؤسسات الباقية التابعة لها الى :

ــ ارتفاع نسبة البطالة بين النساء الفلسطينيات، حيث كن يمثلن نسبة كبيرة من العاملين في دوائر الصحة والاعلام والمكاتب ومؤسسة صامد (٦٥٪ من ٤٠٠ ٢ عامل) والهلال الاحمر الفلسطيني ؛

ــ فقدان الأرامل وأبناء الشهداء المعاشات المنتظمة التي كانت تعطيها لهم الشؤون الاجتماعية التابعة للمنظمة، والتي كانت تتولى الصرف على تعليم أبناء الشهداء.

١٧٨ ــ يضاعف من هذه الأوضاع السيئة أن التدمير الشامل للمخيمات في لبنان ، أدى الى فقدان الأسر للأوراق التي تثبت أوضاعها مع الاونروا ، وقد عقّد ذلك مشكلات الاقامة والتعليم. بالاضافة لذلك فان العديد من النساء اللاتي فقدن أزواجهن لم يستطعن الحصول على تعويض من الاونروا أو لجنة الشؤون الاجتماعية طالما لم يعثرن على جثثهم، وبالتالي ليس هناك ما يثبت وفاتهم.

دال ــ الحرب العراقية الايرانية

١٧٩ ــ لم تكن أهداف الحرب العراقية الايرانية أهدافا عسكرية فقط بل شملت أهدافا اقتصادية أهمها تعطيل خطط التنمية وتخريب الهياكل الاقتصادية القائمة ، وايقاف عجلة النمو الاقتصادى والاجتماعي للعراق قدر المستطاع.

١٨٠ ــ وكأى اقتصاد نام وهو يواجه الحرب كان لا بد على العراق أن يحشد معظم امكاناته المادية والبشرية لمواجهتها وسد متطلباتها المادية، خاصة وانها دخلت عامها الخامس دون ظهور بوادر للسلام رغم محاولات العراق العديدة، ورغم الوساطات الدولية والاسلامية، مما دعى الى اعادة النظر في برامج وخطط التنمية حيث استبدلت الخطط الخمسية القائمة بخطط سنوية، وعدّلت الأولويات بالنسبة للاقتصاد الوطني لتصبح أولا : دعم المجهود الحربي ، وثانيا اصلاح ما دمرته الحرب من الهياكل الاقتصادية ، وثالثا : المشروعات المختلفة مثل بناء الطرق ، الاسكان ، صناعة البتروكيماويات. كما كان لانخفاض العوائد النفطية لايقاف التصدير عن طريق الخليج العربي تأثيره على الاستثمارات المخصصة للتنمية وخاصة القطاعات التي لها علاقة بتطوير الموارد البشرية.

١٨١ ــ كذلك لا بد من الاشارة الى الآثار الاجتماعية للحرب وخاصة على المرأة العراقية، حيث انحصر دورها في اطار الجبهة الداخلية في تعزيز روح الصمود والقتال والتعبئة الوطنية. كما تحمّلت مسؤوليات مضاعفة اذ أصبحت في كثير من الحالات هي الموجه لأسرتها بعد غياب

الرجل ، وتحمّلت مسؤوليات رب الاسرة اضافة الى مسؤوليتها كأم . كذلك تحمّلت مسؤوليتها كمواطنة منتجة تساهم بشكل أكبر في حجم قوة العمل لتسد النقص الحاصل عن التحاق الرجال في جبهات القتال ، ولتحافظ على استمرار عملية التنمية والتطور في قطرها . وقد كان للقصف المدفعي على المدن الآهلة بالسكان تأثيره في سقوط القتلى المدنيين من النساء والأطفال .

١٨٢ — وكان للاتحاد العام لنساء العراق دور كبير في تعبئة وتوعية المرأة العراقية : بدورها الفعال في هذه المرحلة حيث تمكّن من كسر طوق التقاليد ازاء بعض المهن ومجالات العمل التي لم تكن تدخلها المرأة قبل الحرب ، فدخلت بذلك ميادين عمل جديدة استلزمتها ظروف الحرب ومارستها المرأة بكفاية عالية .

خامسا — ملاحظات وقضايا عامة

١٨٣ — حاولت هذه الدراسة في الأجزاء السابقة بيان أهم التطورات في أوضاع المرأة العربية في دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وذلك في اطار أهم التغيرات التي حدثت في المنطقة خلال فترة عقد المرأة . وقد سبق لنا الاشارة الى قصور في الدراسة نتيجة لعدد من العوامل من أهمها محدودية الاستجابة للاستبيان وقصور البيانات المنشورة وعدم دقتها . ورغم هذا القصور فان النتائج العامة التي يمكن استخلاصها من الجزء السابق من الدراسة تبقى واردة مع التباين بين اقطار المنطقة باختلاف امكاناتها .

١٨٤ — انه بالرغم مما تحقق للمرأة العربية في المنطقة من تطور في عديد من المجالات ، الا أن مدى وعمق هذا التطور ما يزال دون مستوى الأهداف الرسمية وطموحات المرأة . ويتضح ذلك في :

(أ) استمرار انخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل رغم حدوث زيادة محدودة فيها ، ومحدودية استجابة قوى العرض من النساء للزيادة في الطلب على العمل الذى حدثت في المنطقة ، وتركّز معظم قوة العمل من النساء في قطاعي الزراعة والخدمات ؛

(ب) حدوث نمو محسوس في معدلات تعليم الاناث في أغلب دول المنطقة . ومشاركة المرأة في المراحل المختلفة للتعليم بما في ذلك مرحلة التعليم الجامعي ، واستمرار معدل مرتفع للأمية بين النساء وزيادة نسبة الأمية من النساء عن الأمية بين الرجال ، واستمرار انخفاض التحاق المرأة بالتعليم الفني في معظم دول المنطقة ؛

(ج) حدوث بعض التقدم في المستوى الصحي للنساء ، وان كان التقدم لم يزل بطيئا حتى في بعض الدول العربية التي تتمتع بدخل مرتفع بالنسبة للفرد الواحد من سكانها ، واستمرار ارتفاع بعض المؤشرات التي تدل على التخلف في المجال الصحي خاصة تلك المتعلقة بوفيات الرضع في معظم الاقطار ؛

(د) جمود التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة في عدد كبير من دول المنطقة، رغم حدوث تطور هام في بعض القوانين في اتجاه المساواة في عدد قليل منها، وان بقيت القوانين حتى في الدول الاخيرة تحمل ملامح من التمييز ضد المرأة خاصة فيما يتعلق بالطلاق وتعدد الزوجات، ونسب الأبناء وحضانتهن ... الخ؛

(هـ) التأثير المحدود للتطور التشريعي والتغير في القوانين على الواقع المعاش، كنتيجة لاستمرار تخلف الواقع الاجتماعي والثقافي للمرأة وعدم توفر فرص متكافئة للجنسين في أغلب جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويبرز ذلك بشكل خاص في ميدان المشاركة السياسية للنساء. فبينما تستبعد المشاركة السياسية للنساء قانونا في بعض الدول، فان المشاركة السياسية للنساء تبقى محدودة في الدول التي أقرت بحقوق متساوية للنساء والرجال بهذا الشأن. كما أن المشاركة الفعلية للنساء في تولي المناصب التنفيذية العليا في الدولة سواء في الحكومة أو القطاع العام لم تزل محدودة كذلك؛

(و) لم يزل الاعلام يركز على الأدوار التقليدية للنساء، وعلى صورة المرأة كأنثى. كما تستخدم صورة المرأة كأداة للدعاية والاتجار والكسب. ومع ذلك فان هناك جهودا رائدة محدودة لابراز دور المرأة كمنتجة أو في زيادة وعي المجتمع بدورها الاجتماعي الهام؛

(ز) قاست النساء في المنطقة العربية بشكل عام، وفي أراضي فلسطين المحتلة، ولبنان والعراق بشكل خاص، من آثار الحروب والعدوان على الشعوب العربية ولم تزل تعاني من هذه الآثار.

١٨٥ — وتعاني الدراسة الحالية أيضا من أمرين اضافيين يتعلق الاول منهما بطبيعة الاستبيان الذى قدم من مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع للامم المتحدة للدول الأعضاء والذى كان هو المصدر الأساسي للبيانات. أما الثاني فيتعلق بخصوصية قياس التطور الواقعي في أوضاع المرأة في المنطقة خلال فترة زمنية محددة هي عشر سنوات فقط، خاصة وأن هذه السنوات تتصف باشتداد الصراع الفكرى والسياسي والاجتماعي حول العديد من الأمور ومنها موضوع المرأة.

١٨٦ — ان الاستبيان المقدم من الامم المتحدة يستند بشكل مباشر على المفاهيم التي سادت في اعلان كوبنهاغن والتي تعطي أولوية لقضية المساواة طبقا للمفاهيم السائدة في حركات تحرير المرأة في الغرب. وهي مفاهيم تتعارض في بعض توجهاتها مع الثقافات السائدة في دول العالم الثالث عامة وفي المنطقة العربية بشكل خاص. ويمكن الاشارة بالتحديد الى خصوصية وضع الأسرة العربية والأهمية القصوى للدور الذى تقوم به في المجتمعات العربية باعتبارها الخلية الأساسية والنواة الصلبة للبنيان الاجتماعي.

١٨٧ — وقد تبنت كثير من الدراسات الدولية والاستبيان المقدم لدول المنطقة منظورا "نسويا" لتحرير المرأة يقوم على ان التحرر يمر خلال تحطيم النظام الأبوى الذى يميز نمط العلاقات القائم بين الجنسين سواء داخل الأسرة أو في المجتمع بكافة مؤسساته أو في الثقافة

السائدة. ويعتبر المنظور النسوى، ان النظام الأبوى هو المسؤول عن اعطاء الرجل القوة والسيادة في المجتمع، كما يعد مسؤولا في نفس الوقت عن الخضوع والتبعية التي تتميز بهما وضع المرأة. ويؤدى سيادة مثل هذا المنظور بالضرورة الى الاعتماد على القياس الكمي للتعرف على مدى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. ويعتبر ان زيادة نسبة النساء في مجال من المجالات أو في مؤسسة من المؤسسات لتقترب من نسبة الرجال هي دليل على الاتجاه نحو المساواة رغم ان مثل هذه التغيرات الكمية قد لا تعبر بالضرورة عن تغيير في العلاقات الكيفية.

١٨٨ — ويلاحظ ان محاولة قياس مدى التطور في أوضاع المرأة خلال مدة زمنية قصيرة هي فترة عقد التنمية، كان لا بد وان يعتمد على مثل هذا المنهج الكمي وعلى التعرف على التغير في بعض المؤشرات الاحصائية الخاصة بقضايا مثل العمل والتعليم والصحة أو على بعض التطورات في القوانين. ورغم أهمية كل هذه الزوايا والمؤشرات، فانها تعجز عن أن تصف حقيقة التطور الذى يحدث في الواقع وحقيقة الصراع المحتدم فيه. ان قضية تحرر المرأة ووضعها الاجتماعي تتعلق بنسيج العلاقات الاجتماعية والقيم والعادات والتقاليد والاتجاهات الثقافية السائدة في المجتمع، وهي أمور تعكس وتتأثر بمدى التطور الاقتصادى والاجتماعي وتوجهاته في مختلف الأقطار العربية. وقد كانت هذه الامور جميعا موضع صراع اجتماعي وسياسي وفكرى حاد في المنطقة تختلط فيه الأطراف وتتشابك فيه الاتجاهات. ولم يزل الحوار في مجتمعنا محتدما حول بعض القضايا الأولية والرئيسية مثل مفهوم التنمية، وضرورة التنمية المستقلة وأهمية الخلاص من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية، وحول مفهوم البعث الحضارى ودور التراث وحدود قبول المعاصرة، وحول حقوق الانسان العربي، وضرورة الديمقراطية وطبيعتها وغير ذلك من القضايا الكثيرة والمتعددة. وتتشابك قضية تحرير المرأة مع هذه القضايا وغيرها. ويصعب فهم ماهية التطورات التي تحدث في الواقع دون فهم لديناميكية الصراعات القائمة وجدليتها. ويتوقف مدى تحقيق المساواة للمرأة مع الرجل ومدى تحررها من القيود والاغلال التي ترزح تحت عبئها على نتائج هذه الصراعات المتشابكة والتي يصعب التنبؤ فيها خاصة في المدى القصير.

١٨٩ — ولا بد هنا من الاعتراف انه بالرغم من وحدة الأمة العربية والتراث والثقافة العربية المشتركة للأقطار العربية المختلفة، الا ان هناك درجة أو أخرى من التباين والاختلاف بين الأقطار العربية المتعددة. وهي اختلافات ترجع في بعض الأحيان الى التباين في أنماط الانتاج السائدة في كل مجتمع، وما يترتب على ذلك من علاقات تختلف من مجتمع الى آخر. كما يعود التباين ايضا الى مستوى التطور الاقتصادى — الاجتماعي الذى أحرزه هذا القطر أو ذاك، والى طبيعة التطور التاريخي الذى مر به كل مجتمع على حدة. واذا كانت قضايا المرأة

العربية لا تخضع لنفس الظروف التي تخضع لها المرأة في مجتمعات الدول المصنعة، فان قضايا المرأة العربية قد تختلف كذلك من قطر الى آخر، رغم وجود العام والمشترك بين الأقطار العربية جميعا. بل ان قضايا المرأة قد تختلف أيضا داخل المجتمع الواحد باختلاف وضعها الطبقي والشريحة الاجتماعية التي تنتمي اليها والأنساق الثقافية الرئيسية أو الفرعية السائدة.

١٩٠ــ ان ذلك يعني أن اخضاع قضية المرأة لتعميمات قد لا يساعد في التوصل الى فهم حقيقي لهذه القضية، وبالتالي يصعب تصميم منهج ورؤية سليمة لحلها. ويتطلب وضع برامج عملية قابلة للتطبيق في هذا القطر أو ذاك دراسة علمية موضوعية للأوضاع السائدة فيه والصراعات القائمة بين قواه الاجتماعية والسياسية المختلفة. وتبنى خطط وبرامج تستند الى مؤازرة قوى حقيقة داخل هذه المجتمعات دون محاولة فرض نموذج مسبق للتطور المطلوب من خارج المجتمع ذاته.

١٩١ــ ان حل مشكلات مثل التبعية الاقتصادية والسياسية، والديمقراطية، والمشاركة في السلطة السياسية، والقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، واجتثاث الفقر وتحقيق عدالة التوزيع وغير ذلك من القضايا التي ترتبط ارتباطا كاملا بتطوير أوضاع المرأة. والتي تحقق الأساس المادي الذي يمكن ان تقوم عليه علاقة متكافئة بينها وبين الرجل على مختلف المستويات، هو رهن بالقوى الداخلية في كل مجتمع.

١٩٢ــ وفي هذا الاطار لا بد من ادارك أن أي ميثاق دولي أو استراتيجية دولية لحقوق المرأة لا تعدو أن تكون مؤشرا للأهداف والتطلعات التي تسعى المرأة على النطاق العالمي لتحقيقها. ولا شك أن مثل هذه الأهداف سيكون لها تأثيرها على القوى الساعية للتحرر في كل منطقة أو مجتمع. ولكن السعي لتحقيق مثل هذه الأهداف في أي واقع محلي سيتطلب دائما تحديد مختلف الأولويات طبقا لظروف كل مجتمع، وترجمة للأهداف العامة الى أهداف محددة في الواقع المحلي. وكأي استراتيجية عربية لا بد وان تستند الى ما هو عام ومشترك بين الأقطار العربية المختلفة والى مزيد من التعاون بين أقطار المنطقة في مجالات التنمية البشرية. كذلك فان وضعها موضع التنفيذ الفعلي في هذا القطر أو ذاك يتطلب أيضا ترجمتها الى برامج عمل محددة في كل قطر كما يتطلب استنادها الى قوى داخلية قادرة على السعي من أجل وضعها موضع التنفيذ.

١٩٣ــ ان تطور أوضاع المرأة وان ارتبط بحل العديد من القضايا الأخرى وبتحرير طاقات الوطن العربي والانسان العربي بشكل عام، وبتطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقطاره المختلفة، الا أنه يحتاج سياسة خاصة للنهوض بالمرأة تنبثق من الاطار العـــام

للتنمية الشاملة، تسعى الى تغيير أنماط القيم والمفاهيم والعادات التي ترسّخت عبر عصور تاريخية، وعلاقات انتاج متخلفة أو تقليدية دعمت من ناحية الدور التقليدي للمرأة في الأسرة والمجتمع، وحصرته في حدود ضيقة ورسّخت من ناحية أخرى العلاقة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في الأسرة وفي المجتمع بشكل عام. ان السعي من أجل زيادة وعي المرأة بأدوارها الاجتماعية المتنوعة هو أحد الدعائم الهامة لمشاركة المرأة بشكل فعّال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس من الوعي والاقتناع الذاتي، لا مجرد استخدامها كقوة بشرية معطلة جزئيا.

٩٤ ا— ان حدة الحوار الفكري الذي يدور في البلاد العربية، خاصة حول دور المرأة ومكانتها في المجتمع تتطلب ان تحدد أي استراتيجية للعمل في هذا المجال منطلقاتها بوضوح كاف، وان تسعى الى الاستناد الى التراث الثقافي العام والمشترك بقدر الامكان دون تنازل عما هو ضروري وأساسي لتحقيق التطور والنمو للمجتمعات العربية وتحقيق تحررها الكامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واطلاق طاقات الانسان العربي رجالا ونساء لتحقيق تنمية شاملة بواسطة الانسان العربي ومن أجله.

الهوامـــــش

١- هناك خلاف واضح في البيانات المتعلقة بمدى مساهمة النساء في البيانات المنشورة بواسطة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة في العدد الخامس ١٩٨٢ والمؤشرات الديموغرافية والاقتصادية الصادرة عن نفس الهيئة - العدد الثالـــث ايار/مايو ١٩٨٢.

٢- استخلصت نسبة ٩ر٤ في عام ١٩٧٥ من البيانات الواردة في المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،العدد الخامس ١٩٨٢ وهي أكثر معقولية من نسبـــة ٧ر١١ الواردة في بيانات منظمة العمل الدولية - الكتاب السنوى لاحصاءات العمالـــة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ التي وردت بالجدول رقم (١).

٣- د. ابراهيم سعد الدين ،د. محمود عبد الفضيل - انتقال العمالة العربية - المشاكل والآثار والسياسات ،جدول ١ - ٢٣ ، ١ - ٢٤ ،ص ٦٥ ،ص ٦٦ ،منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.

٤- تبرز بيانات ١٩٧٥ المستندة لاحصاءات منظمة العمل الدولية وصول نسبة الاناث في سورية الى مجموع العاملين ١ر٢١ في المائة وهو لا يتوافق مع النسب المماثلة في أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨١ ،ولا يتمشى مع النسب المماثلة في الاقطار العربية الأخرى.

٥- Ismail Serage El-Din et al., Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa (Washington, D.C. World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981) Final Report.

ورد في ابراهيم سعد الدين ،ومحمود عبد الفضيل ،مرجع سابق ،ص ٤٧.

٦- ابراهيم سعد الدين ،محمود عبد الفضيل ،مرجع سابق ، جدول رقم ١ - ٢٥ ،ص٦٦.

٧- د. سونيا أبادير رمزى (مناهج التعليم في البلاد العربية ومناسبتها لدور المرأة) مكتب اليونسكو الاقليمي في التربية في الدول العربية: تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٢.

٨- يعتمد هذا الجزء على نتائج الاستبيان بالاضافة الى بعض الدراسات في مجال الاعلام التي تمت في دول المنطقة وهي بالتحديد تتعلق بمحتوى الاعلام وموقفه من قضية المرأة.

٩- محمد طلال ،صورة المرأة في الاعلام العربي ،جامعة الدول العربية ،نيسان /ابريل ١٩٨٤.

١٠- د. عواطف عبد الرحمن ،صورة المرأة في الاعلام العربي ،دراسة تطبيقية على الاعلام المصرى والصحافة الخليجية. ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ،ايلول /سبتمبر ١٩٨١.

١١- د. سامي منصور، تجارة السلاح في العالم الثالث، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، العدد ٣٧، حزيران/يونيو ١٩٧٩.

١٢- جريدة الاهرام، ٦/١/١٩٨٤.

١٣- عبد الفتاح الجبالي، مستقبل الاقتصاد اللبناني - السياسة الدولية، العدد ٧٤، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣.

١٤- احمد ثابت، التطبيع الاقتصادى في ظل العدوان - السياسة الدولية، العدد ٧٠، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢.

١٥- مصطفى بكرى، الجنوب اللبناني واحتمالات المستقبل - السياسة الدولية، العدد ٧٣، تموز/يوليو ١٩٨٣.

١٦- علي فاعور، دراسة عن الهجرة في جنوب لبنان ١٩٧٨، مجلة دراسات اعلامية، العدد ٣٥، نيسان/ابريل - ايار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٨٤.

- برنامج العمل الاقليمي لمنطقة غربي آسيا، للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة، المساواة والتنمية والسلام ١٩٨١- ١٩٨٥، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الامم المتحدة.

- خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الامم المتحدة.

ملحق بالجـــداول الاحصائيـــــه

جدول رقم (١)

توزيع السكان النشطين اقتصاديا تبعا للجنس (نسب مئويه)

فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا

الدولة	السنة	مواطنون		غير مواطنين		الجملة	
		ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
البحرين	١٩٧١ (٢)	٩٥ر١	٤ر٩	٩٣ر٧	٦ر٣	٩٤ر٦	٥ر٤
	١٩٧٩ (١)					٩٠ر٧	٩ر٣
	١٩٨١ (٤)	٨١ر٢	١٨ر٨	٩١ر٢	٨ر٨	٨٦ر٨	١٣ر٢
اليمن	١٩٧٥ (٢)					٩٥ر٠	٥ر٠
الديموقراطية	١٩٨٠ (٣)					٩٠ر٦	٩ر٤
مصر	١٩٧٥ (١)					٩٢ر٥	٧ر٥
	١٩٧٧ (١)					٩٠ر٩	٩ر١
	١٩٨٠ (١)					٨٩ر٦	١٠ر٤
العراق	١٩٧٧ (١)					٨٢ر٦	١٧ر٤
	١٩٨٠ (٣)					٨٣ر٨	١٦ر٢
الاردن	١٩٧٥ (١)					٨٧ر٥	١٢ر٥
	١٩٧٦ (٢)					٩٣ر٧	٦ر٣
	١٩٨٠ (٣)					٩٠ر٤	٩ر٦
الكويت	١٩٧٥ (٢)	٩١ر٩	٨ر١	٨٧ر٠	١٣ر٠	٨٨ر٤	١١ر٦
	١٩٨٠ (١)					٨٧ر٢	١٢ر٨
	١٩٨٠ (٣)	٩١ر٤	٨ر٦	٨٨ر٨	١١ر٢	٨٩ر٤	١٠ر٦
لبنان	١٩٧٥ (١)					٨١ر٦	١٨ر٤
	١٩٨٠ (٣)					٨٢ر٧	١٧ر٣
عمان	١٩٨٠ (٣)	٩٤ر٦	٤ر٥	٩٢ر١	٧ر٩	٩٣ر٧	٦ر٣
قطر	١٩٧٥ (١)					٩٧ر٨	٢ر٢
	١٩٨٠ (٣)	٩٧ر٠	٣ر٠	٩٥ر١	٤ر٩	٩٥ر٣	٤ر٧
السعودية	١٩٧٧ (٢)					٩٣ر٥	٦ر٥
	١٩٨٠ (٣)	٩٥ر٠	٥ر٠	٩١ر٨	٨ر٢	٩٣ر٥	٦ر٥
سوريا	١٩٧٥ (١)					٧٨ر٩	٢١ر١
	١٩٧٩ (١)					٨٤ر٢	١٥ر٨
	١٩٨٠ (٣)					٨٣ر٦	١٦ر٤
الامارات	١٩٧٥ (١)					٩٦ر٦	٣ر٤
	١٩٨٠ (٣)	٩٧ر٢	٢ر٨	٩٥ر٢	٤ر٨	٩٥ر٤	٤ر٦
اليمن الشمالية	١٩٧٥ (١)					٨٨ر٣	١١ر٧
	١٩٨٠ (٣)					٨٩ر٥	١٠ر٥

تابع جدول (١)

المصـــدر : (١) منظمة العمل الدولية ـ الكتاب السنوى لاحصاءات العملـــــة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) .

(٢) اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا ـ الأمم المتحدة : المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغرب اسيـــا ـ العدد الخامس ـ ١٩٨٢ .

(٣) الأمم المتحده ـ اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا : الموءشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ـ العـــــدد الثالث ـ مايو ١٩٨٢ .

(٤) التعداد العام لدولة البحرين ١٩٨١ ـ دولة البحرين وشئـون مجلس الوزراء ـ ادارة الاحصاء ـ نوفمبر ١٩٨٢ .

جدول رقم (٢)
معدلات المساهمة في القوة العاملة تبعا للجنس في الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا

الدولة	السنه	مواطنون			غير مواطنين			الجملة		
		ذكور	اناث	الجملة	ذكور	اناث	الجملة	ذكور	اناث	الجملة
البحرين	١٩٧٩ (١)							٩ر٥٥	٦ر٨	٣٧ر٠
	١٩٨٠ (٢)	٣ر٤١	٨ر٣	٢٢ر٨	١ر٧٧	٩ر١٠	٥ر٦٠	٦ر٥٥	١ر٥	٣٤ر٥
	١٩٨١ (١)							٦ر٦١	١ر١١	٤٠ر٦
اليمن الديموقراطية	١٩٨٠ (٢)							٢ر٤٥	٦ر٤	٢٤ر٧
مصر	١٩٧٥ (١)							٤ر٥٠	١ر٤	٢٧ر٥
	١٩٧٧ (١)							٦ر٥٠	٣ر٥	٢٨ر٤
	١٩٨٠ (١)							٧ر٤٧	٧ر٥	٢٧ر١
العراق	١٩٧٧ (١)							٩ر٤١	٩ر٤	٢٦ر١
	١٩٨٠ (٢)							٤ر٤٢	٨ر٧	٢٦ر٠
الاردن	١٩٧٥ (١)							٨ر٣٧	٦ر٥	٢٢ر٠
	١٩٨٠ (٢)							٤ر٤٠	٤ر٤	٢٢ر٧
الكويت	١٩٧٥ (١)							٥ر٤٩	٨ر٧	٣٠ر٦
	١٩٨٠ (١)							٣ر٥٤	٧ر١٠	٣٥ر٦
	١٩٨٠ (٢)	١ر٣٦	٣ر٣	١٩ر٦	٩ر٥٩	٨ر١٢	٤ر٤٢	٤ر٥١	٢ر٨	٣٣ر٠
لبنان	١٩٧٥ (١)							٨ر٣٧	٦ر٥	٢٢ر٠
	١٩٨٠ (٢)							٥ر٤٤	٤ر٩	٢٧ر١
عمان	١٩٨٠ (٢)	٣ر٤٤	٦ر٢	٢٣ر٦	٩ر٨٣	٠ر١٦	٩ر٦٢	٥ر٥٣	٢ر٤	٣٠ر٨
قطر	١٩٧٦ (١)							٥ر٦٥	٥ر٣	٤٧ر٢
	١٩٨٠ (٢)	٧ر٤٠	١ر٣	١ر٢١	٥ر٨٣	٣ر١٢	١ر٦٥	٠ر٧٥	٧ر٧	٥٩ر١
السعودية	١٩٨٠ (٢)	٧ر٣٢	١ر٨	١٧ر٧	٩ر٧١	٨ر١٢	٣ر٥٢	٨ر٤٣	٧ر٣	٢٥ر٧
سوريا	١٩٧٥ (١)							٩ر٣٨	٥ر١٠	٢٤ر٨
	١٩٧٩ (١)							٢ر٤١	٠ر٨	٢٤ر٩
	١٩٨٠ (٢)							٦ر٣٩	٠ر٨	٢٤ر١
الامارات	١٩٧٥ (١)							٢ر٧٤	٨ر٥	٥٣ر١
	١٩٨٠ (٢)	٨ر٣٩	١ر٢	٢١ر٢	٥ر٨٣	٣ر١٢	٣ر٦٥	٦ر٧٥	١ر٨	٥٤ر٧
اليمن الشمالية	١٩٧٥							٠ر٤٦	٦ر٥	٢٤ر٨
	١٩٨٠							٤ر٤٣	٧ر٤	٢٣ر٢

المصدر: (١) منظمة العمل الدولية - الكتاب السنوى لاحصاءات العمالة (١٩٧٥-١٩٨٣)
(٢) الامم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا
المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية - العدد الثالث مايو ١٩٨٢

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبى للقوة العاملة تبعا للقطاع الاقتصادى والجنس
فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا

الدولة	السنة	ذكور				اناث			
		زراعة	صناعة	خدمات	غير محدد	زراعة	صناعة	خدمات	غير محدد
البحرين	١٩٧٩ (١)	٣ر٦	٤١ر٢	٥٢ر٤	٢ر٨	١ر٦	١٢ر٧	٨٤ر١	١ر٦
	١٩٨١ (١)	٢ر٩	٣٧ر٧	٥٥ر٦	٣ر٨	٠ر٢	٤ر٦	٨٤ر٩	١٠ر٣
اليمن الديموقراطية	١٩٧٦ (٢)	٤٢ر٦	١١ر٧	٤٠ر٩	٤ر٨	٧٩ر٥	٣ر٣	٨ر٣	٨ر٩
	١٩٨٠ (٣)	٤٠ر٢	١٨ر٢	٤١ر٦	-	٥٠ر٦	١٤ر١	٣٥ر٣	-
مصر	١٩٧٥ (١)	٥٠ر١	١٧ر٧	٢٩ر٨	٢ر٤	١٦ر١	١١ر٨	٥٢ر٤	١٩ر٧
	١٩٧٧ (١)	٤٦ر٦	١٩ر١	٣٢ر٣	٢ر٠	١٨ر٠	١١ر٣	٥٨ر٧	١٢ر٠
	١٩٨٠ (١)	٤٣ر١	١٩ر٨	٣١ر٩	٥ر٢	٧ر٧	١٠ر٢	٥٥ر٦	٢٦ر٥
العراق	١٩٧٧ (١)	٢٢ر٨	٢٣ر٥	٤٩ر٤	٤ر٣	٦٤ر٨	١٠ر٤	٢٠ر٦	٤ر٢
	١٩٨٠ (٣)	٢٣ر٨	٢٤ر٥	٥١ر٧	-	٦٧ر٦	١٠ر٩	٢١ر٥	-
الاردن	١٩٧١ (٢)	٣٣ر٧	٣٣ر٥	٣٢ر٨	-	٢٣ر٥	٨ر٨	٦٧ر٧	-
	١٩٨٠ (٣)	١٤ر١	١٩ر٤	٦٦ر٥	-	٤ر٣	١١ر٦	٨٤ر١	-
الكويت	١٩٧٥ (١)	٢ر٨	٢٥ر٣	٦٩ر٧	٢ر٢	١ر	١ر٨	٩٧ر٠	١ر١
	١٩٨٠ (١)	٢ر٢	٣٥ر٩	٦١ر٩	-	١ر٠	٢ر٥	٩٧ر٤	-
لبنان	١٩٧٥ (٢)	١٥ر٩	٢٦ر٧	٥٧ر٠	٠ر٤	٢١ر٩	٢٢ر١	٥٥ر٦	٠ر٤
	١٩٨٠ (٣)	١٨ر١	٢٦ر٥	٥٥ر٤	-	٢٢ر٥	٢٠ر٢	٥٧ر٣	-
عمان	١٩٨٠ (٣)	٥٢ر٠	٢٠ر٩	٢٧ر١	-	٢١ر٤	٣٣ر٠	٤٥ر٦	-
قطر	١٩٧٥ (٢)	٣ر١	٢٩ر٧	٦٧ر٢	-	صفر	صفر	١٠٠	-
	١٩٨٠ (٣)	٣ر١	٢٩ر٧	٦٧ر٢	-	صفر	صفر	١٠٠	-
سوريا	١٩٧٦ (١)	٣١ر١	٢٨ر٦	٣٦ر٦	٣ر٧	٣٦ر٧	٢١ر٢	٣٦ر٩	٥ر٢
	١٩٧٩ (١)	٢٦ر٩	٣٤ر٠	٣٧ر٠	١ر٢	٥٨ر٣	١٣ر٧	٢٤ر٧	٣ر٣
	١٩٨٠ (٣)	٢٧ر٥	٣٤ر٧	٣٧ر٨	-	٦٠ر٤	١٤ر١	٢٥ر٥	-
الامارات	١٩٧٥ (١)	٤ر٧	٤٣ر٢	٥٠ر٧	١ر٤	٠ر٤	٥ر٥	٨٩ر٧	٤ر٤
اليمن الشمالية	١٩٧٥ (٢)	٧٦ر٧	٤ر٥	١٨ر٧	١ر٠	٨٧ر٢	١ر٦	١١ر٢	صفر

المصدر : (١) منظمة العمل الدولية - الكتاب السنوى لاحصاءات العمالة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) .
(٢) الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا - المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا - العدد الخامس - ١٩٨٢ .
(٣) الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا - المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية - العدد الثالث - مايو ١٩٨٢ .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبى للقوه العاملة تبعاً للمهنة والجنس

فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا

السنة		ذكور					انـاث				
		المهن الفنية والادارية	المهن الكتابية والبيعات والخدمات	الزراعة وما اليها	المهن العمالية	غير محدد	المهن الفنية والادارية	المهن الكتابية والبيع والخدمات	الزراعة وما اليها	المهن العمالية	غير محدد
البحرين	١٩٧٩	١٢ر٥	٢٨ر٠	٣ر٦	٥٣ر١	٢ر٨	٣٤ر١	٥٩ر٦	١ر٦	٣ر٢	١ر٥
	١٩٨١	١٠ر٥	٣٥ر٦	٤ر٠	٤٧ر٣	٢ر٦	٣١ر٥	٥٦ر٨	١ر٠	٢ر٠	٩ر٦
مصر	١٩٧٥	٥ر٩	٢٠ر٥	٤٩ر١	٢٢ر١	٢ر٤	٢٣ر٩	٣٣ر٦	١٥ر٢	٧ر٤	١٩ر٩
	١٩٧٨	٩ر٤	٢٢ر٠	٤٢ر٤	٢٣ر٧	٢ر٥	٣٠ر٩	٢٩ر٣	١٠ر٢	٦ر٧	٢٢ر٩
	١٩٨٠	٨ر٨	٢١ر٤	٤٢ر٦	٢٣ر٦	٣ر٦	٣٤ر٨	٣٢ر٩	٧ر١	٦ر١	١٩ر١
الكويت	١٩٧٥	١١ر٣	٤٤ر٥	٢ر٩	٣٩ر١	٢ر٢	٤٠ر٣	٥٧ر٨	صفر	٠ر٨	١ر١
	١٩٨٠	١٤ر٢	٣٩ر٩	٢ر٣	٤٣ر٦	صفر	٣٩ر٩	٥٩ر٤	٠ر١	٠ر٦	صفر
سوريا	١٩٧٥	٤ر٠	١٨ر٦	٤١ر٧	٣٢ر٨	٢ر٩	٦ر٧	٤ر٧	٨٠ر٩	٦ر٩	٠ر٨
	١٩٧٩	٨ر٧	٢٠ر٨	٢٦ر٤	٤٢ر٠	٢ر١	١٥ر٦	٩ر٤	٥٨ر٥	١٣ر٢	٣ر٣
الامارات	١٩٧٥	٨ر٢	٣١ر٩	٤ر٨	٥٣ر٨	١ر٣	٤٣ر٨	٥٠ر٣	٠ر٣	١ر٢	٤ر٤

المصدر : منظمة العمل الدولية ـ الكتاب السنوى لاحصاءات العمالة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) .

جدول رقم (٥)

الدولة	السنة	ذكور				انـاث			
		يعمل لذاته او صاحب عمل	يعمل باجر	يعمل بدون اجر لدى الاسره	غير محدد	يعمل لذاته او صاحب عمل	يعمل باجر	يعمل بدون اجر لدى الاسره	غير محدد
البحرين	١٩٨١	١٠ر٦	٨٥ر٥	١ر٠	٣ر٨	١ر٠	٨٨ر٥	١ر٠	١٠ر٤
مصر	١٩٧٥	٣٢ر٠	٤٧ر٧	١٨ر٦	١ر٧	١١ر٨	٦٨ر١	٦ر٨	١٣ر٣
	١٩٨٠	٢٩ر٧	٥٢ر٨	١٣ر٦	٣ر٩	١٢ر٠	٦٦ر١	٢ر٧	١٩ر٢
الكويت	١٩٧٥	١٣ر٤	٨٤ر٢	٠ر٢	٢ر٢	٠ر٥	٩٨ر٤	-	١ر١
	١٩٨٠	١١ر٦	٨٨ر٢	٠ر٢	-	٠ر٤	٩٩ر٦	-	-
سوريا	١٩٧٥	٤٣ر٩	٣٩ر٧	١٠ر٩	٥ر٥	٧ر٣	٢٢ر٩	٦٧ر٧	٢ر١
	١٩٧٩	٣٩ر٠	٥٢ر٤	٦ر٤	٢ر٢	٩ر٩	٤١ر٧	٤٤ر٥	٣ر٩
الامارات	١٩٧٥	٩ر٣	٨٩ر١	٠ر٢	١ر٤	٢ر٤	٩٢ر٧	٠ر٥	٤ر٤

المصدر : منظمة العمل الدولية ـ الكتاب السنوى لاحصاءات العمالة (١٩٧٥ - ١٩٨٣)

جدول رقم (٦)

المتعطلون من الذكور والنساء كنسبة مئوية من اجمالى النشطين اقتصاديا فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا

الدولة	السنة	ذكور	اناث
البحرين	١٩٧١	٢ر١	٣ر١
	١٩٨١	٢ر٢	٩ر٣
اليمن الديموقراطية	١٩٧٦	١٠ر٤	٥ر٨
مصر	١٩٧٨	٥ر٢	٢٢ر٩
	١٩٨٠	٣ر٤	١٨ر٧
العراق	١٩٧٧	٥ر٢	١ر٩
الكويت	١٩٧٠	٣ر٦	٠ر٨
	١٩٧٥	٢ر٢	١ر١
لبنان	١٩٧٠	٦ر٠	٥ر١
سوريا	١٩٧٥	٢ر٩	٠ر٨
	١٩٧٩	٢ر١	٣ر٣
اليمن الشمالية	١٩٧٦	١٠ر٤	٥ر٨

المصدر : منظمة العمل الدولية ـ الكتاب السنوى لاحصاءات العمالة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ .

جدول رقم (٧)
الاجور فى القطاعات غير الزراعيـــــة
فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا

مصر ـ الايراد الاسبوعى بالجنيه :

السنة	ذكور	اناث	جملة
١٩٧٥	٥ر٦٩	٣ر٨٥	٥ر٥٨
١٩٧٦	٦ر٦١	٤ر٩٧	٦ر٥٢
١٩٧٧	٨ر١٩	٥ر١٤	٨ر٠٠
١٩٧٨	٨ر٩٠	٨ر٣٨	٨ر٨٧

الاردن ـ الايراد اليومى بالدينار :

السنة	ذكـور	اناث	جملـة
١٩٧٨	٢ر٣٣	١ر٩٩	٢ر٢٩
١٩٧٩	٢ر٣٢	٢ر٢٠	٢ر٤٧
١٩٨٠	٣ر٠٣	٢ر٥٣	٣ر٠٠
١٩٨١	٣ر٣٠	٢ر٩٠	٣ر٢٠

المصدر : منظمة العمل الدولية ـ الكتاب السنوى لاحصاءات العمالة ١٩٨٣

جدول رقم (٨)
نسبة الامية فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية
لغربى آسيـــا ١٩٧٥ - ١٩٨٠

الدولـــــه	١٩٧٥		١٩٨٠	
	ذكـور	انـاث	ذكـور	انـاث
البحرين	٤٢	٦٥	٣٢	٦٠
اليمن الديمقراطية	٦٦	٩٠	٥١	٧٣
مصر	٤٣	٧١	٤٤	٧٥
العراق	٥٨	٨٣	٣٧	٧٧
الاردن	١٩	٤٦	١٩	٤٦
الكويت	٣٢	٥٢	٢٧	٣٩
لبنان	٢٠	٤٤	١٤	٤٣
عمان	-	-	٤٥	٨٢
قطر	-	-	٣٦	٥٥
السعودية	-	-	٥٦	٨٠
سوريا	٣٤	٧٦	٢٩	٦١
الامارات العربيه	٤٢	٦٢	٣١	٤١
اليمن الشماليه	٧٥	٩٨	٨٤	٩٩

المصدر : ١٩٧٥ : اللجنه الاقتصاديه لغرب اسيا ، المؤشرات الديموجرافيه والاجتماعيه والاقتصاديه لعام ١٩٧٧ ، وكتاب الاحصـــاء السنوى لليونسكو ١٩٧٧ .

١٩٨٠ : اللجنه الاقتصاديه لغربى آسيا ، المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصاديه لعام ١٩٨٢ .

ملحوظه هامـه : نسبه الاميه المدرجه فى هذا الجدول تتعلق بمن هم فـــى سن الخامسه عشر فاكثر باستثناء اليمن الجنوبيه عام ١٩٧٥ ، فهـى تتعلق بمن هم فى سن العاشره فاكثر .

جدول رقم (٩)
نسبه الاميه حسب النوع ومحل الاقامـــــــــه
(ريف وحضر) فى بعض الدول الاعضاء فى
اللجنه الاقتصاديه لغربى اسيا

الدولـــه	السنه	محل الاقامـــه	نسبه الاميـــه (٪)		
			الجمله	ذكور	اناث
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	حضـر	١ر٩ ٥	-ر٤٠	٥ر٨٠
		ريـف	٤ر٧٧	٨ر٥٣	٨ر٩٦
		جمله	٩ر٧٢	٣ر٥٢	١ر٩٢
مصـر	١٩٧٦	حضر	-ر٣٩	٤ر٢٦	٤ر٥٢
		ريف	٤ر٧٠	-ر٥٥	٩ر٨٥
		جمله	٢ر٥٦	٩ر٤١	٩ر٧٠
لبنان	١٩٧٠	حضر	..	..	..
		ريف	٦ر٢٢	٤ر٢٠	٧ر٢٤
		جمله	..	٥ر٢١	١ر٤٢

المصدر : - UNESCO Statistical Yearbook for the Arab countries; 1982.

جدول رقم (١٠)
معدلات التسجيل الخام تبعا للجنس فى مرحله التعليم
الابتدائى فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصاديه
اسيا ١٩٧٥-١٩٨٠ (٪)

الدولة	فئات العمر الرسميه	ذكور		اناث	
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠
البحرين	٦-١١	-ر١٥٤	-ر١٤٠	-ر١٢٥	-ر١١٩
اليمن الديمقراطية	٧-١٢	٩٤ر٧	-ر١٠١	-ر٤٩	١ر٦٠
مصر	٦-١١	٨٨ر٩	٨٦ر٥	١ر٥٧	٦٠ر٤
العراق	٦-١١	١٢٢ر٢	١٢٧ر١	٦٣ر٧	١٠٤ر٩
الاردن	٦-١١	-ر٨٧	٨٥ر٦	٧٨ر٤	٨٠ر٣
الكويت	٦-٩	٩٩ر٧	١٠٩ر٩	٨٦ر٢	١٠٣ر٦
لبنان	٥-٩	١٠٩ر٣	١٠٠ر٤	١٠١ر٨	-ر٩٣
عمان	٦-١١	٦٢ر٩	٨١ر٢	٢٤ر٤	٤٦ر٣
قطر	٥-١٠	-ر١١٣	-ر١١٠	-ر١٠٨	-ر١٠٥
السعودية	٦-١١	-ر٧٣	٧٩ر٩	-ر٤٣	١ر٥٣
سوريا	٦-١١	١٠٥ر٢	-ر١٠٥	٧٥ر٤	٨٢ر٣
الامارات العربيه	٦-١١	-ر٨٠	-ر٩٠	-ر٧٠	-ر٨٥
اليمن الشمالية	٧-١٢	٥٠ر١	٦١ر٥	٦ر٥	١١ر٧
مجموع الدول العربيه	-	-ر٩٠	٩٣ر٢	٥٦ر٩	٦٧ر١

المصدر : د . عبد الله عبد الدايم ، التربيه واستراتيجيه التنميه للقوى العامله ، ندوة استراتيجيه تنميه القوى العامله العربيه ،بغداد ١٩٨٢ ، الجزء الاول .

جدول رقم (١١)

توزيع الطالبات حسب المستوى التعليمى فى الدول الاعضاء
فى اللجنه الاقتصاديه لغربى اسيـــــا

الدوله	المستوى التعليمى	الابتدائي	الاعدادى	الثانوى	الجامعات+المعاهد العليا
		النسبه	النسبه	النسبه	النسبه
البحرين	٧٦/٧٥	٤٤	٤٦	٤٩	٣١
	٨٠/٧٩	٤٥	٤٦	٤٥	٣٦
اليمن الديمقراطية	٧٦/٧٥	٣٣	٢٢	٢٢	٢٢
	٨٠/٧٩	٣٢	٢٦	٣١	٤٢
مصر	٧٦/٧٥	٣٨	٣٥	٣٤	٣٠
	٨٠/٧٩	٤٠	٣٧	٣٨	٣١
العراق	٧٥/٧٤	٣٢	٢٨	٣١	٢٨
	٧٩/٧٨	٤٣	٣٠	٢٨	٣٠
الأردن	٧٦/٧٥	٤٦	٤٢	٣٨	٢٨
	٨٠/٧٩	٤٧	٤٥	٤٢	١٣
الكويت	٧٦/٧٥	٤٦	٤٤	٤٧	٥٧
	٨٠/٧٩	٤٧	٤٦	٤٦	٥٨
لبنان					
عمان	٧٦/٧٥	٢٧	١٤	٢٩	-
	٨٠/٧٩	٣٣	٢٢	٢٥	-
قطر	٧٦/٧٥	٤٨	٥٠	٣٨	٦٧
	٨٠/٧٩	٤٨	٤٨	٥٠	٦٤
السعوديه	٧٦/٧٥	٣٦	٣٠ر٩	٢٦	١٨
	٨٠/٧٩	٣٨	٣٢ر٧	٢٩	٢٣
سوريا	٧٦/٧٥	٤٠	-	-	٢٢
	٨٠/٧٩	٤٢	-	-	٢٦
الامارات	٧٦/٧٥	٤٥	٤٠	٣٤	-
العربيه	٨٠/٧٩	٤٨	٤٣	٤٥	-
اليمن	٧٦/٧٥	١١	١٣	٧	١١
الشماليه	٨٠/٧٩	١٢	-	١٣	١١

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنه الاقتصاديه لغربى اسيا ، المجموعه الاحصائيه لمنطقه اللجنه الاقتصاديه لغربى آسيا ١٩٧١- ١٩٨٠ ، العدد الخامس ، بغداد ١٩٨٢ .

جدول رقم (١٢)

توزيع الطالبات حسب التعليم الثانوى المهنى ومعاهد تدريب المعلم فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا

الدوله	التعليم الثانوى المهنى	معاهد تدريب المعلم
	النسبه	النسبه
البحرين ٧٦/٧٥	٢٨	٨٥
٧٩/٧٨	٣٣	٦٦
اليمن ٧٦/٧٥	١٦	٢٩
الديمقراطية ٨٠/٧٩	٢٥	٢٥
مصر ٧٦/٧٥	٣٤	٤٤
٨٠/٧٩	٣٩	٤٨
العراق ٧٦/٧٥	٢٣	٦٨
٨٠/٧٩	٢٨	٦٩
الاردن ٧٦/٧٥	٢٩	٣٧
٨٠/٧٩	٣٢	٧٢
الكويت ٧٦/٧٥	٣١	٦١
٨٠/٧٩	٣٧	٦٩
لبنان ٧٨/٧٧	-	٧٢
٨٠/٧٩	-	٧٩
عمان ٧٨/٧٧	-	٣٤
٨٠/٧٩	-	٤٥
قطر ٧٦/٧٥	-	٨٣
٨٠/٧٩	-	٨٥
السعوديه ٧٦/٧٥	-	٢٨
٨٠/٧٩	-	٥٢
سوريا ٧٦/٧٥	١٧	٦١
٨٠/٧٩	-	٦٣
الامارات ٧٦/٧٥	-	٧٨
العربيه ٧٨/٧٧	-	٧٦
اليمن ٧٦/٧٥	لايوجد طالبات	٥٥
الشماليه ٨٠/٧٩	١١	٤٨

المصدر : الامم المتحده ، اللجنه الاقتصاديه لغربى اسيا ، المجموعه الاحصائيه لمنطقه اللجنه الاقتصاديه لغربى اسيا ١٩٧١ - ١٩٨٠ العدد الخامس ، بغداد ، ١٩٨٢ .

جدول رقم (١٣)

توزيع اعداد الطالبات فى التعليم الفنى والمهنى فى الدول الاعضاء فى اللجنه الاقتصاديه لغربى اسيا تبعا للاختصاصات المختلفه

الدولـــــه	السنـــه	اعـــداد الطالبـــات	الاختصاصـــات (٪) التعاون وادارة الاعمـــال	الصناعـه	الزراعـه	اختصاصات اخـرى
البحرين	١٩٧٩	٦١٣	١٠٠	-	-	-
اليمن الديمقراطية	١٩٧٧	٣٠٥	٧٦	-	-	٢٤
مصـر	١٩٧٩	٢١١ر٣١٨	٨٩	٨	٣	-
العـراق	١٩٧٩	١٥ر١١١	٧٤	١٩	٧	-
الاردن	..	..	..	..	..	..
الكويت	١٩٧٧	٧٤	-	-	-	١٠٠
لبنان	١٩٧٩	-	-	-	-	-
عمان	١٩٧٨	-	-	-	-	-
قطر	١٩٧٩	-	-	-	-	-
السعودية	١٩٧٩	-	-	-	-	-
سوريا	١٩٧٩	٦٥٧٤	٦١	١٠	-	٢٩
الامارات العربية	١٩٧٩	-	-	-	-	-
اليمن الشمالية	..	..	..	..	..	..

المصدر : د . عبد الله عبد الدائم ، التربيه واستراتيجيه التنميه للقوى العامله ، ندوه استراتيجيه تنميه القوى العامله العربيه ، بغداد ١٩٨٢ ، الجزء الاول .

جدول رقـــم (١٤)

معدلات التسجيل فى التعليم العالى فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصاديه لغربى آسيا ١٩٧٥ - ١٩٨٠

الدولـــــه	الجملـــــه		ذكـــــور		انـــــاث	
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠
اليمن	-ر٣	٤ر٣	٢ر٦	٥ر٣	٣ر٤	٣ر١
اليمن الديمقراطيه	-ر١	٣ر٤	١ر٥	٤ر٨	٠ر٥	١ر٩
مصر	١٢ر٩	١٤ر٧	١٧ر٧	١٩ر٣	٧ر٩	٩ر٩
العراق	٨ر٣	٩ر٨	-ر١١	١٣ر١	٥ر٦	٦ر٢
الاردن	-ر٥	١١ر٧	٦ر٣	١٢ر٨	٣ر٥	١٠ر٦
الكويت	٩ر٣	١٢ر٣	٧ر٥	١٠ر١	١١ر٤	١٤ر٦
لبنان	٢١ر٢	٢٥ر١	٣١ر٣	٣٧ر١	١٠ر٨	١٢ر٧
عمان	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
قطر	-ر٥	٨ر٣	٣ر٩	٧ر١	٦ر٢	٩ر٤
السعودية	-ر٤	٧ر٥	٦ر٣	١٠ر٨	١ر٦	٤ر١
سوريا	١٢ر١	١٧ر١	١٧ر٧	٢٣ر٥	٦ر٣	١٠ر٠
الامارات العربية	٠ر٠	٢ر٢	٠ر٠	٢ر٥	٠ر٠	١ر٨
اليمن الشماليه	٠ر٧	٢ر٥	١ر٥	٤ر٦	٠ر١	٠ر٧

المصدر : د . عبد الله عبد الدائم ، التربيه واستراتيجيه التنميه للقوى العامله ، ندوه استراتيجيه تنميه القوى العامله العربيه ، بغداد ١٩٨٢ ، الجزء الاول .

جدول رقم (١٥)

توزيع الطالبات حسب الكليات الطبيه والهندسيه فى الدول الاعضاء فى اللجنه الاقتصادية لغربى اسيـــا

الدولـــــه		كليات الطب والصيدله وطب الاسنـــان	كليات الهندسه
		النسبـــه	النســـبه
البحرين			
اليمن الديمقراطية	٧٦/٧٥	٢٢	٩
	٨٠/٧٩	٤٤	٢٥
مصر	٧٦/٧٥	٢٥	١٤
	٨٠/٧٩	٣١	٤٠
العراق			
الاردن	٧٦/٧٥	١٢	١٦
	٨٠/٧٩	٢٣	٢٤
الكويت	٧٧/٧٦	٤٦	٢٥
	٨٠/٧٩	٦٦	٣٩
لبنان			
عمان			
قطـر			
السعوديه	٧٦/٧٥	١١	-
	٨٠/٧٩	٢٧	-
سوريا	٧٦/٧٥	٢٤	١٢
	٨٠/٧٩	٣٢	١٤
الامارات العربيه			
اليمن الشماليه			

المصدر : الأمم المتحده ، اللجنه الاقتصاديه لغربى آسيا ، المجموعـــه الاحصائيـــه لمنطقه اللجنه الاقتصاديه لغربى آسيا ١٩٧١-١٩٨٠ العدد الخامس ، بغداد ١٩٨٢ .

جدول رقم (١٦)

توزيع المدرسات حسب المستوى التعليمى فى الـــدول الاعضاء فى اللجنه الاقتصاديه لغربى اسيـــا

الدوله	المستوى التعليمى	الابتدائـــى	الاعـدادى	الثانـوى	الجامعات
		النســبه	النســبه	النســبه	النســبه
البحرين	٧٦/٧٥	٤٩	-	-	-
	٧٨/٧٧	٥١	-	-	-
اليمن الديمقراطيه	٧٦/٧٥	٢٦	٢٣	١٢	-
	٨٠/٧٩	٣١	-	٢٢	-
مصر	٧٦/٧٥	٤٧	٥٢	٢١	-
	٨٠/٧٩	-	-	-	-
العراق	٧٦/٧٥	٣٦	-	٣٩	١٣
	٨٠/٧٩	٤٦	-	٣٨	-
الاردن	٧٦/٧٥	٥١	٤٢	٣٣	٩
	٨٠/٧٩	٥٨	٤٦	٣٧	١٠
الكويت	٧٦/٧٥	٥٥	٤٨	٤٨	٢٣
	٨٠/٧٩	٦١	٤٨	٤٨	٩
لبنان					
عمان	٧٦/٧٥	٢٦	١٤	٣٠	٠٠
	٨٠/٧٩	٣١	٢٧	٢٩	٠٠
قطـر	٧٦/٧٥	٥٣	٥١	٣٢	١٥
	٧٩/٧٨	٦٠	٥٢	٤٨	١٣
السعوديه	٧٦/٧٥	٣١	٢٧ر٠	٢٠	١٥
	٨٠/٧٩	٣٧	٣١ر٦	٣٥	٢١
سوريـا	٧٦/٧٥	٤٥	-	-	-
	٨٠/٧٩	٥٣	-	-	-
الامارات	٧٦/٧٥	٤٩	-	-	-
العربيه	٨٠/٧٩	٥٣	-	-	-
اليمن الشماليه					

المصدر : الأمم المتحده ، اللجنه الاقتصاديه لغربى اسيا ، المجموعه الاحصائيه لمنطقه اللجنه الاقتصاديه لغربى اسيا ١٩٧١ - ١٩٨٠ ، العـــدد الخامس ، بغداد ، ١٩٨٢ .

جدول رقـــم (١٧)

معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغربى اسيا

(لكل ١٠٠٠ من السكان)

	السنـــه	المعدل	السنه	المعدل	السنـه	المعدل
البحرين	حوالى ١٩٧٠	-	١٩٨٠	٥ر٠ (مسجل)	١٩٨٢	٠ر٠٩
اليمن الديمقراطية	،، ١٩٧٠	-	١٩٧٧	١ر٠	١٩٧٩	١ر٠
مصـر	،، ١٩٧٠	١ر١	١٩٧٧	٨ر	١٩٧٩	٧٦ر
العـراق	،، ١٩٧٠	-	١٩٧٥	٢ر٢	١٩٨٢	١ر٢
الأردن	،، ١٩٧٠	٥ر٠	١٩٧٦	٥ر٠ (مسجل)	-	-
الكويت	،، ١٩٧٠	١ر٠	١٩٧٧	١ر٠	١٩٧٩	١ر
لبنان	—	-	—	—	-	-
عمان	—	-	—	—	-	-
قطـر	—	-	١٩٧٢	٥ر١	١٩٨٢	٠ر٢٥
السعـوديه	—	-	—	—	-	-
سوريا	حوالى ١٩٧٠	١ر٠	١٩٧٨	١ر٠ (مسجل)	-	-
الامارات العربيه	—	-	—	—	١٩٨١	١ر٠
اليمن الشمالى	—	-	—	—	-	-

المصدر

WHO Basic Health Dndicators Oct. 1981

WHO Basic Health Indicators Draft for 1948.

جدول رقم (١٨)

معدل وفيات الأطفال الرضع فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغربى اسيا وبعض الدول المتقدمة

(لكل ١٠٠٠ من المواليد الاحياء)

	السنه		المعدل	السنه	المعدل	السنه	المعدل
البحرين	حوالى ١٩٧٠		٦٣٠ (مقدر)	١٩٧٨	٢٥ (مسجل)	١٩٨٢	١ر٢١ (مسجل)
اليمن الديمقراطية	،، ١٩٧٠		١٩١	١٩٧٩	١٥٢	١٩٨١	١٥٢
مصر	،، ١٩٧٠		١١٦	١٩٧٨	٨٣	١٩٨١	٨٠
العراق	،، ١٩٧٠		١٩ر٧ (مسجل)	١٩٧٣	٦٩ (مقدر)	١٩٨٢	٢ر٣١ (مسجل)
الأردن	،، ١٩٧٠		١٠٠	١٩٧٧	٨٦	١٩٨١	٧٠
الكويت	،، ١٩٧٠		٣٩ر٥	١٩٧٨	٣٢ر٥	١٩٨٢	٩ر٢٢
لبنان	،، ١٩٧٠		٦٥ (مقدر)	-	-	١٩٨١	٢ر٤١
عمان	،، ١٩٧٠		١٣٨ (مقدر)	١٩٧٨	٢٠٠ (مقدر)	١٩٨٢	١١١
قطر	—		—	١٩٧٨	١٣٨	١٩٨٢	٧ر١٥ (مسجل)
السعودية	—		—	١٩٧٨	١٠٩ (مقدر)	—	-
سوريا	،، ١٩٧٠		١٢٣	١٩٧٨	١١٦	١٩٨١	٥٧
الامارات العربية	،، ١٩٧٠		١٣٨	١٩٧٩	٨٠	١٩٨١	١ر١٣
اليمن الشماليه	،، ١٩٧١		٢١٠	١٩٨٠	١٩٠ (مقدر)	١٩٨١	١٥٩
المملكة المتحدة					١٤		
الولايات المتحده الأمريكيه					١٣		
الاتحاد السوفيتى					-		
فرنسا					١١		

المصدر :

WHO Basic Health Indicators Oct. 1981

WHO Basic Health Indicators, Draft for 1984

جـــدول رقم (١٩)
معدل الانجاب الاجمالى فى الدول الاعضاء
فى اللجنه الاقتصاديه لغربى اسيـــا

الـــــــدول	حوالى ١٩٧٠	١٩٧٩-١٩٨٠
البحرين	٦ر٧	٧ره *
اليمن الد يمقراطيه	٧ر٢	٦ر٩
مصر	٥ر٢	٤ر٤
العراق	٧ر١	٦ر٧
الأردن	٧ر١	٦ر٧
الكويت	٧ر٢	٦ر٩
لبنـان	٦ر٣	٥ر٩
عمان	-	٧ر١ *
قطـر	٧ر٢	٦ر٩
السعوديه	٧ر٢	٦ر٩
سوريـا	٧ر١	٦ر٧
الامارات العربيه	٧ر٢	٦ر٩
اليمن الشماليه	٧ر٢	٦ر٩

المصدر :
- WHO, Basic Health Indicators, Oct. 1981
- WHO, Basic Health Indicators, Draft for 1984
- * ECWA, Demographic and Related Economic Data, 1982

جـدول رقـم (٢٠)
توقع الحياه عند الميلاد فى الدول الاعضاء فى اللجنه
الاقتصاديه لغربى اسيـــــا

الدولـــــــه	١٩٧٠		١٩٨٠ - ١٩٨٥	
	ذكور	اناث	ذكـور	انـاث
البحرين	٦٣		٦٥	
اليمن الديمقراطيه	٤١	٤٢	٤٥	٤٨
مصـر	٥١	٥٤	٥٦	٥٨
العـراق	٥١	٥٤	٥٦	٥٩
الأردن	٥٢	٥٥	٥٦	٦٠
الكويت	٦٦	٧٠	٦٨	٧٣
لبنان	٦١	٦٥	٦٥	٦٩
عمان	٤٤	٤٦	٥١	٤٩
قطـر	٥٥	٥٨	٦٠	٦٤
السعـوديه	٤٤	٤٧	٤٩	٥٢
سوريـا	٥٥	٥٩	٦٣	٦٥
الامارات العربيه	٥٥	٥٨	٦٠	٦٤
اليمن الشماليه	٣٧	٣٩	٤١	٤٣

المصدر : - WHO, Basic Health Indicators, Oct. 1981

جـــدول رقـــم (٢١)
نصيب الفرد (بالدولار) من النفقات الحكومية المركزية
فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصاديـــــة
لغربى اسيـا

	الدفـــاع		التعلـــيم		الصحـــــة	
	١٩٧٢	١٩٨٠	١٩٧٢	١٩٨٠	١٩٧٢	١٩٨٠
البحرين		–		–		–
اليمن الديموقراطية		–	–	–		–
مصر	–	١٤	–	١٩	–	٦
العراق		–		–		–
الأردن		٧٤		٢٨		١٢
الكويت	٣١٤	٣٦٦	٥٥٩	٢٧٦	٢٠٦	١٥٤
لبنان	–	–	–	–	–	–
عمان	–	–	–	–	–	–
قطـر	–	–	–	–	–	–
السعودية	–	–	–	–	–	–
سوريا	٦٤	١٤٤	١٩	١٥	٢	٣
الامارات		١١١٩		٢٩٦		٢٠٠
اليمن الشمالية		٢١		٨		٣
فرنسـا		٢٠٨		٢٥٨		٤٣١
المملكة المتحدة	٢١٧	٢٤٦	٣٤	٤٥	١٥٨	٢١٧

المصدر : البنك الدولى ـ تقرير التنمية العالمية ١٩٨٣

جدول رقم (٢٢)
النفقات الصحية (كنسبة مئوية من النفقات الحكومية الكلية)
فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغربى اسيا

	حوالى ١٩٧٠	١٩٧٢- ١٩٧٣	١٩٧٤- ١٩٧٥	١٩٧٦- ١٩٧٧	١٩٧٨- ١٩٧٩	١٩٨٠- ١٩٨١
اليمن	١٧	—	—	—	—	٨ر٣
اليمن الديمقراطية	٣ر٥	—	—	٥ر٥	—	—
مصر	٨ر٥	—	٦ر٤	٧ر٥	٢ر٧	—
العراق	٦ر٢	—	١ر٧	—	—	—
الأردن	٥ر٢	١ر٨	—	—	—	—
الكويت	—	—	—	٢ر٦	—	—
لبنان	—	٣ر٥	—	—	—	—
عمان	٤	—	—	١ر٦	—	—
قطر	—	—	—	٢ر٩	—	—
السعودية	٢ر٢	—	—	٣ر١	—	—
سوريا	—	١ر٥	—	—	—	—
الامارات	—	—	—	٦ر٩	—	—
اليمن الشمالية	٤ر٥	—	—	—	٤ر٧	—

المصدر : منظمة الصحة العالمية ـ المؤشرات الاساسية للصحة ـ اكتوبر ١٩٨١

جدول رقم (٢٣)

عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف نسمة فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا

	السنه	المعدل	السنه	المعدل	السنه	المعدل
البحرين	حوالى ١٩٧٠	١ر٤			١٩٨٠	٠ر١٠
اليمن الديمقراطية	،،	٠ر٣	١٩٧٨	١ر٣	١٩٨٠	١ر٣
مصر	،،	٢ر٥(مقدر)	١٩٧٩	٩ر٦	١٩٨١	١٢ر٣
العراق	،،	١ر٣			١٩٨٠	٥ر٦
الأردن	،،	٣ر٧	١٩٨٠	٥ر٤	١٩٨١	٥ر٨
الكويت	،،	٩ر٣	١٩٧٩	١٤ر١	١٩٨١	١٤ر٦
لبنان	،،	٦ر٨	١٩٧٩	١٦ر٣	-	-
عمان	،،	١ر٢	١٩٨٠	٥ر٨	١٩٨١	٦ر٦
قطر	،،	١ر٧	١٩٧٨	٩ر٣	١٩٨١	١١ر١
السعودية	،،	١ر٠	١٩٧٩	٤ر٢	١٩٨١	٣ر٨
سوريا	،،	٢ر٦	١٩٧٩	٤ر٣	١٩٨١	٤ر٥
الامارات العربية	،،	٢ر١٠	١٩٧٩	١٤ر٣	١٩٨١	١٦
اليمن الشمالى	،،	٣ر	١٩٨٠	١	١٩٨١	١ر٥
الاتحاد السوفيتى				٣٣ر٣		٣٥ر٧
الولايات المتحدة				١٧ر٢		١٩ر٢
فرنسا				١٦ر٥		٢٧ر٢

المصدر : منظمة الصحة العالمية المؤشرات الأساسية للصحة اكتوبر ١٩٨١

منظمة الصحة العالمية المؤشرات الأساسية للصحةمسودة أوليه لعام ١٩٨٤

جدول رقم (٢٤)

عدد الممرضات والقابلات لكل ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف نسمة فى الـــدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغربى آسيـــــا

	السنـــه	المعدل	السنـه	المعـدل	السنـــه	المعـــدل
اليمن	حوالى ١٩٧٠	٢٦ر٤			١٩٨٠	٤٢ر٥
اليمن الديمقراطية	،،	٦ر	١٩٧٨	٧ر٤	١٩٨١	١٣ر١
مصـر	،،	١٠ر٨	١٩٧٩	١٠ر٩	١٩٨١	١٦ر٥
العـراق	،،	٣ر٥	-	-	١٩٨١	٦ر١
الأردن	،،	١٣ر٢	١٩٨٠	٨ر٤	١٩٨١	٨ر٣
الكويت	،،	٤٥ر٩	١٩٧٩	٥٤ر١	١٩٨١	٥١ر٨
لبنان	،،	٩ر٥	١٩٧٩	١٣ر٨	—	—
عمـان	،،	٢ر٩	١٩٨٠	١١ر٤	١٩٨١	١٣ر٩
قطـر	،،	٢٥ر٨	١٩٧٨	٢٢ر٧	١٩٨١	٣٥ر٤
السعـوديه	،،	٢ر٧	١٩٧٩	٧ر٨	١٩٨١	٧ر٢
سوريـا	،،	٣ر٧	١٩٧٩	٨ر٤	١٩٨١	٨ر٩
الامارات العربية	-	-	١٩٧٩	٣٤ر٩	١٩٨١	٤٠ر٠
اليمن الشماليه	-	-	١٩٨٠	٢ر٧	١٩٨١	٣ر٠

المصدر : منظمة الصحة العالمية ، المؤشرات الاساسية للصحة اكتوبر ١٩٨١

،، ،، ،، ،، ،، مسودة أوليه لعام ١٩٨٤

جـــدول رقم (٢٥)

عدد الاسرة لكل ١٠٠٠٠ (عشرة الاف) نسمة فى الدول الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لغربى اسيـــــا

	السنـه	المعدل	السنـه	المعـدل	السنـه	المعـدل
البحرين	حوالى ١٩٧٠	٤١ر٥			١٩٨٠	٣٠ر٤
اليمن الديمقراطية		٩	١٩٧٨	١٤ر٢	١٩٨٠	١٤ر٧
مصـر		٢١ر٦	١٩٧٩	١٩ر٦	١٩٨١	٢٠
العـراق		١٩ر٣	١٩٨٠	١٩ر٤	١٩٨١	١٨ر٦
الأردن		٦ر٤	١٩٨٠	٨ر٦	١٩٨١	٨ر١
الكويت		١٧ر٧	١٩٧٩	٤٢ر٧	١٩٨١	٣٩ر٣
لبنان		٣٨ر٤	١٩٧٩	٣٩ر٨	-	-
عمـان		٣ر٧	١٩٨٠	٢٠	١٩٨١	٢٠ر٣
قطـر		٧٦ر٥	١٩٧٨	٢٨ر٢	١٩٨١	٢٩ر٩
السعـودية		٨ر٨	١٩٧٩	١٣ر٥	١٩٨١	١٥ر٥
سوريـا		٥	١٩٧٩	١١	١٩٨١	١٠ر١
الامارات العربية		١٢ر٨	١٩٧٩	٣٥ر٩	١٩٨١	٣٤
اليمن الشمالية		-	١٩٨٠	٥ر٤	١٩٨١	٥ر٤

المصدر : منظمة الصحة العالمية المؤشرات الأساسية للصحة اكتوبر ١٩٨١

" " " " " " مسودة أولية لعام ١٩٨٤

جدول رقم (٢٦)

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه نقية ١٩٨٠
في الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا

	الحضـــر	الريـــف
البحرين	١٠٠	١٠٠
اليمن الديموقراطية	٦٨	٢٣
مصـر	٩٧	٧٤
العـراق	٩٧	٢٢
الاردن	١٠٠	٥٥
الكويت	٧٥	-
لبنان	٩٠	٨٥
عمـان	٧٠	١٠
قطر	٩٠	٥٠
السعودية	٦٥	٢٠
سوريـا	٩٠	٥٥
الامارات	٨٨	٥٠
اليمن الشمالية	٩٥	٦

المصدر : منظمة الصحة العالميـة :
المؤشرات الاساسية للصحة ـ اكتوبر ١٩٨١
مسودة اولية لعام ١٩٨٤

UNESCWA LIBRARY
20006653